تعيين دوافع الصراع حول الحُدُود بين السودان وجنوب السودان

المقدمة

يُحَلِّل مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات في التقرير التالي، دوافع الصراع في المنطقة الحُدُودية المُمتدة بين دولتي السودان وجنوب السودان. يُركِز التَحلِّيل بشكل خاص على دوافع ومصالِح الطرفين الفُور طين في النِزاع بين الدولتين الصراعات الداخلية وعلاقتها بالنِزاع بين الدولتين. كما يُغطي هذا التقرير الأسئلة الرئيسة التالية: أين يُركِز طرفا الصراع جُهُودُهما؟ ما هي مصالِحهما الإستراتيجية ذات الأولوية وتلك التي يُمكِن تجاهُلها؟ على ماذا يُريدان أن يحصلا؟ وهل أفعالهما تتوافق مع أقوالهما؟

مع أن الأحداث الماضية قد تم تناولها في بعض الأحيان، إلا أن التقرير يُركِز تحديداً على الفترة المُمتدة من سبتمبر 2012م وحتى ديسمبر 2013م. المناطق الجغرافية التي تمتْ تغطيتها في دولة جنوب السودان تشمل ولايات غرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال وواراب والوحدة وولاية أعالي النيل أما الولايات السودانية فهي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بالإضافة لمربع أبيي. خُصِص فصل لكُل واحدة من هذه المناطق.

لوضع ما سبق في الإطار الصحيح، يُقدِم الفصل الأول معلوماتأساسية عن العلاقات الثُنائية بين دولتي السودان وجنوب السودان والتطورات السياسية في جوبا والخرطوم التي تُؤثِر على الصراعات الحُدُودية، كماويُصنِح الفصل الأخير إرتباطالصراعات الداخلية في كِلا الدولتين بالدولة الأُخرى ويتناول بالتفصيل أهم الإستنتاجات التي توصل إليها التقرير.

الأنشطة البحثية لجِهات المعُاونة:

سبق نشر هذا التقرير عملية بحث إستغرقتْ حوالي سنة تُمثِل هذه الفترة محور إهتِمام هذه الدراسة.تُشِير المراجع التي وُضِعتْ خارج النص إلى أن هذا التقرير قد أُسِس على قائمة واسعة من المَصادر المُتاحة، تشمل الكُتُب والوثائق الرسمية والتقارير والمقالات الصُحُفِيَّة.

كذلك، أجرى مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات البُحُوث الميدانية الأساسية، حيث جمع خلالها معلومات مُهِمّة عبر المُقابلات والمُلاحظات في المنطقة. قام الباحِثون بالزيارة التحضيرية الأولى إلى المنطقة في شهر مارس 2013م ومن ثمَ قاموا بثلاث رِحلات مُفصلة في الشُهُور التالية للبحث في المناطق الحدودية. بصورة إجمالية، أمضى الباحثون حوالي ستة أشهُر في المنطقة، أجروا خِلالها أكثر من 200 مُقابلة مع اللاجئين والنازِحين والزُعماء المحليين والإداريين ومُمثلي المجموعات والسياسيين والقادة العسكريين والتُجار ومنظمات المجتمع المدني وآخرين.

علاوة على ذلك، ساهمتْ عِدَّة منظمات محلية في جمع مادة التقرير، حيث جمع معهد (SUDD) المعلومات المُتعلِقة بفصل ولاية الوحدة وأعد فصل ولاية وأراب. كذلكتمتْ الإستفادة من المعلومات الإضافية التي رصدتها جمعية تنمية شباب أعالي النيل في فصل ولاية أعالي النيل. تلقىكُلٌ من معهد (SUDD) وجمعية تنمية شباب أعالي النيل دورات تدريبية في مجال منهجية البحث التي إتبعها مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات في "تعيين دوافع الصراع" وإستخدام برامج نُظُم المعلومات الجغرافية. بالإضافة إلى أن ولايتي شمال وغرب بحر الغزال إعتمد فصلهما جزئياً على بحوث إضافيةقامتْ بجمعها "لجنة السلام الحُدُودية في ولاية شمال بحر

الغزال".أمضتْ هذه المنظمات مجتمعة فترةإضافية قيِمة تقدر ما بين شهرين إلىثلاثة أشهُر في البُحُوث الميدانية.

لميتمكنْ مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات منزيارة الخرطوم أو أي مناطق أُ خرى تحت إدارة الحكومة السودانية، بالرغم من تقديمه لعدة طلبات مباشرة إلى السفارة السودانية في بروكسل وطلبات غير مباشرة عبر أطراف ثالثة (شركاء محتملين) في الخرطوم، لذلك لم يستطعْ الباحثون الحُصول على تأشيراتدُخُو ِل لهم دُخُول السودان. حدّ هذا الإفتِقار بالطبع من قُدرة مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات على عكس آراء ودوافِع عدد من الأطراف والمجموعات المشَار ِكة في النِزاعات الحُدُودية، مما يزيد من مُشكِلة التحيُز. لم يكُنْ مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات هو المُؤسسة البحثيةالأولى التي عانتْ من هذه المُشكِلة ويُعتَقد بأن جميع التقارير في السودان ستستفيد من زيادة تفاعُل حكومة السودان مع الأوساط البحثية.

منهجية البحث في تعيين دوافِع الصِ راع:

يتوافق التقرير الحالي بصورة كبيرة مع سلسلة تقارير تعيين دوافِع الصِ راع'، التي بدأ مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات نشرها منذ عام 2007م. تناولتالتقارير السابقة الصِ راعات المُسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى ومُقاطعات كاتانغا وشمال كيفو والشرقية بجمهورية الكونغو الديمقراطية. تتميز هذه السلسلة بمنهجية مُشتَ َكة تتضمن إستخدام الخرائط المُتاحة (المعروضة على الإنترنت) كأدلة تهدُف إلى تأييد ما ذهب إليه التحليل من دوافِع الأطراف وراء طلِ رعات المُسلحة (مربع 1:0).

مربع 1.0 : المنهجية المتبعة في سلسلة تقارير تعيين دوافِع طِ راع تتلخص في الآتي:

يستند تعيينناطلِ راع على تمثيل بسيط وبديهي، حيث أننانفهم الصِ راع المُسلح على أنه أداة لتحقيق هدف أو غاية، مثل الإنفصال عن دولة. هذه الأهداف يقودها أحد الدوافِع – على سبيل المثال أهل منطقة ما يُريدون الإنفصال لأنهم يشعُرون بأنهم يتعرضون للتمييز والإضطهاد.

الدوافِع والأهداف هي القوى المُحركة للحرب، كما أنها ستؤثر في الطريقة/الطُرُ ق التي يتم عبرها شن الحرب(الشكل 1)لو أردنا معر ِ فةالقوى المُحركة للأطرف المُتحار ِبة، إذاً نحن بحاجة للتحقيق في الوقائع والأحداث في الميدان، على أساس الإفتراض بأن الدوافِع والأهداف تقود الأطراف المُتحار ِبة لإختيار أسلوب الحرب، بحيث نقوم بتحليل العمليات العسكرية الملموسة و/أو القرارات البارُ وماسية ونتتبعهالمعر ِ فة أسبابها (الشكل 2).

الشكل-1

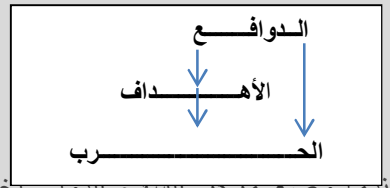

الشكل-2

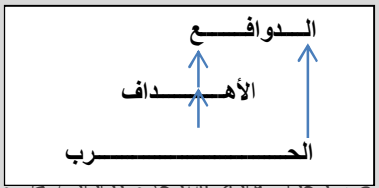

عندما وضع مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات مثلاًتوصِ يحيا فإنه إستخدم بيانات ظ م المعلومات الجغرافية لإنتاج مجموعتين مُختلِفتين من الخرائط.عَر ِ ض المجموعة الأولى مواقِع تمركُز قوات الطرفين بالقرب من المصالِح التي من المحتملنأ يكون حولها صِ راع. أما المجموعة الثانية بيَّن حوادث الصِ راع أو المناطق التي يُركز فيها الطرفين المُتحار ِبين جهودهما.

من خلال تحليلنا ندمجمجموعتين من الخرائط للتحقُّق من الأهداف الموجودة على الأرض أثناء وقوعحوادث العُنف أوتعثُّر المفاوضات المنعقدة. من خلال هذه المُقارنة نحن نسعى للإستدلال على نوايا الأطراف المُحارِبة بعد مُطابقتها مع عدد من المصادر الأُخرى. كذلك، قد نُقارِن سلوك الطرفين المُتنازِعين مع ما يدعُونهما في خِطاباتهما. على سبيل المثال، هل خريطة الحوادث تُظهِر أن الميليشيا العرقية تُحاوِل حماية شعبها؟

النهج المذكور أعلاه تم شرحه بالتفصيل في دليل المنهجية المنشورة على موقع المركز (أنظر: www.ipisresearch.be/maps/Handbook_Aug2008.pdf). حالياً يعمل مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات بالتعاون مع إدارة العلوم السياسية بجامعة أنتويرب، على تنقيح وتحديث المنهجية مستفيداً من التطورات العلمية الحديثة في مجال بحوث السلام وتحليل الحوادث الحُدُودية للمساهمة في نشر تقارير "تعيين دوافع الصِراع".

جاءت فكرة سلسلة *تعيين دوافع الصِراع* من إقتِناع مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات بأن التقييم الصحيح لدوافع الجماعات المُسلحة أمر ضروري لمنع الصِراعات وحلها وعنصر حاسم في وضع الإستراتيجيات المُناسِبة عند التعامل مع الجماعات المُسلحة في إطار حفظ السلام والمُفاوضات أو الإستِقرار.

خلال العام 2014م وبتمويل من البنك الدولي، يُخَطِط مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات لتطبيق ذات المنهجية لمعرِفة دوافع الأطراف المُتورِطة في التصعيد الأخير للعُنف في جمهورية أفريقيا الوسطى.

مقدمة عن خرائط شبكة الإنترنت:

بجانب هذا النص المكتوب، تم نشر سلسلة من خرائط المنطقة المعنية في موقِع مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات على شبكة الإنترنت www.ipisresearch.be/mapping/webmapping/bordersudans. تتضمن الخرائط المُتوفِرة على الشبكة معلومات تُبيِن مناطق الحوادث (الأمنية ، التنمية ، هجرة الماشية ، الموارد الطبيعية والزِراعة بالإضافة إلى عدد من الميزات الأُخرى). إنها جُزء لا يتجزأ من منهجية البحث وكانت مصدراً مُهِماً لمركز السلام الدولي لخدمات المعلومات في عملية التحليل.

حتماً تحتوي الخرائط على أخطاء ولا يمكن أن تكون شاملة، نظراً لصعوبة جمع البيانات الجغرافية الدقيقة ورداءة جودة المعلومات المُتاحة. لذلك، فان جميع الخرائط تُعتَبر توضيحية ومحدودة ولا تقدم تمثيل دقيق لسِمات الجغرافية الموجودة. علاوة على ذلك، تَجدُر الإشارة إلى أن بعض المواقِع المميزة، مثل المناطق المُتنازع عليها، أصلاً مفتوحة للنقاش. **يَود مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات أن يُؤكِد على وجه التحديد بأن المعلومات الموجودة على خرائطنا لا تُعبِر عن رأي المُؤسسة في المُفاوضات الحُدُودية الجارية ويُرحِب المركز بأي مُلاحظات أو تصويبات عبر الرابط mapping@ipisresearch.be.**

بالنسبة للخرائط، إستخدم مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات على نطاق واسع بيانات تُطُم المعلومات الجغرافية حيث وضِعت في أثنين من الخرائط الرقمية: أنتج مشروع "تحليل الأزمة وتحديد عِلاجها" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان الخريطة الرقمية "فريق عمل إدارة المعلومات" الطبعة التاسعة في مايو 2013م الخاصة بالسودان؛ أما بالنسبة لجنوب السودان، فقد انتج مكتب الإحصاء القومي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة الخامسة للخريطة الرقمية "فريق عمل إدارة المعلومات" في يوليو 2012م. جُمعت المعلومات الموجودة في هذه الخرائط عن طريق عدد من الجِهات الفاعِلة الدولية والوطنية، بما في ذلك

وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والجامِعات والمُؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية.

تُظهِر طبقات الخريطة الأساسية السِمات الجغرافية العامة مثل المُستوطنات والبِنيَة التَّحتِيَّة للطرُق والمياه والحُدُود الإدارية. تستند الخريطة على بيانات من الخرائط المذكورة أعلاه.

وتُضِح طبقة بيانات الحوادث الموقع التقريبي لحوادث العُنف، بينما تُعطي وصف مُخْتَصَر للأحداث كما وردتْ في مصادِر فرعية مثل وكالات الأمم المتحدة وبعثات الأمم المتحدة والمنظمات المحلية والدولية غير الحكومية، بالإضافة إلى المقالات الصُّحفيَّة.

تُشِير طبقة بيانات الموارد الطبيعية إلى مواقِع نشاط التعدين الحرَفي الجاري بالقرب من الخطوط الأمامية وإمتيازات التعدين ومناجم المعادن. تُظهِر أيضاً حقول النفط في المنطقة الحدودية وخطوط أنابيب النفط والغاز. تم الحصول على معلومات هذه الخريطة من مجموعة متنوعة من المصادر بما في ذلك المُقابلات التي قام بها مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات ومواقِع الشركات وخريطة الجيولوجيا لجمهورية السودان (الخرطوم، 1981) والتحالف الأوروبي للنفط في السودان.

طبقة بيانات هجرة الماشية والرعي، لا تحتاج إلى شرح، فهي تستند على الخرائط الرقمية المذكورة أعلاه، بُناءً على تقارير شاملة لشركة كونكورديس العالمية (2010م- 2012م) والبحوث الميدانية التي أُجرِيتْ بواسطة مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات وشركائه.

تُظهِر طبقة بيانات الزراعة عدداً من إمتيازات الزراعة الآلية وكذلك المناطق المخصصة لإنتاج صمغ السنط السوداني. أتتْ هذه البيانات من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمُقابلات التي قام بها مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات ومن وزارة التِجارة السودانية.

طبقة بيانات وتُضِح المناطق الحدودية المُتنازع عليها وتشمل كل "المناطق المُتنازع عليها" و "المُطالب بها" وتُعطِي شرح مُخْتَصَر عن مصادِرها. المناطق التي شُمِلتْ من خريطة جنوب السودان أُلحِقتْ بالموقِع التقريبية للمناطق الإضافية التي كانتْ مفقودة. إستخدام بيانات حكومة جنوب السودان لا يعني أي دعم أو رفض للموقف التفاوضي لحكومة جنوب السودان. تُبِين الخريطة أيضاً العديد من مواقِع القُوات المُسلحة السودانية والجيش الشعبي داخل المنطقة منزوعة السلاح، إستناداً إلى صور الأقمار الصناعية من "مشروع سنتينل للأقمار الصناعية".

تُبِين طبقة بيانات التعليم مواقِع المدارس الثانوية في السودان، تُقِلتْ هذه البيانات من خريطة السودان الرقمية.

تُظهِر طبقة البيانات المخفية قِيم الإرتفاع والمناطق العازلة 10_كيلومتر حول الطرُق الهُمِمّة و20_كم حول المُدن الكُبرى، للإشارة إلى أفضل المناطق التي يستخدمها أطراف الصِراع للإختباء في حالة التراجع، سواءاً تحت الضغط العسكري أو عند إستخدام تكتيكات حرب العصابات.

1. إلقاء نظرة عامة على الحدود بين جنوب السودان والسودان

1.1العلاقات بين السودان وجنوب السودان في مَرحَلة ما بعد الإستفتاء:

ظلتْ العديد من القضايا عالِقة عند إستقلال جنوب السودان في 9 يوليو 2011م، بالرغم من كونها ضرورية لإنهاء عملية الإنفِصال من بقية أنحاء السودان. تتمثل العقبات الرئيسية في الإتفاق على إستخدام البِنيَة التَّحتيَّة للطُرُق للنفط وتقاسُم الديون والوضع القانوني لرعايا أحد الدولتين في الدولةالأُخرى وترسيم الحُدُود المشتركة. بطلب من الطرفين تقرر أن تُشكِل آلية الإتحاد الأفريقي التنفيذيةرفيعة المُستوى عملية التفاوض بشأن هذه القضايا.

ولكن، التدهور السريع للعلاقات بين البلدين أفشل هذه الإجراءات، حيثتحرك الجانبان القُوات المُسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في النِصف الأول من عام 2012م ونفذا سلسلة من الهجمات عبر الحُدُود (أنظر الفصلين 1.2 و 1.6).شنتْ القُوات المُسلحة السودانية أكثر من أثنتي عشرة غارة جوية على أراضي جنوب السودان، بينما هاجم الجيش الشعبي لتحرير السودان بالتنسيق مع حركة العدل والمساواة والحركة الشعبية - قِطاع الشمال الفِرقة الأولى، منطقة هجليج أكبر حقول النفط المتبقية في السودان. بلَغ العنف ذروته بين الدولتين في مارس وأبريل 2012م؛ خوفاً من الدخول في تصعيد لا يمكن وقفه،أصدر المُجتمع الدبلوماسي الدولي بيانات أُسبوعية دعا فيها الدولتين لإنهاء الأعمال القِتالية والنُخُول في حِوار سياسي.

فشلتْ جُهُود آلية الإتحاد الأفريقي التنفيذيةرفيعة المُستوى لأنالصِراع بين البلدينلم يكُنْ مقتصراً على الإشتباكات بين الجيشين، بل سبقه إغلاق دولة جنوب السودان بالفِعل لإنتاجها من النفط في يناير في مُحاولة منها لتسديد ضربة إقتصادية على السودان، مما أثر بشدة على ميزانيتي البلدين، اللتين تعتمدانبشكلٍ كبير على إيرادات النفط.

بسبب إرتِفاع الخِطاب الحادُ وماسي،زاد بشكلٍ كبير إحتِمال التصعيد والنُخُول في حرب جديدة مفتوحة بين الدولتين الأفريقيتين. في 24 أبريل إعتمد "مجلس السِلم والأمن بالإتحاد الأفريقي" خارِطة طريق لحل القضايا العالِقة بين السودان وجنوبالسودان. أُدرِجتْخارِطة الطريق في الثاني من مايو ضِمن قرار مجلس الأمن الدولي رقم "(2046(2012)".

في الأشهُر التالية هدأتْ الحالة إلى أدنى مستوى لها وقفة الهجمات المُسجلة عبر الحُدُود ولم يستغرق الأمر إلا أشهُر قليلة حتى وقع البلدان على أول إتفاق تعاون، حيث كان القرار "2046" بداية الإنفراج الحذر في الطريق السريع لتحسُّن العلاقات.

في 27 سبتمبر 2012م، تم التوصل لإتفاقعندما وقعتْ حكومة السودان وجنوب السودان على مصفوفة من تسع إتفاقيات ثنائية برعاية آلية الإتحاد الأفريقي التنفيذيةرفيعة المُستوى وهيئة الإيقاد (الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية).عالجتْ الإتفاقيات قضايا حساسة مثل النفط والأمن والتِجارة والحُدُودوحاولتْ الآلية الأفريقية التنفيذيةرفيعة المُستوى أيضاً التوصل إلى إتفاق بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي ولكنمُقترحها رُفِض من قِبل الخرطوم (أنظر الفصل 3.4).

بالرغم مما يبدو وكأنه حدث دبلوماسي مهم، إلا أنهما أجلا مباشرة تنفيذ إتفاقية التعاون، حيث إندلعتْ أعمال العُنف بين الدولتين مرة أُخرى في نوفمبر 2012م، عندما قصفتْ القُوات المُسلحة السودانية منطقة كير آديم في لأية شمال بحر الغزاللمُدة ثلاثة أيام مُتتالية. في مارس عام 2013م، إعتمد البلدان مصفوفة للتنفيذ للوفاء بالتزاماتهما. حددتْ المصفوفة مواعيد نهائيةمُحَدَّدة وطَمُوحة لكُلٍ من "القضايا" التسع المُدرجة.

مرة أُ خرى، توقف التنفيذ. وصف الإتحاد الأفريقي حالة الجمود بأنهاجاءتْ نتيجة لـ"إستمرار الخِ لاف بين حكومة السودان وجنوب السودان علىكيفية تنفيذ الترتيبات الأمنية". ظلتْ هنالك عقبتان أمنيتان رئيسيتان طوال العملية برمتِها وهما:

أولاً ، إتهامات متبادلة بدعم المتُمرِ دين الذين يُقاتِلون الحكومة الأُ خرى؛ثانياً، صعُوبة إقامة المنطقة الحُدُودية الآمنة منزوعة السلاح، التي تخضع لمراقبة آلية التحقق والرصد للحُدُود المُشتَ َركة.

تلهمتْ حكومة السودانمراراً وتكراراً حكومة جمهورية جنوب السودان بتقديم الدعم لمتُمرِ دي الحركات المُسلحة السودانية في دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. شكاوى الخرطوم تتمثل في إستِضافة قادة المتُمرِ دين الرئيسين وتوفير الدعم اللوجستي العسكري ومُشاركة قُ وات الجيش الشعبي في العملياتبجانب المتُمرِ دين.أصرتْ الخرطوم بصفة خاصة على وقف دعم الجيش الشعبي المزعوم من مناطق تقع في مقاطعة باريانق في ولاية الوحدة لمتُمرِ دي الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع الشمال وحركة العدل والمساواة في ولاية جنوب كردفان. هذا يفسر جُزئياً لماذا تقوم حكومة السودان مراراً وتكراراً بقصف مقاطعة باريانق.

من جانبها، شكتْ حكومة جنوب السودان من دعم حكومة السودان للميليشيات في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة، حيثسجلتْ جوبا حالات للدعم العسكري، مثل إسقاط الإمدادات إلى ديفيد ياو ياو في ولاية جونقلي في سبتمبر 2012م. علاوة على ذلك، تدعي بأن تسعة من كِبار قادة المليشيات السودانية الجنوبية، بما في ذلك (جورج أطور ، جوردن كونج ، جونسن والوني ، أيووك أوقات و بابيني مونيتويل)قد التقواْ في الخرطوم لمُ ناقشة توحيد مجموعاتهم تحت مظلة مجموعة متُمرِ دة واحدة.

هيمنتْ مسألة دعم المجموعات المسُلحة على العلاقات السودانية (المحتملة) مرة أُ خرى في مايو ويونيو 2013م، عندما هدد الرئيس السوداني البشير بوقف مرُ ُور صادرات نفط جنوب السودان عبر السودان. مع ذلك، منذ يوليو عام 2013مفصاعداً ، بدأ رئيسي مخابرات السودان وجنوب السودان مُ قابلة بعضهما البعض بصورة منتظمة في إطار اللجنة الأمنية المشتركة للتحقيق في الادعاءات المُتعلِقة بدعم المتُمرِ دين. بنهاية نوفمبر قد إجتمعا في خمسةمُ ناسبات للتداول، يبدو أن الشكاوى قدنإنخفضتْ .

كانتْ إتفاقية إقامة المنطقة الحُدُودية الآمنة منزوعة السلاح الخاصة بالترتيبات الأمنية بين جمهورية السودان وجنوب السودان من أبرز خصائص إتفاقية 27 سبتمبر 2012م. ينبغي أن تُسفِر هذه العملية في تحديد منطقة 10-كيلومتر منزوعة السلاح على نطاق واسع لمنع المزيد من الصِ راعات المُسلحة عبر الحُدُود بين البلدين كما حدث في شهري مارس وأبريل 2012م.

ترتبط قضية تحديد المنطقةالآمنة منزوعة السلاح ارتباطاً وثيقاً بمسألة تقديم الدعم للجماعات المُسلحة لأن كِلا الطرفين مُتحفِظ تجاه السماح لمثل هذه المنطقة ما دامتْ الجماعات المتمردة المحلية تنشطعلى طول الحُدُود. بالإضافة إلى أن المنطقة منزوعة السلاح حساسة من الناحية السياسية علىحد سواء محلياً وقومياً، فهنالك مخاوِ ف من إتخاذ خط الوسط لترسيم الحدود الفعلية بهذه المنطقةفي المستقبل بين البلدين. أفادتْ الدراسة الإستقصائية للأسلحة الصغيرةالتي أُجريتْ في سبتمبر 2013م، بأن هنالك سلسلة من الصُعوبات تتعلق بترسيم الحُدُود في المنطقة ونشر مُ راقبيآلية التحقُ ق والرصد في لحُدُود المُشتَ َكةوتوصلواْ إلى قرار بأن "المنطقة غير آمنة وغير منزوعة السلاح".

مع ذلك، ظهرتْ البوادر الأولى لزيادة التعاون بين البلدين، حيث أعاتْ دولة جنوب السودان جُزئياً إنتاجها من النفط في أبريل. في الأشهُر الثمانية التالية زار الرئيس البشير جوبا في مُناسبتينمُنفصلتين وسافر الرئيس كير إلى الخرطوم مرة واحدة.

2.1 ملفّ الحُدُود

في ديسمبر عام 2013م، لم يكُنْ هنالك ترسيم رسمي للحُدُود بين دولتي السودان وجنوب السودان وعند السفر عبر منطقة الحدود لا يستطيع الشخص أن يعرف بالتَحديد أين تبدأ حُدُود البلد وأين تنتهي حُدُود البلد الآخر. بالرغم من أن عملية ترسيم الحُدُود بدأتْ منذ سبتمبر عام 2005م، في أعقاب إتفاقية السلام الشامل ولكن لم يتوصلواْ فيها حتى الآن لحل نهائي. إستعصتْ هذه العملية ولا يبدو أن هنلك حلاً نهائياًيلوح في الأُفُق في المستقبل القريب.

للأسف، المناطق الحُدُودية التي يجب مناقشتها هي في حَد ذاتها غير مُحَدَّة بوضوح. من وِجهة نظر الإتحاد الأفريقي وغيرهم من المِلُوماسيين الدوليين عادة ما تُحصر مُشكِلة المناطق المُتنازع عليها رسمياً في المناطق الخمسة؛ وهي من الغرب إلى الشرق (مقاطعة كافي كينجي ، "منطقة الميل 14" ، مدينة كاكا التجارية ، جبل ميغينس ومنطقة جوده بالإضافة لمربع أبيي) لكن على ارض الواقع، تدعي حكومة السودان وحكومة جنوب السودان وتتقاتل في بعض الأحيان، على عدة مناطق إضافية بما في ذلك منطقة هجليج وعلى إمتداد منطقة كاكا وشرق مقاطعة الرنك. بالإضافة إلى المناطق الخمسة، هنالك فئة ثانية تُسمى'مناطق الإدعاء' جاءتْ بعد أن حاولتْ حكومة جنوب السودان كسب مزيد من الأراضيخلال المُفاوضات الحدودية. نورد هنا مزيد من المعلومات عن جميع المناطقالمُتنازع عليها والمُطالب بها في الرابط أدناهوالمُشار إليها أيضاً في خرائط الشبكة ipisresearch.be/mapping/webmapping/bordersudans.

كثرة العوامل المُساهِمة في قضية الحُدُودتُضِ ح الأسباب وراء عدم حلها ولكن يمكن القول بأن أهم القرارات هو القرار المبدئي لكِلا الطرفين بضرورة حل القضية عن طريق لجنة فنية بينما يتم إستخدام معيار خط : 1 يناير 1956، لترسيم الحُدُود الداخلية. تتنافى هذه الخيارات مع الواقع لأن كُلٌ من السودان وجنوب السودان لديه مصالِح إستراتيجية ورمزية وإقتصادية وسياسية كبيرة في المنطقة. فقدان بضع مئات من الكيلومترات المربعة في مناطق غنية بالموارد ومُكتظة بالسُكان نسبياً مع تفاوت إمكانية الحُصول على المياه يمكن أن يكون وكان كافياً لعرقلة إتفاق كامل. حتماً ينطوي أي حلتقريباً على إجراء مُفاوضات سياسية بجانب المطالب وابدأ التنازلات وقبول الحلول الوسط. لسوء الحظ، بالرغم من تَقدُم عملية التفاوض، إلا أنمُعظمهم لا يزال يتعامل مع القضية بإعتبارها قضية قانونية وفنية بحتة (مربع 1.1).

بالإضافة إلى ذلك، فان النهج القي أصلاً يستبعد أي مشاركة، ناهيك عن الملكية من قِبل المجتمعات المحلية. مع ذلك، فإن أي حل حُدُودي مُستديم سيستفيد بالتأكيد من دعم السكان المحليين مع مراعاة مصالِحهم الخاصة، لا سيما في هذه المنطقة التي بها إنتشار واسع للأسلحة الصغيرة بين أيدي المواطنين ووجود إعداد كبيرة من المجموعات المُسلحة والميليشيات.

في سبتمبر 2010م، خُصتْ منظمة كونكورديس وهي منظمة تُدِير برنامج لبناء السلام عبر الحُدُود، إلى أن "جميع المناطق الحُدُودية بين الشمال والجنوب من المحتمل أن تجد إعتِراضاً من قِبل المجتمعات المحلية"، مضيفةً أن "المجتمعات المحلية لم تُستشار في تعريف الحُدُود بين الشمال والجنوب" بِيتمرتْ هذه المشاعر خلال عام 2013م، بالرغم من تحديد فريق خبراء الإتحاد الأفريقي للحُدُود.

تتأثر كُلٌ من المُفاوضات الحُدُودية والعلاقة العامة بين السودان وجنوب السودان بالأوقات العصيبة والتطورات السياسية التي تحدث في كِلا البلدين. وسنتناول ذلك في الفقرات التالية:

مربع 1.1: عملية ترسيم الحُدُود في فترة ما قبل العام-2011م:

ظل فريق "آلية الإتحاد الأفريقي التنفيذيةرفيعة المُستوى" في السودان يعمل كمساعد في حل قضية الحُدُود في الفترة التي سبقتْ إستقلال جنوب السودان.

لمْ تكنْ هناك مُفاوضات سياسية ذات مِصداقية بالرغم من تدخل آلية الإتحاد الأفريقي التنفيذية رفيعة المُستوى. في الواقع، قدنصرف قاد الحركة بعيداً عنها، حيث قالتْ حكومة جنوب السودانفي مَعرض حديثها أنها "ببساطة غير مستعدة أو قادرة على القيام بأيمُساومة سياسية حول حقوق المجتمعات المحلية وأراضيها والحقوق السيادية الخاصة بالدولة الجديدة في الأقاليم الحُدُودية التي قامتْ حكومة السودان بإختلاسها وضمِها".

أوضح اليلُ وماسيون في أعقابالعملية أن حكومة جنوب السودان لفترة طويلة حاولتْ تجذُب المُفاوضات لأنها تَعتقِد بأن حكومة السودان التي إنتهرتْ بعدم إحتِرامها للإتفاقيات، يمكن أن تستخدمها من أجل المُماطلة وكسب مزيد من الوقت بهذه الطريقة. مع ذلك، إعترافاً بالأمر الواقع يجب كسر الجُمُود علىنحو ما وبالتالي نادتْ جوبا بمواصلة الوساطة الدولية.يبدو أيضاً أنها وصلتْ لقناعة بأن هذه العملية ستكون في صالِحِها.

نتيجة لذلك، طالبتْ جوبا في يوليو عام 2012م، بضرورة التوصل إلى حل من خلال التحكيم الدولي بالرغم من أن عملية التحكيم ستأخذ فترة طويلة ولن تُوفِرْ ضمان بشأن التوصل لحل مقبول سياسيا وعملياً لهذه القضية.

مع ذلك أعتْ آلية الإتحاد الأفريقي التنفيذيةرفيعة المُستوى خُطَة بديلة في أغسطس 2012م واقترحتْ تعيين فريق من ثلاثة "خبراء مستقلين" لمشروع غير ملزم ولكن يُقدِم رأي بشأن الطريق المسدود حول الحُدُود. كان على الخبراء إنهاء عملهم في أقل من سنة ونشر نتائجه النهائية قبل 15 مايو 2013م، حيث تعتبر إمتداداً للموعد النهائي الأصلي. بينما في البداية سيُركِز الخبراء فقط على "المناطق المُتنازع عليها"وفي وقت لاحق في المَرحَلة الثانية من المتوقع أن يقوموْ بالنظر في المناطق المُدعى عليها.

القضايا الحُدُودية تشكل أيضاً جُزءاً من الإتفاقيات المُبرمة بين السودان وجنوب السودان والتي وُقِعت في 27 سبتمبر 2012م.الجُزء المُتعلق بالحُدُودُ يُؤكد على أن ترسيم الحُدُود على الشريط الحُدُودي سيتم وفقاً لخريطة 1 يناير 1956. تم أنشاء "لجنة لترسيم الحُدُودُ المشتركة" (مع فريق فني) وأُعلنتْ فترة زمنية محددة بموعد نهائي للترسيم. الإتفاقيات المذكورة سابقاً تفترض بأن هنالك إتفاق سياسي على ما يبدو وركز معظمها على الإجراءات الفية المتعلقة بترسيم الحُدُود.

مرتْ الآن فترة طويلة على المواعيد النهائية لفريق الخبراء المستقلين بالإتحاد الأفريقي واللجنة المشتركة للحُدُودولكنهم عملياً لم يتمكنواْ من تحقيق نتائج ملموسة. في نوفمبر 2013م،أُجرِيتْ مُفاوضات أولية علىالمنطقة الحُدُودية الآمنة منزوعة السلاح.

3.1 التطورات السياسية في جنوب السودان في فترة ما بعد الإستقلال

إندلاع القتال في جوبا داخل أروِقة حزب الحركة الشعبية في ديسمبر عام 2013م، كان أوضح مثال على تطورات الأوضاع السياسية في جوبا والتي لها تأثير عميق على العلاقات بين الشمال والجنوب، بسبب الحُدُود المفتوحة في هذه الحالة، قاد الصِراع بين الرئيس كير ونائبه ريك مشار الخرطوم إلى إتخاذ موقف لزيادة التعاون مع النِظام القائم. ظل التوتر داخل الحركة الشعبية ظاهراً للعيان قبل هذه النقطة، حيث كانت له تأثيرات على الصِراع في المنطقة الحُدُودية وكاد أن يُؤدي إستفتاء أبيي إلى نِجِرار السياسيين إلى حرب بين البلدين.

الإنقسامات ظهرت مرة أُخرى:

قُسِمت الإنقسامات الداخلية وسط أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل الإستقلال، لأن التماسُك يُعتَبر أمر ضروري لتحمل الضغط الذي يُلوِسه عليهم حزب المؤتمر الوطني. وما أن أصبحت البلاد دولة مستقلة في عام 2011م، طفت هذه الإنقسامات إلى السطح داخل أعلى جهاز سياسي في الحركة الشعبية لتحرير السودان "المكتب السياسي"، بصفة عامة، هناك أثنين من الفصائل المُعارِضة والفصيل الثالث بقيادة رئيس الجمهورية ورئيس الحركة الشعبية سالفا كير. فالأول هو ما يُسمى بفصيل ناصر بزعامة رياك مشار. الثاني هو فصيل ""أولاد قرنق "" ويلتفون حول الأمين العام السابق باقان أموم وريبيكا نياندينج مبيور أرملة الراحِل جون قرنق.

في أواخِر عام 2011م، انخفض "المكتب السياسي" من 27 إلى 19 عضواً بعد فصل الأعضاء التابعين للحركة الشعبية - قِطاع الشمال بعد إستقلال جنوب السودان. هذا هو السبب الذي نسف إستِقرار الحزب، حيث حدث تحول في التحالفات فذهاب عدد قليل من أعضاء المكتب يمكن أن يغير ميزان القوى داخل جهاز صُنع القرار في الحركة الشعبية.

بلغ التنافس ذروته بنهاية عام 2012م فصاعداً، بين أعضاء المجلس القيادي للحزب في المَرحَلة التي تلت خوض الإنتِخابات الرئاسية في عام 2015م، كانت هنالك نِقاشات حاسِمة على رئاسة الحزب فضلاً عن تشكيل مكتبها السياسي ومجلس التحرير الوطني واللذين ستنتهي مُدتهما في عام 2013م وفقاً لدستور الحزب. علاوة على ذلك، تصاعدت المشاكِل داخل "المكتب السياسي" بوجه خاص وكان عليه أن يُصادِق على مشروع الدستور الجديد للحزب والبرنامج السياسي ومُسَوَّدة القانون التأسيسي للحزب والقواعد والأحكام الإدارية. إستفاد مُعارضو سالفا كير من السخط داخل حزب الحركة الشعبية وبدأوا ينتقدوه علناً لعدم تحقيقه لأي إنجازات.

المُعارضة المفتوحة أدت إلى إتخاذ تدابير جذرية:

وصلت التوترات إلى مُستوى جديد في إجتماع "المكتب السياسي في مارس 2013م، عندما تحدث بأقان أموم ورياك مشار علناً عن سالفا كير وتحدياه وعبرا عن طموحاتهما في قيادة البلاد والحزب. أوضح رياك مشار على وجه الخصوص، نواياه وعدد ستة 'تحديات' تواجه البلاد، منها الفساد والقبلية وعدم وضوح الرؤية.

لا غرابة في ذلك، إنتهى الإجتماع دون التوصل إلى إتفاق على الوثائق التأسيسية للحزب. على مدى الأشهُر التالية، دعا كِبار أعضاء الحزب مراراً وتكراراً إلى إعِقاد المكتب السياسي؛ قابلها سلفا كير بالرفض. دخلت مُؤسسات الحزب في مأزق تاموبدأ اللَعب بسلطة الجمهور حيث أصبح كُلٌ منهما يَستَعْرِض في قوته ويحشد أنصاره. إستفاد سالفا كير من سلطته كرئيس للجمهورية ورئيس للحزب، بينما لجأ رياك مشار لإستراتيجيات القوة الناعمة والسعي للتأثير على الرأي العام والمجموعة البرلمانية التابعة للحركة.

في 15 أبريل 2013م، سحب سالفا كير السلطات التنفيذية من رياك مشار كنائب للرئيس وهو الإجراء الذي أعقبه بسلسلة من الإعفاءات والفصل من العمل في الحكومة والمكتب السياسي. في نهاية يونيو، علق الرئيس كير عمل "وزير المالية" آنذاك، منيب كوستي ووزير "شُؤون مجلس الوزراء"، دينق ألور وهما من أعضاء "المكتب السياسي"، بدعوى الفساد.من ثَمَ أعفى تعبان دينق قلْي، جُزء من فصيل ناصر من منصبة في المكتب السياسي وكوالي لولاية الوحدة.

في 23 يوليو 2013م، فاجأ سالفا كير الكثير من المراقبين بالتوقيع على سلسلة من "المراسيم الرئاسية"، أعفى خلالها ليس فقط رياك مشار من منصبه كنائب للرئيس ولكن من كُل مَهامَّه في الحكومة. في ذات الوقت، أصدر كير بإعتباره رئيس الحركةالشعبية أمراً بفصل "باقان أموم"، الذي وصف التحقيق ضد كوستي ودينق ألور بنأه ذو طابِع سياسي وبدأ ضده تحقيق داخلي بناءً على إدعاءات منها "عِصيان قيادة الحركة الشعبية بإستخدام وسائط الإعلام لتشويه سُمعَة الحركة وقيادتها".

هكذا خلال شهر، علَّق أو أعفى سالفا كير ثمانية أعضاء من المكتب السياسي من وظائفهم في الحزب أو السلطة التنفيذية. كما دعا مُعارِضيه إلى ترك حزب الحركة الشعبية والبدء بإنشاء حزب خاص بهم إذا هم غير موافقون علىرُؤية الحزب.

تَحرُك كير المفاجئ فيما يبدوكانَ مُحاولة محسوبة للوصول إلى عِدَّة أهداف. أولاً، إنه يُضعِف مُعارِضيه داخل الحزب بإقصاء مُنتقِيه الأكثر صَخباً وتأثيراً .ثانياً سمحتْ له بمكافأة الموالين له والوصول إلى حلفاء جدد بعد إعادة تشكيل حكومته خلالإجتماعها الأُسبوعي من خلال منحهم المناصب الشاغرة.ثالثاً، أنها تُتيح له فرصة لإستِرضاء الخرطوم بتقديم العديد من المناصب للسياسيين الذين عَمِلواْ مع حزب المؤتمر الوطني، مثل وزير الصحة الجديد والوالي المكلف بولاية الوحدة.

أخيراً، قَرَض كير للضغط لزيادة أداء حكومته ولذلك عيين وزراء جددأكثر مِهنيَّة، بعيدين عن إحتمال الجُمُود والفساد؛ كلتْ هذهأيضاً حِيلَة من كير لمُراوغة الشعب. بذات الروح، أصدر سالفا كير واحداً من المراسيم الأربعة في 23 يوليو يتعلق بإعادة هيكلة وترشيد الوزراء.

الإنتقادات مازالتمْستمرة وتصاعد الصِراع على السلطة:

لم تُسكتْ إجراءات الرئيس كير مُعارِضيه، حيث ندد كل من رياك مشار وباقان أموم وريبيكا نيانديتج مبيور، ما وصفوه بميول الرئيس كير المتزايد للديكتاتورية وإتهموه بتجاوز سلطاته الدستورية وتجاوز مؤسسات الحزب والبرلمان. علاوة على ذلك، إدعواْ أنه تآمر مع حزب المؤتمر الوطني وعرَّض إستقلال البلاد للخطر.

تصاعدتْ المواجهة بصورة كبيرة في أغسطسبعد وِقوع المُشاحنات السياسية داخلأروِقة البرلمان الذي تُهمين عليه الحركة الشعبية، لا سيما فيما يتعلق بتعيين إيجا وإني كنائب للرئيس. عندما خشى سالفا كير من عدم الحُصول على دعم البرلمان اللازم، هدد بحل البرلمان وجعل المشروعية للشارع، في أكتوبر وجد منافسي كيرالسياسيين فُرصة أخرىلمُعارضة قيادته عندما لم تَعزِف حكومته بالإستفتاء الذي نظمه الدينكا الأنواك على الوضع النهائي لمنطقة أبيي (أنظر الفصل 4-3).

تجاهلَ الرئيس كير الدعوات المتكررة إلى عقد "المكتب السياسي"، حيث أعلن بدلاً عن ذلك أن مجلس التحرير الوطني سيُعقد في 23 – 25 نوفمبر في محاولة للتحايل على عقد إجتِماع المكتب السياسي. كذلك أشعل سالفا كير الوضع عندما أعلن في 15 نوفمبر عن حل هياكل حزب الحركة

الشعبية لتحرير السودان. بعدمرُورأُ سبوع واحد أكد بحكم منصبه حل كُلٌ من المكتب السياسي ومجلس التحرير الوطني وتذرع بإنتهاءولاية المُؤسسات منذ مايو 2013م. بينما من المُفوَ ض حل مجلس التحرير، أعلن وإني إيجا أن إجتِاع المجلس أُ رجئ إلى يوم 9 ديسمبر 2013م.

واصل أعضاء الحزب التراشُق عبر التصريحات العلنية في الأسابيع السابقة لإعِقاد إجتِماع "مجلس التحرير الوطني" ولكن الإجتِماع في نهاية المطاف عُقِد في يوم السبت 14 ديسمبر. إنسحب منتقدي كير من الإجتِماع كما إتهموه بالإفتِقار إلى روح الحوار- إبتُؤنف الإجتِماع يوم الأحدولكن لمْيحضرهْ أياً من المنشقين.

في مساء يوم الأحد 15 ديسمبر، إشتبك أعضاء الحرس الرئاسي في ثكنات الوحدة القديمة المدمجة المشتركة في جوبا. في اليوم التالي، إنتشر القتال في شوارع العاصمة وخاطب الرئيس كير الصحافة بالزي العسكري الكامل وإتهم مشار بتدبر محاولة إنقلابة؛ هذا الأخير أنكر، ولكنه فيما بعد تولى القيادة الفِعلية داخل الحركة المنشقة.إبتمرتْ الإشتباكات المُسلحة لا سيما في الليل ولجأ مالا يقل عن 20 ألف شخص إلى القاعدتين الرئيسيتين لبعثة الأمم المتحدة وجنوب السودان (أونميس) في جوبا. ثوَعتْ السلطات في إعتِقال كِبار أعضاء الحركة الموالية لريك مشار، من بين الذين تم إعتِقالهم وزراء. إعتُقل الأمين العام السابق للحركة بأقان أمومبِضعة أيام في وقت لاحق ولكن ريك مشار ما زال طليقافي غضون ذلك، بدأتْ التقارير تتحدث عن القتل الجماعي دون محاكمةمن كِلا الجانبين والإعتِقالات بإستناداً إلى العِرقوالمقابِر الجماعية.

سيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان على جوبا وبإستقرتْ الحالة الأمنية في العاصمة ولكنه هدوء حذر وإمتد القتال إلى أجزاء أُ خرى من البلاد. في 18 ديسمبر 2013م، إنشق بيتر قديت، قائد "الفِرقة" الثامنة بالجيش الشعبي وإستولى على مدينة بور. بعد فترة وجيزة، هاجم شباب النوير المُسلحين قاعدة الأمم المتحدة في بور، مما أسفر عن مقتل أثنين من قوات حفظ السلام الهندية وعشرات من قبيلة الدينكا الذين لجوء إلىالمُخيم. في 21 ديسمبر، إنشق قائد "الفِرقة" الرابعة بالجيش الشعبي في ولاية الوحدة وسيطر على بانتيو.دارتْ المعارك بين أنصار الجيش الشعبي والمنشقين كمتبادلواْ السيطرة على ملكال والمدن المجاورة عدة مرات. في نهاية ديسمبر 2013م،أشارتْ تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ألف شخص قد قتلواْ وأن حوالي 194,000 شخص من المُشردين، منهم 57,500طلبواْ المأوى في مُعسكرات الأمم المتحدة. بدأتْ الأطراف مُحادثات السلام في أديس أبابفي الأُ سبوع الأول من يناير 2014م.

4.1 التطورات السياسية في الخرطوم في فترة ما بعد الإستقلال

مثلما حدث في جوبا، أيضاً واجهَتْ الخرطوم مُعارضة سياسية وعسكريةصاَخِبة لسنوات وبالتالي كانتْ القضايا الحدودية دائماً جُزء من حسابات حزب المؤتمر الوطني.

في الواقع، لم يتوقفْ الطعن في شرعية النِظام القائم في الخرطوم رغم التوقيع على إتفاقية السلام الشامل وإستقلال جنوب السودان، فالضغط السابق الذي مارسه القُمرِ دين على حزب المؤتمر الوطني من داخل (ما هو الآن) منطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق التي تحولتْ بعد إستقلال جنوب السودان إلى "جنوب جديد" -كلتا المنطقتين كانتْ معاقِل للجيش الشعبي قبل توقيع إتفاقية السلام الشامل– في حين إستمر النِزاع في دارفور. تمكنَتْ إلىحَد كبير المجموعات القُمرِدة المُختلفة من تشكيل جبهة موحدة تحت شعار الجبهة الثورية السودانية وبدأتْ منذ ذلك الحين طِموحات سياسية واضحة.

في ذات الوقت، ظهرتْ أزمة إقتصادية في السودان، عقب فقدان النِظام حوالي 75% من إيراداته النفطية.زاد هذا من السَخَط الشعبي وآثار الإحتجاجات وعزز من موقف المُعارضة

السياسية، بينما إنقسم حزب المؤتمر الوطني داخلياً سعتْ المُعارضة لكن فشلتْ حتى الآن (إلى حد كبير) في تشكيل جبهة موحدة تُعزز بها الروابط مع مُكونات الجبهة الثورية.

المُعارضة المُسلحة والسياسية: التحالف والإختِلاف:

توحدتْ الغالبية العُظمى من المُعارضة المُسلحة السودانية ضِمن الجبهة الثورية السودانية. الأعضاء الأربعة المُؤسسون هم جيش تحرير السودان - فصيل عبدالواحد وجيش تحرير السودان - فصيل ميني مناوي وحركة العدل والمساواة من منطقة دارفور، بالإضافة إلى الحركة الشعبية - قِطاع الشمال من منطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق.

ظلتْ أعداد قليلة من المجموعات المُتمرِدة الصغيرة خارج التحالف. على سبيل المثال، جيش تحرير السودان - القيادة الموحدة، ليستْ عضواً من أعضاء تحالف الجبهة الثورية. ذكر قائد جيش تحرير السودان - القيادة الموحدة أنه ناقش عملية الإنضِمام إلى الجبهة الثورية ولكن بعد حل بعض المشاكِل الداخلية. مع ذلك، وضح مُمثلون عن تحالف المُتمرِدين بأنهم لا يمكنهم أن يقبلواْ بجيش تحرير السودان - القيادة الموحدة كعضو مستقل، لأن توسيع العُضوية مع مجموعات منشقة صغيرة سوف يتيح للخرطوم فُرصاً لإحداث الإنقسامات التي يُمكن أن تُؤدي إلى تفكيك التحالف.

من ناحية أُخرى، تواصلتْ الجبهة الثورية السودانية بعددٍ من الحركات السياسية المُعارِضة لتوسع من عضويتها في إطار الجهود الرامية للإطاحة بالنِظام الحالي. لم تشارك الجبهة الثورية السودانية فقط في توقيع وثِيقة الفجر الجديد في كمبالا في يناير 2013م (أنظر أدناه)، بل أيضاً قامتْ بجولة عبر أوروبا مع العديد من السياسيين المُعارِضين في نوفمبر 2013م، لمُناقشة خُطَطَ المجموعة السياسية لمَرحَلة ما بعد تغيير النِظام (أنظر مربع 2.2).

الجدير بالمُلاحظة أن قِطاع الشمال هو المُحرك الأساسي لتفاعُل الجبهة الثورية السودانية مع المُعارضة السياسية السودانية. في الواقع، فان إتصالاتها مع أحزاب المُعارضة سبقتْ إنشاء الجبهة الثورية السودانية. تشكلتْ الحركة الشعبية – قِطاع الشمال في بدايتها كحزب سياسي جمعتْ تحت مظلتها أعضاء الحركة الشعبية بشمال السودان. شارك الحزب في إنتِخابات عام 2010م، وأصبح مالك عقار هو الوالي الوحيد الذي تم إنتِخابه في البلد كُلّهُ من خارج أعضاء حزب المؤتمر الوطني.

أثناء بناء التحالف الحالي للمُعارضة المُسلحة، زادتُ المُعارضة السياسية أيضاً من تعاونها وسعيها إلى الجمع بين مُختلف القوي من خلال تشكيلها التحالف بما في ذلك حزب الأُمة القومي بزعامة الصادق المهدي وحزب المُؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي والحزب الشُيوعي السوداني والحزب الإتحادي الديمقراطي. أُنشِئتْ هذه التحالفات بالفعل في عام 2008م، على خلفية فشل حزب المؤتمر الوطني في تنفيذ المبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان الواردة في إتفاقية السلام الشامل وإتفاقية القاهرة. أنها اعتمدتْ الاسم الحالي قوى الإجماع الوطني، بعد مُؤتمر عُقِد في جوبا في سبتمبر 2009م. مع ذلك، إنقسمتْ قوى الإجماع الوطني حول المُشاركة في إنتِخابات عام 2010م، بسبب الخِلافات الداخلية.

وسط تصاعُد الإحتجاجات في الشوارع ضد إجراءات التقشُف في يونيو ويوليو 2012م، جدد قادة قوى الإجماع الوطني تعاونهم وإعتمدواْ مِيثاق البديل الديمقراطي، حيث دعواْ لإستخدام "أسلحة النِضال السَلمي" عن طريق العِصيان المدني والإنتِفاضة الشعبية للإطاحة بالنِظام، وضع المِيثاق فترة إنتقالية مُدتها ثلاث سنوات، تُؤدى إلى إجراء إنتخابات ديمقراطية. مع ذلك فشلتْ قوى الإجماع الوطني في الإستِفادة من زخم الإحتجاجات، التي أُخمِدتْ بالقوة من قِبل الحكومة.

بالرغم من أن الجبهة الثورية السودانية لمْ تكنْ طرفاً في مِيثاق البديل الديمقراطي، إلا أن الطرفين أعلنابوضوح أن هناك تقارباً يجري ين المُعارضة السياسية والمُسلحة.وفقاً لمبارك الفاضل، رئيسحزب الأُ مة الإصلاح والتجديد، إن الجبهة الثورية السودانية جُزءاً لا يتجزأ من المُشاورات بشأن إيجاد مِيثاق البديل الديمقراطي. أكد ياسر عرمان أمين الشُؤون الخارجية بالجبهة الثورية السودانية على هذا التنسيق المُتبادل ودع في بيان عاممُشوَ َك بين قوى الإجماع الوطني والجبهة الثورية السودانيةومُمثلوالمُجتمع المدني إلى التغيير الديمقراطي.

تم التوصل إلى هذا الهدف، عندما اعتُمِد في 5 يناير 2013م، مِيثاق الفجر الجديد في كمبالا - يوغندا.في هذا المِيثاق، أيد الموقعون دعوة تغيير النِظام وعرضوا ْ مبادئفترة انتقالية لمُدة أربع سنوات، التي ينبغي أن تُؤدي إلى دستور ديمقراطي. هذا يتضمن مبادئ الفصل بين الدين والدولة وإحترام حُقوق الإنسان وإقامة نِظام فيدرالي بإتناداً إلى ثماني مناطِق.

فوراً ، إنتقد حزب المؤتمر الوطني المِيثاق بشدة وإتهم الأحزاب بالتخطيط لإقامة دولة علمانية والتواطؤ مع المتمرِ دين لإسقاط النِظام. في 10 يناير 2013م، هدد عمر البشير بحظر جميع الأنشطة السياسية للأحزاب التي وقعتْ على المِيثاق. نظم جهاز الأمن والمخابرات الوطني حملة إعتقالات على قوى الإجماع الوطني وتم إلقاء القبض على ستة من أعضاء المُعارضة البارزين وإحتجازهم لعِدَّة أسابيع دون توجيه تُهمَ ة وطلب مدير عام جهاز الأمن والمخابرات الوطني/ محمد عطا المولى عباس، رسميا من مجلِس شُؤون الأحزاب السياسية حظر حزبالأُ مةالقوْ ومي وحزب المؤتمر الشعبي والحزب الشُيوعي السوداني عن مزاولة العمل السياسي.

أدتْ ردة فعل النِظام إلى حدوث إضطرابات وإنقسامات بين أحزاب المُعارضة وداخلها. فيما بعد، بدأ العديد منهم ينأ بنفسه عن مِيثاق الفجر الجديد. جدد الترابي إلتزامه بالدولة الإسلامية في السودان، بينما قال الصادق المهدي، زعيم حزبالأُ مةالقوْ ومي، إن حزبهريُ ِيد إصلاح النِظام من خلال عملية شاملة مع حزب المؤتمر الوطني. من جانبه، ذكر في رسالة خَطية إلى مجلِس شُؤون الأحزاب السياسية بأنه لمْ يأذنْ لمندوبه في المُفاوضات بالتوقيع على هذه الوثِيقة وبالتالي فهو ليس طرف في المِيثاق.

إنقسمتْ المُعارضة السياسية بحلول نوفمبر 2013م وأصبح البرنامج الطَمُوح الذي وضعوه في مِيثاق الفجر الجديد مُجرد مُحاولة فاشِلة للتوحيد. خدم مِيثاق الفجر الجديد الجبهة الثورية السودانية بصورة كبيرة وأعطى حوار المُعارضة السياسية معالقمُرِ دين الشرعيةيتضِ ح هذا من خلال جولة "الجبهة الثورية السودانية في أوروبا " السالِفة الذِكر، حيث أعلنتْ عن نيتها في تحويل التحالُ ف إلى حزب سياسي واحد (أنظر مربع 2.2).

إنشِقاقات كبيرة داخل حزب المؤتمر الوطني:

واجه حزب المؤتمر الوطني أيضاً صراعات داخلية عميقة. واحدة منها تدور حول المسائل الأمنية وإستراتيجيات التصدي للمُعارضة المُسلحة بشِقيها القديمة والجديدة. هذا الإنقسام تجسَد في الخِ لاف بين نافع علي نافع وعليعثمان طه. مُعسكر الأمن المُتشددين يرأسه نافع علي نافع، كان مُؤخراً "مُستشار رئاسي" ويُعتَبر الرئيس غير الرسمي لجهاز الأمن.يرى هذا المُعسكر أن المُقاومة الداخلية ينبغي التعامل معها بالحسم العسكري وأن مطالب الإصلاح تهدُف إلى إضعاف قبضة حزب المؤتمر الوطني علىالسلطة. كان لهذه المجموعة دوراً محوَرياً في إستراتيجية النِظام لتدريب ودعم الجماعات المُسلحة ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل وبعد إستقلال جنوب السودان.

غريم نافع، علي عثمان طه، كان حتى الآونة الأخيرة " النائب الأول لرئيس جمهورية السودان"، وهو واحد من المهندسين الشَارِكين في إعداد إتفاقية السلام الشامل. مجموعته تدعو لإستيعاب المُحادثات وعدداً محدود من الصلاحيات التي تسمح بتقسيم وإضعاف المُعارضة. قد إتَهم علناً نافع علي نافع بأنه وراء تأجيج المُقاومة ضد حزب المؤتمر الوطني. من جانبه، إتَهم نافع، طه ببيع جنوب السودان من خلال إتفاقية السلام الشامل.

هذا الخِلاف العميق فيما يتعلق بكيفية التعامل مع مسألة الأمن ما هو إلا مِثال رئيسي واحد للصراع داخل الحزب. بالإضافة إلى ذلك هنالك سَخَط كبير وسط أعضاء الحزب المدنيين والكوادر العسكرية على الفساد الذي ضرب الحزب والوضع الإقتصادي في البلاد وغياب سياسية الإصلاح. خلال عام 2011م، قَامَتْ عدد من قِطاعات حزب المؤتمر الوطني، بما في ذلك قِطاع الشباب، "الحركة الإسلامية" والجيش، العديد من المذكرات لقيادة حزب المؤتمر الوطني، ينددون بالطريقة التي يُدار بها الحزب. غازي صلاح الدين العتباني رئيس كتلة الحزب بالبرلمان والمُستشار الرئاسي في ذات الوقت، أصبح واحداً من كِبار النُقاد داخل الحزب، دعا مراراً إلى الإصلاحات الإقتصادية والسياسية.

تحول المؤتمر العام الثامن للحركة الإسلامية في نوفمبر 2012م، إلى صراع من أجل بسط النفوذ بين إتجاهات مُختلِفة داخل حزب المؤتمر الوطني، لا سيما المُحافظين المُقربين من البشير وحركة أوسع نطاقاً من الإصلاحيين. يحتوي جدول أعمال المؤتمر على: إعتماد دستور جديد وإنتخاب مجلس شورى وأمين عام جديدين. هزيمة غازي صلاح الدين العتباني من علي عثمان طه على منصب الأمين العام، تُظهر هيمنة المُحافظين على المؤتمر.

أعقب فوز المُحافظين عدة إجراءات داخل مؤسسة الحزب ضد الإصلاحيين الساخطين. في 25 نوفمبر 2012م، في ما وصفه المراقبون "ضربة إستباقية"، ألقتْ المخابرات القبض على مديرها السابق/ صلاح عبد الله غوش والعميد/ محمد إبراهيم عبد الجليل (ود إبراهيم)، بجانب عدد من ضباط الأمن والمدنيين، في حين تم إستدعاء غازي صلاح الدين العتباني للتحقيق.

بعد أكثر من ستة شُهُور من الاحتجاز، وُجِهتْ رسمياً لمدبري الانقلاب المزعوم تُهما منها تقويض النِظام الدستوري والتحريض على العُنف للإطاحة بالحكومة الشرعية – أحكام يصل بعضها الإعدام. خلال الفترة نفسها، إعتمد حزب المؤتمر الوطني مجموعة من مشاريع القوانين تُخوِل سلطة عدد من الجرائم إلى نظام القضاء العسكري: إيواء الهاربين وتقويض النِظام الدستوري والتعامل مع أعداء الدولة.

في يوليو عام 2013م، في خطوة غير مُتوقعة، أسقط "وزير العدل" التُهم الموجهة ضد صلاح غوش بينما أُدين آخرين 'مدبري الإنقلاب' ولكن تم الإفراج عنهم فوراً بعد أن خفف "الرئيس البشير هذه الأحكام". هذا التغيير غير المنظُور الذي وصل إليه هذا النِظام حيث إخْتُلِ في النهج الأمني والتصدي للمُعارضة: يُظهِر تذبذب القانون.

الأزمة الإقتصادية والإحتِجاجات الشعبية والتداعيات السياسية:

أدى فقدان حوالي 75% من عائدات النفط إلى إنخفاض 55% من الإيرادات الضريبية في السودان وإلى فقدان ثلثي إحتياطات العُملات الأجنبية، في وقت لاحق إرتفع مُعدل التضخُم إلى حدٍ كبير حيث بلغ 30% في عام 2012م. هذا، بجانب أثر العُقوبات الإقتصادية المُطولة، التي أدخلتْ السودان في أزمة إقتصادية حادة. حاولتْ "الحكومة السودانية" في إطار التصدي لهذه الأزمة، زيادة الصادرات وإيرادات النقد الأجنبي، لا سيما من خلال تعزيز إنتاج الذهب والمعادن

الأُخرى (أنظر مربع 2.1). بالإضافة إلى ذلك، حاول السودان خفض النفقات برفع الدعم عن الوقود والسلع الأساسية الأُخرى.

جاءتْ أول خطوة من نوعها في رفع الدعم في منتصف عام 2012م وقد أثارتْ إحتِجاجات محدودة لعدة أسابيع. ولكن في 22 سبتمبر 2013م، عندما أعلن الرئيس المزيد من إجراءات رفع الدعم، إرتفعتْ أسعار الوقود بما يقارب من نسبة 100 % بين عشية وضحاها، حيث نإلعتْ المُظاهرات فوراً وبصورة كبيرة في عِدَّة مناطق من أنحاء البلاد، بما في ذلك أم درمان وبور سودان وعطبرة وسنار وكوستي والخرطوم. دعتْ أحزاب المُعارضة المُواطنين السودانيين للنزول إلى الشوارع للإحتجاجات. شعر النِظام بأنه مهدد بإحتمال نشوب ثورة الربيع العربي، لذلك تعاملتْ الحكومة بعنف وشراسة حيث قامتْ بقمع الإحتِجاجات وكبح جِماح المُعارضين.

بعد عشرة أيام من الإحتِجاجات، وفقاً لـ "منظمة العفو الدولية"، قُتِل أكثر من 210 من المُتظاهرين في الخرطوم وحدها. كذلك وقعتْ أعداد كبيرة من الخسائر في المدن الأُخرى، وفقاً للمصادر سقط عدد 36 من الضحايا في أم درمان في يوم واحد. علاوة على ذلك، وجدواْ أن غالبية الأشخاص الذين تلقواْ العلاج قد أُصيبواْ برصاصة في الرأس أو الصدر، مما يُوحي بأن قوات الأمن كانت تقصد القتل.

نفتْ "الحكومة السودانية" هذه المزاعم وذكرتْ بأن عدد من عناصر الجبهة الثورية السودانية قد تسللواْ إلى المُظاهرات وأعلنتْ أنها اعتقلتْ أكثر من 700 شخص فيما يتعلق بالإحتِجاجات. قالتْ مصادر المجتمع المدني بأن أرقام الذين أُلقي القبض عليهم أعلى بكثير وزعمواْ أن المخابرات إستهدفتْ الرموز السياسية المُعارضة والشباب الناشطين خلال الحملات ومنعتْ الوصول إلى شبكة الإنترنت على مستوى القُطر وحجزتْ عِدة صُحف أو تلفتْ تعلِيمات بعدم كتابة تقارير عن الإحتِجاجات ما لمْ تكُنْ المعلومات جاءتْ من السلطات الرسمية.

كان للقمع العنيف للإحتِجاجات تداعيات سياسية كبيرة، عندما بُعث في 28 سبتمبر 2013م، 31 من مسؤولي حزب المؤتمر الوطني وأنصاره مُذكِرة إلى عمر البشير، تندد بمقتل عدد من المُتظاهرين وتدعو الحكومة إلى إعادة دعم الوقود. وقع على المُذكِرة عدد من الإصلاحيين البارزين مثل غازي العتباني المُستشار الرئاسي السابق والرئيس السابق لكتلة حزب المؤتمر الوطني بالبرلمان، والعميد/ محمد إبراهيم عبد الجليل، اللذين كانا محتجزين فيما يتعلق بالمُحاولة الإنقلابية المزعومة في عام 2012م.

أنشأ حزب المؤتمر الوطني في وقت لاحق لجنة للتحقيق، أوصتْ اللجنة الحزب بإبعاد ثلاثة أعضاء، بما في ذلك العتباني وتعليق عُضوية تسعة آخرين من الذين وقعواْ على المُذكِرة. بعدما أقرتْ قيادة الحزب التوصية، قال العتباني في 3 ديسمبر 2013م، بأنه سيُنشئ حزب سياسي جديد، "'حركة الإصلاح الآن'"، مما تسبب في تقسم حزب المؤتمر الوطني للمرة الثانية منذ تشكيل حزب المؤتمر الشعبي من قبل الإسلامي السابق الترابي في 1999م.

بعد فترة وجيزة من ذلك، أعلن حزب المؤتمر الوطني عن تعديل وزاري حيث تم تبديل أقدم عضويته وأكثرهم نفوذاً في مجلس الوزراء. كان من بين أبرز الذين تم تبديلهم علي عثمان محمد طه ونافع علي نافع. الوزراء المُعينون حديثاً مُعظمهُم ليس لديهم أنصار وسط عُضوية الحزب. بينما، عُيِّن الفريق-أول/ بكري حسن صالح، الوزير السابق لشؤون الرئاسة، "نائباً أولاً للرئيس" وهذه يمكن إعتبارها مُؤشراً لعمل تحضيري لخلافة الرئيس البشير بعد إنتخابات عام 2015م.

تعيين بكري حسن صالح، الحليف الوثِيق لعمر البشير منذ إنقلاب عام 1989م، مُؤخراً في مجلس قيادة حزب المؤتمر الوطني ونائب الأمين العام للحركة الإسلامية. وضع هذه الشخصية

العسكرية الكبيرة في القيادة يمكن أن يحول دون تفاقُم المُنافسة بين فصيلي طه ونافع على الرئاسة، بينما تحمي عمر البشير من التسليم إلى المحكمة الجنائية الدولية بمجرد تنحيه عن السلطة.

مربع 2.1 قطاع الذهب السوداني

أعطتْ الحكومة السودانية أولوية كبيرة لإنتاج وتصدير الذهب بعد أن أصبحبديل مُحتمل للنفط في تدعيم الصادر، نتيجة لذلك حدثتْ زيادة كبيرة في إنتاجه خلال الخمس سنوات الماضية.

تضاعفتْ الكمِية التي تم تصديرها من الذهب عشرين مرة تقريباً خلال الأعوام 2008م - 2012م، حيث ثُقدَر قِيمتها بحوالي 2.2 مليار جنيه سوداني. ببلوغ الإنتاج حوالي 40-طن في عام 2012م، شكل الذهب ما يقارب 42% من قِيمة الصادرات السودانية في تلك السنة. يُواجه السودان تحديات كبيرة من أجل مواصلة تطوير قطاع الذهب وذلك بتعزيز صناعة التعدين من ناحية وتشديدالرقابة على التعدين الحرفَي من ناحية أُ خرى.

في عام 2013م، وفقاً للحكومة، دخلتْ 13 شركة عاملة في صناعة تعدين الذهب دائرة الإنتاج الفِعلي. تُساهِم "الدولة السودانية" في العديد منها، بما في ذلك منجم حساي في ولاية البحر الأحمر- أكبر مناجم الذهب في السودان –مؤخراً ، تم إفتتاح حقل قبجبيج بولاية نهر النيل. بالإضافة إلى منح 40من الشركات العاملة حالياً فرصة للتنقيب عن الذهب، كذلكأصدرتْ السلطات السودانية تراخيص التنقيب لأكثر من 80 شركة للتنقيب في الذهب في عام 2012م. فتح السودان مصنعاً لتكرير الذهب في الخرطوم في سبتمبر 2012م، قادراً على معالجة 270 طن سنوياً ، من أجل توليد المزيد من القِيمة المُضافة وزيادة الإيرادات الحكومية في هذا القِطاع.

بالرغم من تنامي قِطاع التعدين الصناعي، إلا أن عمال المناجم الحرَفيين، الذين يُقدَر عددهم بحولي 500,000 إلى 750,000، حيث لا يزالون يستأثرون بالغالبية العظمى من إنتاج الذهب، يعمل "البنك المركزي السوداني" كمصدر لقطاع الذهب بعد أن يُقوم بشرائه مباشرة من الحرَفيين ليتمكن منالسيطرة على القطاع الحرَفي وزيادة الإحتياطيات من العُملة الأجنبية. لمنع التهريب، يُقال بأن البنك يُقوم بدفع مبلغ أعلى من أسعار السوق، مما يُؤدي إلى مُواصلة إرتفاع معدلات التضخم. بالرغم من أن الذهب يُشكل أهم مصدر لجلب العُملات الأجنبية، إلا أن أنشطة تداول الذهب في "البنك المركزي السوداني" لها تأثير طفيف على ميزانية الدولة.في مُحاولة أُ خرى لتشديد السيطرة على القِطاع الحرَفي، حظرتْ الحكومة تصدير الذهب الخام دون ترخيص وفرضتْ قُيُود ثقيلة على إستيراد الذهب المكرر وتصديره.

هنالك تحدي آخر كبير يُواجه الحكومة السودانية وهو أن العديد من موقِع رواسب الذهب والتعدين الحرَفي: تقع في المناطق المتأثرة بالصِراع في دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، يُدَعَى بأن الدولة تُدِير العنف الذي أودى بحياة ما يزيد عن 840شخصفي الصِراعات القبلية في منجم جبل عامِر وشمال دارفور. لإجراء تحليل مُتعمِق على أثر وجود الذهب في دوافِع الصِراع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ، أنظر إلى الفصلين (2 و3).

2. جنوب كردفان

الملخص:

نإنتقلتْ المُواجهات الأكثر نشاطاً إلى الحُدُود الشمالية للولاية، من الواضح أن كُلاً من الحركة الشعبية - قِطاع الشمال والقُوات المُسلحة السودانية تبديا اهتِماماً محدوداً بالموارد الطبيعية بجبال النوبة مع أن المنطقة تبدو غنية بالذهب.

ينادي قُمُر ِدو الجبهة الثورية السودانية بمظالم مُحَدَّدة، تنعكس في أنشطتهم العسكرية والسياسية.

دخلتْ الجبهة الثورية والقُوات المُلحة السودانية في صِ راع محموم على السلطة وإستخدما مجموعة من الإستراتيجيات التكتيكية لإضعاف قوة الأخر ويظهران نية صغيرة في تقديم التنازلات.

1.2 إنتقال المواجهات وأهم الأحداث

بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب بين جيش قُمُر ِدي الحركة الشعبية - قِطاع الشمال والقُوات المُسلحة السودانية تمسك بشكل كبير كُلٌ من الجيشين بمواقعِهما. بغض النظر عن الأشهُر الأولى من القِتال، لم يُسيطِر أيمن الطرفين القُحار ِ بين على مواقع مُهِمّة أو إستِعادتها. بالرغم مما يبدو أنهما دخلا في مأزق إلا أن بواعِث الصِ راع قد تغيرتْ بشكل كبير وتكشف الكثير عن دوافِع قيادة كُلٌ من القُوات المُسلحة السودانية والحركة الشعبية - قِطاع الشمال. يتمثل هذا التحول في تطورين هامين، من جهة، فك الإرتباطبين قُمُردِي أبناء النوبة عن الصِ راع على الحُدُود بين السودان وجنوب السودان، التطور الآخر هو بناء تحالف بين مُختلف المجموعات القُمُر ِدة السودانية.

العمليات الأولية:

في المَرحلة الأولى من حرب النوبة، تراجعتْ كُلٌ من القُوات المُسلحة السودانية والفِرقة الأُ ولى- التابعة للحركة الشعبية – قِطاع الشمال(بجنوب كردفان) إلى المواقِع التي كانتْ بها قبل إتفاق السلام الشامل. منذ أبريل 2011م فصاعداً ،عززتْ القُ واتالمُسلحة السودانية مواقعِها بالدبابات والمِ دفعيَّة وغيرها من الأسلِحةالثقيلة في كُلٍ من مدينة الأبيض وكادقلي والدلنج. في ذات الوقت، نقل الجيش الشعبي لتحرير السودان "الجيش الجنوبي" بعض المِ دفعيَّة الثقيلة نحو الحُدُود السودانية، حيث إستُخدِمتْ لاحقاً من قِبل الحركة الشعبية - قطاع الشمال، بينما عاد الآلاف من مُقاتِلي الجيش الشعبي السابِ قين من أبناء ولاية جنوب كردفان من منطقة جاو في ولاية الوحدة لمنطقة جبال النوبة مع أسلحتهم الشخصية.

إبتدأتْ القُوات المُسلحة السودانية والحركة الشعبية - قِطاع الشمالأولاً ، في كادقلي وأم دورين في 5 يونيو 2011م وفي أعقاب الإنتباكات الأُولى، تراجعتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال إلى الجبال التي تقع في الناحية الغربية لمدينة كادقلي. من أجل إحكام السيطرة على حاضرة الولاية "كادقلي" إستهدفتْ القُوات المُسلحة السودانية وقُوات الدِفاع الشعبي المتعاطفين مع الجيش الشعبي لتحرير السودان بصورة كبيرة. إبان وخلال يوليو، بدأتْ القُوات المُسلحة السودانية حملة متواصلة من الهجمات بقذائف الهاون والقصف الجوي على المناطق التي يسكنها

أبناء النوبة في ولاية جنوب كردفان. في 28 يونيو وُقِعتْ إتفاقية لوقف إطلاق النار بين مالك عقار (رئيس الحركة الشعبية - قِطاع الشمال، وحينها لايزال عقار والياً لولاية النيل الأزرق، حيث تُوجد الفِرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية) وكبير المُفاوِضين من حزب المؤتمر الوطني نافع علي نافع ، إلا أن الإتفاقية رُفِضتْ من قِبل الرئيس البشير، الذي قال أنه لن يتفاوض مع من يحمل السِلاح.

حاولتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال مُهاجمة عدد من المناطق التي تُسيطِر عليها القُوات المُسلحة السودانية مع ذلك لمْ تتمكنْ من تحقيق أي تَقدُم إضافي كبير بعد يونيو 2011م، لكنها بالمقابل عززتْ مواقعها في المناطق القريبة من مدينة كادقلي. أنذاك كانتْ الحركة الشعبية - قطاع الشمال تُسيطِر على كثير من الضواحي، بينما تُسيطِر القُوات المُسلحة السودانية على مُعظم مراكز المدينة.

التحالف ضد القُوات المُسلحة السودانية:

حتى منتصف عام 2012م، كان من الصعب التمييز بين القِتال الذي يدور بين القُوات المُسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان حول الحُدُود بين الدولتين - والصراع بين القُوات المُسلحة السودانية والحركة الشعبية - قِطاع الشمال في الحرب الداخلية. سيطر مُقاتِلو الحركة الشعبية - قِطاع الشمال على جُزء صغير منها والتي أصبحتْ بسرعة الحُدُود الدولية مع جنوب السودان. حاولتْ القُوات المُسلحة السودانية جاهِدةً منع حُصول المُقاتِلين على الدعم المُقدم من بقايا الجيش الشعبي لتحرير السودان" الرافق السابقين".

في ذات الوقت دخل السودان وجنوب السودان في صراع حدودي بسبب ترسيم الحدود والوضع النهائي لمنطقة أبيي. في 9 يونيو 2011م، شنتْ القُوات المُسلحة السودانية الضربة الجوية الأولى على ولاية الوحدة بدولة جنوب السودان، حيث إستهدفتْ بها مواقِع الجيش الشعبي المُعارِض "قِطاع الشمال" في ياو داخل حُدُود جنوب السودان. وبعد بِضعة أشهُر - بعد إعلان إستقلال جنوب السودان - قصف الجيش السوداني مُخيم لاجئي النوبة في منطقة يادا في عُمق أراضي الجنوب. في ديسمبر 2011م، توغلتْ القُوات المُسلحة السودانية في منطقة جاو في مُحاولة لطرد المُقاتِلين من مخابئهم. إستمرتْ القُوات المُسلحة السودانية في تنفيذ هجوم مُوسم الصيف حتى عام 2012م عندما أطلقتْ حملة فاشِلة بالتعاون مع قُوات الدِفاع الشعبي ضد كاودا. طِوال هذه العمليات إتهمتْ القُوات المُسلحة السودانية الجيش الشعبي التابع لجنوب السودان بأنه يقاتِل إلى جانب الحركة الشعبية - قِطاع الشمال.

في هذه الأثناء، شاركتْ حركة العدل والمساواة في الصراع - هي جماعة مُسلحة من دارفور والتي سبق وأن قامتْ بعمليات تجنيد في جنوب كردفان - إنضمتْ قُواتها إلى الجيش الشعبي والحركة الشعبية – قِطاع الشمال للقِتال ضد القُوات المُسلحة السودانية. أعلنتْ حركة العدل والمساواة بأن أول عملية مُشتَركة مع الحركة الشعبية - قِطاع الشمال كانتْ في 19 يوليو 2011م. في الأشهُر التالية، إدعى التحالف الجديد بأنه حقق عِدة إنتصارات في معاركه ضد القُوات المُسلحة السودانية وإستولوا على كميات كبيرة من الأسلِحة والمُعِدات. من أبرز عمليات مُوسم صيف العام 2012م، الهجوم المُشتَرك على هجليج أهم حُقُول النفط المتبقية في السودان، من قبل كُلٌ من الجيش الشعبي، الحركة الشعبية - قِطاع الشمال وحركة العدل والمساواة. فهو ليستْ فقط هجوم مباشرة على المصالِح الإستراتيجية للخرطوم، بل أنه أثبت أيضاً أن هجوم الجيوش الثلاثة يمكن أن يحقق بسرعة التنسيق العملياتي.

في 10 أبريل، فرض الجيش الشعبي الجنوبي السيطرة الكاملة على هجليج وفي اليوم الـ11 تقدم شمالاً إلى داخل عُمق الأراضي السودانية، خلال العمليات تضررتْ العديد من المُنشآت النفطية. بعد ضغوط دبلوماسية وعسكرية كبيرة، أعلن الجيش الشعبي إنسحابه من هجليج في 20 أبريل عام 2012م وبعدها بيوم أعلن أنه سيواصل مطالبته بمنطقة هجليج بالوسائل القانونية. الجدير بالذِكر أنه في مُحاولة الإنقِام، قصفتْ القُوات المُسلحة السودانية عدداً من حقُول النفط على الحُدُود في ولاية الوحدة بجنوب السودان.

التحول في الخُطُوط الأمامية:

شكل الهجوم على هجليج نقطة تحول في الصِراع وبداية المَرحَلة الثانية. أدى تصاعُدالصِراعات على الحُدُود بين الدولتين السودانيتين إلى إندلاع القِتال في عِدَّة مناطق على طول الحُدُود، تعرضتْ جوبا لضغطٍ دولي كبير لقطع علاقاتها مع الحركة الشعبية - قِطاع الشمال. في الواقِع، إنسحاب الجيش الشعبي من هجليج بشر بفك إرتباطه عن الصِراع في جنوب كردفان من جانب. ومن جانب المُقابِل، تراجُع الجيش الشعبي خلَق لهم إحباط كبير؛ لأن هجليج تُعتبَر هدفاً مشروعا لقضيتهم.

في ذات الفترة، زاد التعاون بين الحركة الشعبية - قِطاع الشمال والمجموعات الدارفورية المُسلحة. نتيجة لذلك، بدأ التحالف يُقدِم نفسه باسم "الجبهة الثورية السودانية" بدلاً عن إستخدام أسماء الحركات الفردية. بحلول نهاية مُوسم أمطار عام 2013م، نشر حوالي 1.500 مُقاتِل على 140 مركبة في ولاية جنوب كردفان والغالبية العُظمى منهم يتبعون لقوات حركة العدل والمساواة. أيضاً إدعى كُلٌ من جيش تحرير السودان/ ميني ميناوي وجيش تحرير السودان/ عبد الواحد على حدٍ سواء بأن لديهما قُوات في المنطقة ويُقدَر عددهم بحوالي 500 إلى 1,000 مُقاتِل. في الواقِع،كانتْ مُشاركة جيش تحرير السودان مع الجبهة الثورية السودانية في العمليات في مايو 2013م. مع ذلك، بصفة عامة لم ترد أي معلومات عن وجود جيش تحرير السودان بعد هذا الهجوم. علاوة على ذلك، يتفق المراقبون العسكريون أن هذه الأرقام ربما تكون من قبيل المُبالغة.

أدى إنفصال هُمرِ دو الجبهة الثورية السودانية عن المُشاركة في الصِراع بين القُوات المُسلحة السودانية والجيش الشعبي الجنوبي على المناطق الحُدُودية إلى تحول كبير في الخُطُوط الأمامية. في العام 2011-2012م، إنحَصرَتْ خُطُوط المُواجهة النشطة حول كادوقلي "غرب جبال النوبة" وفي جنوب الولاية، بالقرب من الحُدُود مع جنوب السودان. خلال مُوسم صيف العام 2013م، شنتْ الجبهة الثورية السودانية سلسلة من الهجمات أدتْ إلى تحول في خط المُواجهة الرئيسي وحَصرَته في الحُدُود الشمالية لولاية جنوب كردفان. في 26 أبريل هاجمتْ الجبهة الثورية أبو كارشولا في جنوب كردفان وتمكنتْ من السيطرة المُؤقتة على أم روابة، ثاني أكبر مدينة في ولاية شمال كردفان. بعد تلقي الجبهة الثورية السودانية الدعم من الجيش الشعبي الجنوبي باتتْ أقل عُرضَة للخطر وأصبح القِتال يقترب من الخرطوم.ركزتْ القُوات المُسلحة السودانية مُعظم جهُودها على الجبهة الشمالية، بعد أحداث أم روابة، على سبيل المثال، أعاد الجيش السوداني نشر خمس من أصل تسع كتائب من معاقِله في جنوب تلودي إلى الشمال.

حدثالتحول في حركة القُوات في بداية مُوسم صيف العام 2013م-2014م، مع هجمات الجبهة الثورية في المناطق الشمالية مثل أبو زبد في شمال كردفان ودلامي قرب الدلنج. في نوفمبر 2013م أُبلِغ عن تعزيزات لقُوات المُسلحة السودانية وزيادة حادة في عمليات القصف الجوي

في مناطق الجبهة الغربية من مدينة كادوقلي، في حين لمْ تكنْ هناك أي هجمات برية واسعة النطاق.

في مطلع يناير 2014م، دشنتْ القُوات المُسلحة السودانية عملية بعنوان "الصيف الحاسم" لمواجهة القُمر ِدين، بدأتْ العملية بسلسلة من الهجمات المتزامنة على عِدة جبهات. تركزتْ العمليات في الجبهة الجنوبية على الطريق المُؤدي من برام إلىجاو. فتحتْ القُوات الحكومية جبهة جديدة في محلية أبو جبيهة في الناحية الشمالية الشرقية للولاية.وفقاً للحركة الشعبية – قِطاع الشمال، حاولتْ القُوات المُسلحة السودانية أيضاً المُضي قُدُماً في كاودا من مُحُور تلودي في الجنوب. كما أشارتْ تقارير النوبة إلىحشد القُوات المُسلحة السودانية في فرشا شمال هيبان، لزيادة الضغط على كاودا.

2.2 دور الموارد الطبيعية في الإستراتيجيات العسكرية

تضاءلتْ بصورة ملحوظ أهمية ولاية جنوب كردفان من حيث الموارد الطبيعية مع إعادة ولاية غرب كردفان.فقدتْ المنطقة كُل حُقُولها النفطية النشطة بعد خفض حجمها، مثل حقل هجليج وبامبو والنيم لصالِح جارتها الغربية. في عام 2013م، ظلتْ جميع الآبار النفطية في غرب كردفان خاضعة لسيطرة القُوات المُسلحة السودانيةِ دون أن تتعرض لهجمات القُمر ِدين بالمقارنة مع القِتال المكثف حول هجليج في العام السابق.

تحتوي جنوب كردفان ضمن حُدُودها الحالية على عددٍ من مواقِع تعدين الذهب النشطة، تُدِير الحكومة بعض منهاالأُ خرىتُدِيرها الحركة الشعبية - قِطاع الشمال. تقع المنطقة الأكثر نشاطاً في مجال تعدين الذهب في "المناطق المُحررة" التابعة للحركة الشعبية - قِطاع الشمال في محلية هيبان. حيث يُوجَد هناك ما لا يقل عن ستة من مواقِع تعدين الذهب في جميع أنحاء المحلية، أكبرها إيري. قبل الحرب، كانتْ تتردد على هذا الأخير ما لا يقل عن 160 مجموعة، تبحث عن الذهب وبحوزتهم أجهزة الكشف عن المعادن. ظلتْ حوالي 60 من كسارات الحجار تعمل في مواقِع التعدين بغرض زيادة الإنتاج.وفقاً لزعيم محلي، فان السكَان المحليين لا يملكون أياً من أجهزة الكشف عن المعادن والكسارات. في نوفمبر 2013م، كان هنالك حوالي 5,000 من عُمال المناجِم الحر َفيين يعملون في محلية هيبان في مناطق آمنة من هجمات القُوات المُسلحة السودانية، حيثكانتْالعديد من مناجِم الذهب لا تعمل بسبب قربها من الخُطُوط الأمامية أو بسبب القصف الجوي المستمر منقبل القُوات المُسلحة السودانية.

في نوفمبر 2013م، كان هنالك حوالي 3,000 من عُمال المناجِم الحر َفيين النشطين في أم دولو بمحلية أم دورينأم دولو هي منطقة تعدين الذهب التشغيلية الثانية ضِمن "المناطق المُحررة" وذلك بإستخدامهم لأكثر من 100 من أجهزة الكشف عن المعادِن. لا يُسمَح لتُجار الخرطوم بالشراء في مواقِع التعدين في المناطق الخاضِعة لسيطرة الحركة الشعبية – قِطاع الشمال. يتم تشجيع عُمال المناجِم على بيع إنتاجهم إلى مَصَر ِف الجبال للتِجارة والتنمية، يبدو أنمَصَر ِف الجبال للتِجارة والتنمية يحتكِر عقد تِجارةالذهب في المنطقة. يقع المقر الرئيسي لمَصَر ِف الجبال للتِجارة والتنمية في جوبا، حيث تم إفتتاحهُ في أغسطس 2010م.

تقع بعض مناجِم الذهب أيضاً في الأجزاء التي تُسيطِر عليها الحكومة في جنوب كردفان. تُفِيد التقارير بأن هنالك نشاطاً كبيراً حول منطقةتلودي بالقرب من الحُدُود مع جنوب السودان. تقع أكبر عمليات التعدين في أم دولوالتي يتم تشغيلها من قِبل شركة بعنوان مام،تُفِيد المعلومات بأن هنالك طائرات ترتادها مرتين فيالأُ سبوع.يبدو أيضاً أن المنطقة مأهولة بالسكَان وعُمال المناجِم الحر َفيين.

في فبراير 2012م،أوردتْ صحَيفة "سودان فيجن" معلومات عن حادثة قُتِل فيها (22) من عُمال المناجِم في أعقاب إنهيار كهفين أثنين.أيضاً تتركز مواقع التعدين الحرَفي بين منطقة هيبان وكادقلي. منذ عام 2010م، نقب الآلاف من عُمال المناجِم عن الذهب في دندرو ومهدان وايل. منذ إندلاع الحرب في سبتمبر 2011م، شنتْ كل من القُوات المُسلحة السودانية والحركة الشعبية – قِطاع الشمال عدداً من العمليات العسكرية على مناطق التعدين. مع ذلك، بالنظر لسلسلة أحداث الصِراع لا يبدو أن هناك أولوية تكتيكية. فكُلٌ من المجموعتين توجهان مُعظم جهودهما نحو أهداف أُخرى.

عندما يُهاجم الثوار المُنشآت النفطية السودانية أو عندماتشنْ القُوات المُسلحة السودانية غارة جوية ضد مناطق التعدين الحرَفي، فان القصد من هذه العمليات دائماً هوحِرمانهم من الإستفادة من هذه المواقِع بدلاً عن بسط السيطرة عليها. على هذا النحو، فإن الهدف الرئيسي هو ليس زيادة مكاسب الدخل الإقتصادي من خلال الجيش، بل لمنع الطرف الآخر من توليد الدخل.

يُظَر إلى مناطق التعدين في نهاية المطاف على أنها أهداف إستراتيجية شُهِم في تحقيق نصر عسكري أو هزيمة. مع ذلك، هذه العمليات لم تمنع الطرفين من تعظيم الدخل من أنشطة التعدين في المناطق التي تخضع لسيطرتهما.

مثال توضيحي لهذه الدوافِع هي منطقة تعدين الذهب في شمال شرق وشمال منطقة رشاد. هناك بدأ تعدين الذهب (شِبه) الآلي في الفترة من 2008م حتي 2009م. عندماإندلعتْ الحرب في جبال النوبة، تحركتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال إلى هذه المواقِع، حيث كانتْ قريبة من موقعِها، لمنع الخرطوم من إستغلالها والإستفادة منها.

تأثرتْ مناجِم الذهب التي تُسيطِر عليها الحركة الشعبية - قِطاع الشمال (مثل زلطاليا وجبل المحلة) والتي تقع بالقرب من خط المُواجهة الشمالية النشطة بالعُنف مما جعل المنطقة كُلها تعاني. بغض النظر عن إنعدام الأمن هذا، الحركة الشعبية - قِطاع الشمال تدعي أنها تعتزِم "تنظيم" عمليات التنقيب في هذا المنطقة؛ لذلكأرسلتْ مهندس جيولوجي للتنقيب، في ذات الوقت تحاول منع نشاطتُجار الذهب "العرب".

في نوفمبر 2013م، صُرِد حوالي 1,000 من عُمال المناجِم الحرَفيين الذين ينقبون عن الذهب ويعملون لحسابهم الخاص. دخلتْ القُوات الحكومية في تحدى لفك قبضتْ الحركة الشعبية – قِطاع الشمال على المناجِم وإن كان ذلك دون خوض عمليات عسكرية كبيرة. على سبيل المثال ذكر زعيم محلي بأن عدداً قليلاً من القُوات المُسلحة السودانية وقُوات الدِفاع الشعبي تسللتْ بهدف تدمير أنشطة التعدين الجارية.

3.2 المظالِم القائمة مُنذ مُدة طويلة

تبُث الحركة الشعبية - قِطاع الشمال مفاهيمها وخطاباتها مع إشارات إلى (ما يتعرض له الطرف المتلقي من) العنصرية والتهميش والمظالِم الأُخرى. تفاعل عناصر الحركة الشعبية – قِطاع الشمال بصورة كبيرة مع مركز السلام الدولي لخدمات المعلومات عند مناقشتهم لهذه المظالِم وإعتبروها هي التي دفعتهم إلى الكِفاحالمُسلح وصُنِفتْ هذه المظالِمفي كُلٍ من الوثائق السياسية والروايات الشخصية (أنظر مربع 1.2). في حين أن هذا الأخير قد يفسر لماذا حمل الأفراد السِلاح والسابق يكشِف المزيد من المعلومات عن دوافع الجماعات المُقاتِلة.

مربع 1.2 : الروايات الشخصية لأعضاء الحركة الشعبية - قِطاع الشمال:

تدوين الروايات الشخصية لأعضاء الحركة الشعبية - قِطاع الشمال يمكن أن يُوفِر معلومات قيمة عن دوافِعهم الشخصية. بصفة عامة، هذه الروايات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة قضايا رئيسية.

القضية الأولى هي إنعِدام التنمية في مناطق مسقط رأس أعضاء الحركة الشعبية - قِطاع الشمال. أكد المُقابلون بصفة خاصة لمركز السلام الدولي لخدمات المعلوماتعدم وجود المدارِس والمرافِق الصِحية والبِنيَّة التَحتِيَّة العامة مثل الطُرُق. علاوة على ذلك يدَعواْ أنه عندما تأتي الإستثمارات الإقتصادية، على سبيل المثال من خلال الزراعة الآلية أو التعدين وهذه بالكاد تعود بالنفع على المجتمعات المحلية من حيث العمَالة أو الإيرادات. لكن على النقيض، غالباً ماتقتَضِي هذه المشاريع تَهجِير السُكان المحليين من الأراضي التقليدية دون تعويض.

تناولتْ القضية السابقة المخاوِف على المُستوى المادي "التهميش"، بينما تتصل القضية الثانية بالأضرار النفسية والثقافية. أكدتْ إحدى النِساء اللائي تمتْ مُقابلتهن من الجمعية النِسائية أن "حزب المؤتمر الوطني يرِيد لنا أن نكون مُواطنين من الدرجة الثانية، يُعامِلوننا كالعبيد ولم يتركواْ لنا أي كرامة". يبدو أن هذا هو الشُعُور العام السائد بين المُقابلين. تتضمن الأمثِلة الأُخرى من الإدعاءات المُعاملة السيئة للأطفال "السُود" الذين تمكنواْ من الإلتحاق بالمدرسة وحالات من التمييز خلال التقديم للوظائف والتمييز في المساجد وإستِعمال اللغة العُنصُرية.

سلسلة ثالثة من المظالِم تُركِز على القمع السياسي وإنعِدام الحرية. مُعظم قَصَص المُقابلين تتعلق بإعتِقال الأصدقاء أو أفراد الأُسرة على خلفية إنتماءاتهم أو آرائهم السياسية. في ذات الإطار، ندد المُقابلون بعدم وجود التمثيل السياسي وحِرمانهم من الوصول إلى السُلطة.

من المُثير للإهتِمام أن نلاحِظ بشكل عام، أن المظالِم المُتعلِقة بالتعليم أكثر من غيرها. يُمكِن تلخيص الروايات المُتفاوتة من قِبل المُقابلون حول هذا الموضوع على النحو التالي: حتى عندما يلتحق الأطفال فِعليا بالمدرسة في ظل وَفرَة المُعلِمين والأدوات المكتبيةوحتى عندما يجدواْ نفس المُعاملة مع الأطفال "العرب"، لكنهم يظلواْ يُواجِهواْ مُشكِلة مع المنهج الذي يستند على تفسير قاصر للإسلام، الذي لا يُراعي دينهم ويُزِيل القيم التي لاتمتْ اليهم بصلة.

كيف شكلتْ المظالِم الأجندة السياسية الدعائية للحركة؟

لم تُقدِم الحركة الشعبية - قِطاع الشمال بياناً منفصلاً عن المظالِم أو الأجندة السياسية، بل نشرتْ على موقعِها على الإنترنتبيان الحركة الشعبية السابِق، الذي يعود تاريخهُ للعام 2008م. بالرغم من ذلك، وقعتْ الحركة الشعبية على عددٍ من البيانات السياسية المُشتَرَكة مع كُلٌ من حركات التمرُد والمجموعات المُعارِضة غير المُسلحة.

وقعتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال "وثيقة الفجر الجديد" في كمبالا في يناير 2013م وفي نوفمبر، سافر كُلٌ من رئيس الحركة الشعبية - قِطاع الشمال مالك عقار والأمين العام ياسر عرمان إلى أوروبا وبرِفقتهم وفد الجبهة الثورية لترويج "وثيقة إعادة هيكلة الدولة السودانية" الصادرة في أكتوبر 2012م. تختلِف كِلا الوثيقتين في بعض النقاط المُهِمّة، لكنهما بصفة عامة

متماثلتين تماماً. إذ تضع في إعتبارها الروايات أعلاه، تَجدُر الإشارة إلى بعض المواضيع المُهِمّة المتكررة التي تُوفِر المزيد من التبصير حول المظالِم ذات الأولوية للمجموعة.

بعد تنديدها بإنعِدام التنمية، شددتْ وثيقة إعادة هيكلة الدولة السودانية على ضرورة تَقاسُم الثروة في ظل دولة إتحادية لا مركزية. من المُثير للإهتِمام، أنها تدعو إلى "العمل الإيجابي" حول هذه المسألة وإعطاء الأولوية "للمناطق المتأثرة بالحرب التي هي الأكثر تخلفاً". علاوة على ذلك، تُؤيد الجبهة الثورية السودانية أيضاً مُعالجة بعض الأمثلة السيئة للتنمية التي أثرت سلباً على السُّكان المحليين. على سبيل المثال، إن المُمرِدين يعتزِمون إنشاء لجان "لإستعادة الأراضي القبلية المغتصبة" وأنهم بحاجة إلى مُراجعة "كلّ العُقود المُصادق عليها بشأن الأراضي والتعدين والنفط والمُؤسسات وشركات القِطاع العام".

فيما يتعلق بمسألة التهميش الثقافي شددتْ الوثيقة على ضرورة "فصل المُؤسسات الدينية عن مُؤسسات الدولة المدنية". علاوة على ذلك، فإنها تتصور "ثقافة الحب والتعايش" بدلاً عن الثقافة الحالية "السيادة والعُنصرُية" التي وُصِفتْ في وثيقة الفجر الجديد. يبدو أن الجبهة الثورية السودانية تتوقع أن هذا التغيير في الثقافة يتم عن طريق التربية وبسط العدل. في حين تنص وثيقة إعادة هيكلة الدولة السودانية على أن التعليم "يجب أن يغرس السلوك الذي يحُض على العدل والمساواة والتعايش السَلمي"، فإن وثيقة الفجر الجديد تنص على العدالة الإنتِقالية أن "يُوافِق على القوانين التي تُجرِم أولئك الذين يَستَخدِمون عبارات عُنصرُية وأيضاً أولئك الذين يُكرِهون أن نِظام حزب المؤتمر الوطني إرتكب إبادة جماعية".

فيما يتعلق بمسألة قمع الدولة وإنعِدام الحُرِّيَّة (السياسية)، تدعو وثيقة إعادة هيكلة الدولة السودانية إلى "الإلغاء الفوري للقوانين واللوائح المُقيدة للحُرِّيَّات، في مُقدِمتها قانون الأمن الوطني". يُؤكد النص على أن "إحترام حُقُوق الإنسان وضمان سيادة حُكم القانون" هو حجر الزاوية الأساسي للإنتقال إلى نِظام ديمقراطي والذي يتضمن الحُرِّيَّات الأربع الأساسية: حُرِّيَّة التنظيم وحُرِّيَّة التعبير وحُرِّيَّة عمل النقابات وحُرِّيَّة المرأة. الإشارة إلى حُقُوق المرأة على وجه الخُصوص تخللت النص.

المُشاكل التي أُثيرت في الروايات الشخصية المذكورة أعلاها، تنعكس بشكل واضح في الأجندة السياسية التي ذُكِرتْ في وثيقة الفجر الجديد ووثيقة إعادة هيكلة الدولة السودانية. كما هو الحال مع الشكاوى الفردية، التعليم هو القضية الأكثر مركزية داخل وثيقة إعادة هيكلة الدولة السودانية، حيث تم وصفه بأنه "ركيزة أساسية لحل القضايا الحالية وتحقيق الأهداف المستقبلية." يُوصف النِظام التعليمي الحالي بأنه "سِلاح أيديولوجي" يعمل لصالِح حزب المؤتمر الوطني وبالتالي يحتاج إلى إصلاح وإعادة تأهيل. يدعو مشروع القرار إلى مجانية التعليم الأساسي والثانوي و"التمييز الإيجابي" للطلاب من دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان وإلى "سد الفجوة في التعليم".

الجدير بالمُلاحظة أن كُلاً من وثيقة الفجر الجديد ووثيقة إعادة هيكلة الدولة السودانية توليا إهتِماماً كبيراً لـ "المصالِح المُتبادلة" و "العلاقة التاريخية" المُشتَرَكة مع جنوب السودان وهي مواضيع لم يتم التطرُق لها في المُقابلات الشخصية.

هل أفعال الحركة الشعبية - قِطاع الشمال تتوافق مع أجندتها المُعلنة؟

تمتلك الحركة الشعبية - قِطاع الشمال أجندة سياسية شاملة وطَمُوحة، لكن السؤال المطروح، هل هذه الأجندة هي القوة الدافِعة الحقيقة وراء وجودها وعلى هذا النحو تشكل سلّ وكها.

للإجابة على هذا السؤال، يُمكن للمرء أولاً أن يُلقي نظرة فاحِصة على العمليات العسكرية التي قامتْ بها الحركة الشعبية - قِطاع الشمال. هذه هي، جُزئياً على الأقل، وفقاً للأجندة المُعلنة. من ناحية، زاتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال (من خلال الجبهة الثورية السودانية) بالفِعل من ضغطها العسكري على الخرطوم منذ مُوسم صيف العام 2012م-2013م. كما يتضح من خلال عملياتها حول الدلنج وفي شمال كردفان، فقدوجهتْ هجماتها تحديداً ضد أهداف إستراتيجية على الطريق المؤدي إلى العاصِمة. أبو زبد، على سبيل المثال، يحتل موقعاً استراتيجياً على طول الطرُق والسِكك الحديدية بين مدينة الفولة والأبيض،سيطرتْ مؤقتاً دون على هذه المنطقة،قطعتْ روابط النقل الرئيسة بينحاضِرتي ولايتي شمال وغرب كردفان.لذلك فمن المهُم أن نلاحِظ أن القُمرِدين يُهاجِمون بشكل رئيسي مواقِع القُوات المُسلحة السودانية. لا يبدو عليهم أنهم مُهتمون بأهداف أُخرى مثل الأُصول الاقتصادية، كما أنهم لا يَستَهدِفون جماعات عِرقية معينة.

من ناحية أُخرى، فإن العمليات العسكرية ثُبتْ أن القُمرِدين طُمُوحاتهم أقل من خِطاباتهم. يبدو أنهم يُركِزون جُزءاً كبيراً من جُهُودهم العسكرية في تعزيز المناطق الخاضعة لسيطرتهم، حيث لمشارِك الحركة الشعبية -قِطاع الشمال في كثيرٍ من الأحيان في العمليات الهجومية وتُبقِي على عدد كبير من الجُنُود في الإحتياط لنشرهم عند الحاجة.علاوة على ذلك، فإنها ضِد من "المنطقة المُحررة"، تسعى إلى إرسا الحكم سواءً على المُستوى المركزي والمحلي للحكومات وحتى وضع دستور مُؤقت. تُركِيز الحركة الشعبية - قِطاع الشمال جُهُودها في إحكام سيطرتها على مناطق نِفُوذها يُمكن أن يكون مُؤشراًعلى الأجندة الثانوية المنفصِلة عن الجبهة الثورية السودانية وحلفائها الآخرين (أنظر الفصل 4.2).

تُركِيز الحركة الشعبية - قِطاع الشمال على الأنشطة الدبلوماسية والسياسية على ما يبدو يتماشى مع الأجندة والمظالِم التي أعلنتها. بالرغم من أنها شاركتْ في مُحادثات مع حكومة السودان بقيادة وسيط الإتحاد الأفريقي في أديس أبابا في أبريل 2013م، إلا أنهارفضتْ التفاوض حول "المنطقتين" بصورةمنفصِلة وأصرتْ على عملية أوسع تضُم كافة أعضاء الجبهة الثورية السودانية ومناقشة الإصلاح الكامل للدولة السودانية (أنظر مربع 3.β). في الأشهُر الماضية، تبِعتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال نفس الإستراتيجية من خلال تعزيز التحالُفات السياسية والعسكرية في حين تبحث عن الدعم الخارجي لقضيتها. كانت جولة الجبهة الثورية السودانية في أوروبامهُِمّة جداً في هذا الصدد (أنظر مربع 2.2).

مربع 2.2: جولة الجبهة الثورية السودانية في أوروبا:

في الأُسبوع الأول من نوفمبر 2013م، أرسلتْ الجبهة الثورية السودانية وفداً إلى أوروبا. أوضح رئيس الوفد مالك عقار لراديو دبنقا أن قصدهم هو "شرح رؤية الجبهة الثورية السودانية لحل مشاكِل السودان، مع التركيز على الوضع الإنساني والبحث عن حل سَلمي. نحن نزُِيد أيضاً مناقشة السيناريوهاتلمرَحلة ما بعد تغير النظام".

مُثِلتْ الفصائل القُمرِدة المُختلِفة بقيادتها العُليا: جبريل إبراهيم عن حركة العدل والمساواة، عبد الواحد نور عن حركة تحرير السودان - فصيل عبد الواحد ومني أركو مناوي عن حركة تحرير السودان - فصيل مني وياسر عرمان عن الحركة الشعبية – قِطاع الشمال (جنوب كردفان) ومالك عقار عن الحركة الشعبية - قِطاع الشمال (النيل الأزرق). عند وصولهم، انضمتْ إليهم زينب كباشي المُقِيمة في المملكة المتحدة، هي من يُمثِل الجبهة الشعبية المتحدة، أحدث عضو في

الجبهة الثورية السودانية، بالإضافة إلى ذلك، سافر معهم أثنين من السياسيين: التوم هجو من الحزب الإتحادي الديمقراطي ونصر الدين الهادي المهدي من حزب الأُمة القومي.

زادتْ الجبهة الثورية السودانية من رصيدها السياسي من خلال العمل كجبهة موحدة وهو شرط حاسم لزيادة مصداقيتها بإعتبارها منصة المُعارضة. لا يُمكِن للفصائل المُسلحة الإعتِماد على دائرة شعبية ضيقة، دون الإنفِتاح خارج المناطق القبلية الخاصة بها. علاوة على ذلك، يبدو أن الدعم الدولي مشروطاً بقُدرة الجبهة الثورية السودانية على تقديم مُقترحات لسياسات ذات مصداقية للفترة الانتقالية لتساعد في إسقاط نِظام حزب المؤتمر الوطني. كما ذكر بِلُ وماسي غربي عندما تحدث عن الجبهة الثورية السودانية، "حتى لو أن هنالك بعض الحكومات التي لا ترى أن نِظام حزب المؤتمر الوطني بصورة إيجابية، فإنها لن تُقدِم الدعم لمشروع تغيير النِظام إذا لم تتأكد منذ البداية بأن هنالك مُؤشِرات واضحة حول ما يجب أن يأتي بعد ذلك ".

في ذات الوقت، هناك إحتمال ضئيل لإستئناف مُفاوضات السلام بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية - قِطاع الشمال حيثأعلنتْ الحكومة السودانية دون قناعة إستئنف المُحادثات في نوفمبر عام 2013م وجددت نِيتها في التفاوض فقط على "المنطقتين".ردتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال على الفور من خلال كبير مُفاوضيها ياسر عرمان بأنها تتمسك بمطلبها "نهج شامل" على أساس الإتفاق الإطاري الموقع في 2011م بين حكومة السودان والحركة الشعبية - قِطاع الشمال. أوضح المحللون بأن هذا الموقف يُشِير إلى أنهاتعلمتْ درساً من الماضي، عندما تم التعامل معالحرب الأهلية الثانية والصِراع في دارفور بشكل منهجي من خلال عمليات تفاوض منفصِلةوبالتالي تحولتْ الجُهُود والاهتِمام الدولي. العديد من أعضاء الحركات المُسلحة (الحركة الشعبية - قِطاع الشمال والحركات الدارفورية) هم بالفِعل من يرى أن الإنخراط في عمليات تفاوضمنفصِلة فانه تكرار لهذا التاريخ ووضع الخرطوم في موقِف تفاوضي أقوى نسبياً. ربما شجعت الاحتجاجات الكبيرة المناهِضة للحكومة في شهري سبتمبر وأكتوبر 2013م، القيادة السياسية في الحركة الشعبية - قِطاع الشمال للعمل على تغيير النِظام برمته في الخرطوم. حيث إنعكس موقِفهم في وثيقة الفجر الجديد ووثيقة إعادة هيكلة الدولة السودانية، كلاهما يرى بوضوح أن السبيل الوحيد لتحقيق أهداف التحالف هو إسقاط النِظام الحالي والإستعاضة عنه بحكومة إنتقالية تمهيداً لـ "إنتِخابات ديمقراطية". تُركِز الجبهة الثورية السودانية والحركة الشعبية – قِطاع الشمال في الوقت الحالي على إسقاط نِظام البشير، مزيد من التفصيل في الفصل التالي (أنظر الفصل 4.3).

طبق ما تعظ به:

أخيراً، لا بد من طرح السؤال عما إذا كانتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال تُمارس ما تعظ به "من حيث إحترام الحُقُوق والحُرِّيَّات". يبدو أن هذا هو محور القضية. بصفة عامة، فان هنالك إنضباط كبير وسط الفِرقة الأولى التابعة للحركة الشعبية - قِطاع الشمال في جنوب كردفان.

مع ذلك، هنالك حالات لإنتهاكات خطيرة موجودة. في عِدَّة مُناسبات، لا سيما في أواخر عام 2012م، منها القصف العشوائي للمناطق المدنية في كادوقلي من قِبل الحركة الشعبية - قِطاع الشمال. هناك الحالة الأخيرة التي شككتْ في سِجل الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في حُقُوق الإنسان وهي هجوم الجبهة الثورية السودانية على أبو كارشولا (و أم روابة) في أبريل 2013م. تتفق عِدَّة مصادر أن هنالك عدداً كبيراً من القتلى وسط المدنيين في المدينتين.أيضاً هناك تقارير تحدثتْ عن العُنف الجنسي.

في أعقاب الهجمات، فرَّ عشرات الآلاف من المواطنين من المنطقة وهي دلالة واضحة على عدم الثقة والخوف وسط، جُزء على الأقل من السكان تجاهقُوات الجبهة الثورية السودانية.وفقاً لبعض المصادر، القِسم الأكبر من الإنتهاكات إرتكبه مقاتلي حركة العدل والمساواةالتي تسببتْ في نشوب التوترات داخل الجبهة الثورية السودانية. مع ذلك فإن المسؤولية النهائية تقع على عاتق القائد العام للجبهة الثورية السودانية اللواء/ عبد العزيز الحلو، الذي يَشَغَل أيضاً منصب أعلى ضابط في الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في جنوب كردفان.

علاوة على ذلك، يبدو أن الحركة الشعبية - قِطاع الشمال كانتْ على عِلم بهذه المُشكِلة. في أكتوبر 2013م، في مُحاولة لمُعالجة مسألة إنتهاكات حقُوق الإنسان التي ترتكِبها قُواتها وربما أيضاً لإستِعادة سُمعتها، أصدرتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال قرارين. الأول أعلنتْ فيه عن إنشاء لجنة لحماية المدنيين والنِساء والأطفال. الثاني، إنشاءمحكمة حقُوق الإنسان، بجانب تعيين ثُلين من القضاة. أوضحتْ القرارات بأن المقصودمن الجِسم السابق دعم السياسات، أما هذه الأخيرة يجب أن تعمل كمحكمة كاملة لها السُلطة في إجراء التحقيقات وإصدارمُذكِرات الإعتِقال والأحكام. بالرغم من أن الزمن وحده كفيل بإثبات ما إذا كان تنفيذ القرارين المذكورين يتحقق على أرض الواقِع، على سبيل المثال، هل المحكمةستُصدِر أحكام قضائية بشأن إنتِهاكات الحركة الشعبية - قِطاع الشمال، القرارات تُؤكد نية القمُرِدين في تحسين السِجل الضعيف الحالي للسودان في مجال حقُوق الإنسان.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى ذلك، إستدعاء السؤال عن الحادثة الأخير فيما يتعلق بمدى مراعاة الحركة الشعبية - قِطاع الشمال لسُكانها خلال تنظيم حملة التطعيم ضد شلل الأطفال في نوفمبر عام 2013م.وفقاً لجون غينغ، مُدير العمليات في مكتب تنسيق الشُؤون الإنسانية، فتحتْ القُوات المُسلحة السودانية بارقة أمل لوقف الأعمال العدائية في الفترة الممتدة من 5 - 12 نوفمبر 2013م. مع الوقف المُسبق لإطلاق النار "الإنساني" المُعلن من قِبل الحركة الشعبيةقِطاع الشمال والإتفاق بين جميع الأطراف المعنية على الطرائق الفنية للحملة ويبدو أن الحملة سوف تَمُر. مع ذلك، فإن الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في الحالات القصوى أصرتْ على عقد إجتِماع مع الحكومة السودانية تحت رعاية الآلية الأفريقية التنفيذيةرفيعة المُستوى للتوقيع على وقف إطلاق النار رسمياً. رفضتْ الخرطوم هذا المُقترح وبالتالي لم تمضي الحملة قُدُماً. بعد ذلك، وضعتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال اللوم في فشل الحملة على نِظام "الإبادة الجماعية والتطهير العرقي". مع ذلك، فان الحركة الشعبية - قِطاع الشمال تتحمل جُزءاً كبيراً من مسؤولية الحملة الفاشلة، من خلال الإصرار على وقف إطلاق النار رسمياً رغم عدم وجود حاجة موضوعية للقيام بذلك.

4.2السُّلطة وتقرير المصير للحركة الشعبية - قِطاع الشمال

من السرد أعلاه، يتضِح أن تصرفات الحركة الشعبية - قِطاع الشمال مبنية على المظالِم التي تتزرع بها.مع ذلك، فإن القمُرِدين أيضاً يبدو أنهم حريصون على مُمارسة السُّلطة. فمنذ إنشاء الجبهة الثورية السودانية في نوفمبر عام 2011م، عبرتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال على نحو متزايد عن نيتها في إسقاط نِظام البشير والمُشاركة في الحكومة الإنتقالية، بالتحديد منذ وثيقة الفجر الجديد في العام 2013م.

تُحاوِل الحركة الشعبية - قِطاع الشمال كعضو مُؤسس في الجبهة الثورية السودانية خَلق ثورة من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل. بشكل واضح المُفاوضات لا تُشكِل أولوية. بدلاً من ذلك، تطرح وثيقة إعادة هيكلة الدولة السودانية عدد من الإستراتيجيات، بدءاً من المُظاهرات السَلمية والإضرابات والعِصيان المدني والحملات الإعلامية والضغط الدبلُوماسي، إلى الكفاح المُسلح.

في الواقِع، قد إستخدم الثوار الذين نصبو أنفسهم وحُلفائهم السياسيين طائفة واسعة من الإستراتيجيات للضغط على النِظام في الخرطوم،تمت مُناقشة العديد منها في هذا التقرير.

لم تضع فقط الجبهة الثورية السودانية الخُطَطَ حول كيفية تغيير النِظام وما النِظام الجديد الذي يجب القيام به لمُعالجة مشاكِل السودان الأكثر إلحاحاولكنها حددتْ أيضاً ما يجب أن يكون عليه النِظام الجديد مثل الذين يُمكن أن تثُار كِواْ .من الواضح أنها تنوي أن تلعب دوراً مُهِماً في هذه الحكومة الإنتقالية المُعلنة.

وضعتْ الجبهة الثورية السودانية في وثيقة إعادة هيكلة الدولة السودانية خُطَطَ لفترة إنتقالية لا تقل عن ست سنوات، بعد أن يَسقُط نِظام حزب المؤتمر الوطني، خلالها ستكون الحركة جزءاً من الحكومة الإنتقالية، جنباًإلى جنب مع "القوى السياسية الأُ خرى ومنظمات المجتمع المدني والحركات النِسوية والشبابية والشخصيات المهَ نيَّة المُستقِلة". بنهاية هذه الفترة أنها ستسلم السُّلطة إلى حكومة مُنتَخبة ديمقراطياً .

بالرغم من الإلتِزام "القومي" للحركة الشعبية - قِطاع الشمالضِ من الجبهة الثورية السودانية، إلا أنها واصلت تعزيز التنظيم السياسي محلياً . في30 أكتوبر 2013م، أعلنتْ عن إعادة تنظيم إدارتها في جنوب كردفان، مُشيرةً إلى أنه قد آن الأوان للحركة الشعبية - قِطاع الشمال حيث يُمكِن أن تتوسع في فصل المُؤسسات السياسية والمدنية عن المُؤسسات العسكرية. قبل أسابيع قليلة، أعلنتْ الحركة بالفِعل إعتِماد دستور الحركة الشعبية – قِطاع الشمال وإنشاء محكمة لحقُوق الإنسان المذكورة آنفا. هذه كلُّ ها دلائل على أن الحركة الشعبية - قِطاع الشمال لا تُركِز فقط على الحكم من داخل الخرطوم ولكن أيضاً من كاودا.

أسستْ الحركة بشكل كبير مُؤسسات الإدارة الخاصة بها في المناطق الخاضعة لسيطرتها في جنوب كردفان ووضعتْ نِظام للسُّلطة التنفيذية وهو الأكثر تطوراً ، حيث تُوزع الإختصاصات الموضوعية على أكثر من فريق من أمناء مسؤولين عن قضايا مثل الزِراعة والحُكم المحلي والصِحَّة الحيوانية. كذلك تُقسم"المناطق المُحررة" إلى محليات، كل منها يُدار من قِبل معتمد. النشاط السياسي المذكورة أعلاه يكشِف عن سعي الحركة الشعبية - قِطاع الشمال للحُكم الذاتي. كشفأعضاء كِبار في حزب النوبة أنهم سيَدخُلون للتفاوض بشكل نفصِل عن الجبهة الثورية السودانية مع حزب المؤتمر الوطني بشأن إستقلال جبال النوبة. يُعتَبر هذا بمثابة "الخطة ب"، في حالةانهيار تحالُف الجبهة الثورية السودانية.

بعد أن ثبتْ أن الحركة الشعبية - قِطاع الشمال تتحرك بدافِع السعي من أجل السُّلطة، فمن الصعب تقييم ما إذا كان هذا ينبُع من المظالِم الأولية. من الممكن أن الحركة الشعبية - قِطاع الشمال تعتَقِد أنها يمكن أن تُعالِج فقط المشاكِل مثل نقص التعليم وإنتهاكات حقُوق المرأة من موقِع السُّلطة. في هذه الحالة، فان سعيهم من أجل السُّلطة يتوافق مع أجندة المظالِ من ناحية أُ خرى، فمن الممكن أيضاً أن الوصول إلى السُّلطة هو (أو أصبح) دافِعاً في حد ذاته للمُضِ دين، بغض النظر عن وِ جهات نظرهم وشكاويهم.

2.5القُوات المُسلحة السودانية فشلتْ في إستراتيجية الإحتواء

منذ بدء الصِ راع، لم يبتعد النِظام والقُوات المُسلحة السودانية عن الخطابات القوية، التي تعبر عن ثِقتهم في إمكانيةهزيمة الجبهة الثورية السودانية عسكرياً. في خِ طاب صدر في أبريل 2011م، أعلن عمر البشير أنه سيَطرُ د الحركة الشعبية - قِطاع الشمال من الجبال، والكهوف (جبل –جبل ، كركور - كركور) إذا لزم الأمر وأنه دعا الجيش بعد ذلك مراراً وتكراراً لسحق التمُرد. من جانبه، دعا أحمد هارون، حاكِم حزب المؤتمر الوطني في ولاية جنوب كردفان، القُوات المُسلحة

السودانية إلى "تسليم المكان نظيف أكسح، أمسح، وأسحق. لا يُغادر منهم أحد حياً ، ليس لدينا مِساحة من أجلهم".

من خلال أحداث الصراع، يتضِح أن الهدف المُعلن بصورة مستمرة عن الهزيمة العسكرية للقمُر ِدين لن يتم التوصل إليه قريباً . نتيجة لذلك، إعتمدتْ القُوات المُسلحة السودانية إستراتيجية الاحتواء بمُحاولة قطع علاقات الجيش الشعبي لتحرير السودان بالحركة الشعبية - قِطاع الشمال مع الحفِاظ على الضغط العسكري. حاولتْ القُوات المُسلحة السودانية حَصر القمُر ِدون في مناطق جبال النوبة غير ذات الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية وخفض قاعدة دعمهم من خلال عمليات القصف الجوي المتكررة (مربع 3.2).

لجأتْ الخرطوم لإستراتيجية الإحتواء بصفة خاصة في بداية مُوسم الصيف 2012م-2013م عندما،أحياناً مع قُوات الدِفاع الشعبي، قامتْ القُوات المُسلحة السودانية بهجمات برية محدودة وظلتْ مُعظم الكتائب مُتحصنة في مواقعِها.أُبلِغ عن هجمات قليلة فقط خلال شهري نوفمبر وديسمبر في جنوب وشرق كادوقلي، مع شن أكبر هجوم ضد الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في دلدكو على بعد 20 كيلومتر شرق كادوقلي.

في الوقت الذي حاولتْ فيه القُوات المُسلحة السودانية مُحاصرة وإضعاف العدو، فتح حزب المؤتمر الوطني نافذة هِلُ وماسية صغيرة بالإعراب عن إستعداده للتفاوض على 'المنطقتين' مع الحركة الشعبية - قِطاع الشمال (وليس الجبهة الثورية السودانية) على هامش مُحادثات السلام مع جوبا.

فشلتْ إستراتيجية الخرطوم في تضييق الخِناق على القمُر ِدين. حيث فقدتْ القُوات الحكومية كميات كبيرة من العتاد العسكري لصالح القمُر ِدين. نتيجة لذلك، شكلفُقدان الدعم من الجنوب نسبة قليلة من مشاكل القمُر ِدين.

في نهاية مُوسم صيف العام 2012م-2013م،أصبحتْ القُوات المُسلحة السودانية في موقِف دِفاعيلمُواجهةالجبهة الثورية السودانية، التي فتحتْ جبهة شمالية من خلال تنظيم هجمات على أبو كارشولا في محلية رشاد وفي المنطقة المحيطة بمنطقة أم روابة في شمال كردفان (أنظر الفصل 1.2). أصبحتْ الحرب تقترب من العاصمة وزاد حزب المؤتمر الوطني من جهُوده العسكرية وعزز الجبهة الشمالية. في أكتوبر 2013م، أفاد "مشروع كفى" بأن هنالك حُشُود عسكرية كبيرة في مدينة الأبيض. مع ذلك، بحلول منتصف نوفمبر بدأرتْ الجبهة الثورية السودانية خلال مُوسم الصيف بتنظيم هجوم في المنطقة المحيطة بمنطقة الدلنج.

بعد الفشل المتكرر لإحتواء القمُر ِدين، قامتْ القُوات المُسلحة السودانية بعمليات مُضادة في يناير عام 2014م. حيث شنتْ هجمات على جبهات مُتعددة بغرض زيادة الضغط العسكري على كاودا، العاصمة الإدارية للحركة الشعبية - قِطاع الشمال في جنوب كردفان. تُظِهر الهجمات قوة مُتجددة، عززتْ من إدعاء النِظام بهزيمة التمرُد عسكرياً . من ناحية أخرى، فإن توقيت تجدد الحملة العسكرية المكثفة، جاء في الفترة التي سبقتْ جولة جديدة مُحتملة من المُحادثات في أوائل عام 2014م، تُشِير إلى أن الهجمات يُمكن أن تكون في ذات الوقت مُحاولة لتعزيز الموقِف التفاوضي للحكومة. حيث دعا الوسيط الأفريقي الطرفين في نهاية شهر نوفمبر 2013م، لإجراء مُحادثات سلام في 12ديسمبر. أجل ثامبو مبيكي المُحادثات في أعقاب وفاة نيلسون مانديلا من دون الإعلانعن مُوعِد إنطلاقة جديدة.

مربع 2.3: الهجمات الجوية:

تُشِير تقارير وكالة الإغاثة والحركة الشعبية - قِطاع الشمال والمراقبين المحليين لحقُوق الإنسان الذين دربتهم منظمة دولية غير حكومية أن التفجيرات تتركز بشكل كبير في أربع محليات. تُعتَبر محلية أم دورين الأكثر إستهدافاً وهي منطقة إستراتيجية تقع بين الحاضِرة كادوقلي التي تُسيطِر عليها الحكومة والمقر السياسي للمُرِدين في كاودا. كذلك داخل محلية أم دورين، منطقة أم سردِيبة هي واحدة من أكثر المناطق التي قُصِفتْ بشكل متكرر.

هنالك محلية أُخرى تَعرضتْ لقصف شديد وهي محلية هيبان حيث إستُهدِفتْ منطقتي كاودا وهيبان، على وجه الخصوص بإنتظام. تأثرتْ الناحية الجنوبية لمحلية برام بشكل كبير، كما أنها تربط جبال النوبة مع جنوب السودان عبر مَعبَر جاو. في الناحية الشمالية، منطقة تنقولي في محلية دلامي هي الأكثر تضرُراً. هذا المنطقة تَستَضيف واحدة من أكبر المجموعات السُّكان المشردة داخلياً في المنطقة وزادتْ من المخاوِف بشأن "الهجمات العشوائية".

بالرغم من أن المواقِع التي قُصِفتْ هي مصالِح إستراتيجية عسكرية وتَستَخدَمها الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في كثير من الأحيان، إلا أنها مناطق مدنية قبل كلْ شيء. الأساليب البسيطة التي تَستَخدِمَها القُوات المُسلحة السودانية، في الغالب إسقاط برميل متفجر من على إرتفاع أكثر من كيلومترين، لا تسمِح للإستفراد بأهداف عسكرية مُحددة وبالتالي تصل إلى الهجمات العشوائية، معظمها أدت إلى إصابة السُّكان المدنيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأضرار المباشرة للهجمات الجوية على الحركة الشعبية - قِطاع الشمال محدودة. بالتالي فإن الهدف الرئيسي من الهجمات على ما يبدو الحَد من تحرُكات الحركة الشعبية - قِطاع الشمال وخفض قاعدة دعمهم من خلال إجبار المُواطنين على الفرار وتعطيل الإنتاج الغذائي.

مُوسم الحصاد الرئيسي يتوافق مع بداية مُوسم الجفاف، كالعادة بداية حملات عسكرية جديدة. ولذلك تميزت هذه الفترة بزيادة كبيرة في عمليات القصف لمنع المدنيين من الوصول إلى حقُولهم. كما وضع السُّكان إستراتيجيات لتفادي المُواجهة مثل حفر الخنادِق والإنتِقال إلى مناطق على مقَرُبة من الكُهوف. الضحايا والإصابات الناجمة عن القصف المباشر محدودة.

3. النيل الأزرق

الملخص:

عدد الإشتباكات العسكرية على الأرض محدودة.

الأدلةالداعمة لخِطاب الحركة الشعبية – قِطاع الشمال بشأن التهميش الإقتصادي أقوى من تلك التي تتحدث عن الإضطهاد العِرقي.

الخرطوم لديها مصالِح إقتصادية وإستراتيجية واسعة النطاق في شمال وشرق ووسط الولاية، تم تأمينها بقُوات عسكرية.

تعتُبْ الحركة الشعبية – قطاع الشمال يعني عدم إستعدادها لتقديم تنازلات خلال المُفاوضات وتعتمِد على التحالُف الكبير للجبهة الثورية السودانية بشأن تعزيز أجندتهاالطَمُوحة.

1.3 أحداث الصراع

أكثر من ذلك بكثير مما كانتْ عليه في جنوب كردفان، فقد تحولتْ الحرب في ولاية النيل الأزرق إلىالمُواجهة النمطية بين الجيش النظامي وحرب العصابات. لا تمتلك الحركة الشعبية – قِطاع الشمال (الفِرقة الثانية) القُدرة على مُواجهة القُوات المُسلحة السودانية في حالة القِتال المفتوح، لإفتِقارها إلى الأسلِحة والإمدادات والأفراد. تقعالمنطقة الخاضعة لسيطرة المُرِدين في منطقة مرتفعة في الرُكن الجنوبي من النيل الأزرق؛ قد تكون هناك أيضاً عدِة مزوَحَدات نائمة في جيوب قليلة مُتناثرة. هذا الضَعْف النسبي في الفِرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية - قِطاع الشمال، بالمُقارنةمع الأولويات العسكرية الكُبرى للقُوات المُسلحة السودانية في ولايات أُخرى، جعلتْ عدد حوادث الصراع محدودة. تخلُص في القول إلى أن هنالك قصف جوي متكرر من قِبل القوات المُسلحة السودانية وفي بعض الأحيان تقوم بعمليات برية.

العمليات الأولية للقُوات المُسلحة السودانية:

أوردتْ التقارير خلال العام 2010م، وأوائل العام2011م، أن كُلاً من الجيش الشعبي والقُوات المُسلحة السودانية عززتا مواقعِهمفي ولاية النيل الأزرق، بينما قالتْ الخرطوم بأنها تعمل على نشر مليشيات من دارفور في الدمازين، في حين أن الجيش الشعبي إدعى بأنهم يحاولون تعزيز وُجُودهم في الكرمك. بالإضافة إلى ذلك، تجمع كُلٌ من الجيشين حول دندرو، في ذات الوقت، وفقاً للتقاريركوَن الجيش الشعبي بقيادة الوالي مالك عقار مليشيات من قبائل الأنقسنا.

نِدلعتْ طلعارِكبين القُوات المُسلحة السودانية والحركة الشعبية – قِطاع الشمال في ولاية النيل الأزرق في الأول من سبتمبر 2011م في مدينة الدمازين ومن ثم إمتدتْ فوراً إلى المناطق المحيطة بها بما في ذلك منطقة المقينص والروصيرص. تحركتْ القُوات المُسلحة السودانية بسرعة بعد أن أحكمتْ سيطرتها على منطقة شمال الدمازين بصورة كاملة، غرباً نحو محلية التضامن وجنوباً جهة الدندرو والكرمك والبكوري وقيسان ومنزا وأولو.

أحكمتْ القُوات المُسلحةالسودانية بصورة واضحة السيطرة الكامِلةعلى ضِفَتي النيل الأزرق كأولوية عسكرية، وإستخدمتْ القُوات البرية والجوية لإعادة السيطرة على قيسان، بينماأجبرتْ الحركة الشعبية – قِطاع الشمال وعشرات الآلاف من المدنيين للخروج إلى إثيوبيا تمكنتْ

القُوات المُسلحةالسودانية وقُوات الدِفاع الشعبي في 21 سبتمبر من بسط السيطرة على دندرو والإستعداد لتنفيذ هجوم واسع النطاق على مدينة الكرمك المعقل الرئيسي للحركة الشعبية –قِطاع الشمال "ولاية النيل الأزرق".بعد أسابيع من تفجيرات الأنتونوف المستمرة على مِساحة واسعة، أطلقتْ القُوات المُسلحة السودانية عملية حاسِمة في الأُ سبوع الأول من شهر نوفمبر،بِتولتْ من خلالها على التحصينات التقليدية للحركة الشعبية – قِطاع الشمال، كان ذلك بِتصار رمزياً للقُوات المُسلحة السودانية في معرَكتها ضد القُمر ِ دين.

في 2012م، تعثرتْ العمليات العسكريةالمُتتالية في طرد الحركة الشعبية – قِطاع الشمال من منطقة ديم منصور.مع ذلك تمكنتْ القُوات المُسلحة السودانية من بسط سيطرتها على أراضي إضافية في جبال الأنقسنا في الناحية الشرقية.

في أوائل مايو سيطرتْ القُوات المُسلحة السودانية على منطقة بأووبعد بِ ضعة أسابيع طردواْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال من منطقة الصودا، مسقط رأس الوالي السابق مالك عقار.

خط المُ واجهات والهجمات الأخيرة:

تركزتْ مُعظم المُناوشات خلال صيف العام 2012م-2013م، حول الكرمك ومفو وديم منصور وجبال أورا وأولو ولكنها لم تُسفِر عن نتائج من حيث الأراضي المكتسبة أو المفقودة. لم تنجح القُوات المُسلحة السودانية في دفع الحركة الشعبية – قِطاع الشمال إلى أقصى مكان في ولاية النيل الأزرق. على سبيل المثال، فشلتْ مُحاولاتها في الإستيلاء على منطقة مفو وأولو. بالرغم من ذلك لم تستطيع الحركة الشعبية - قِطاع الشمال أن تُغيير كثيراً في موازين القوى خاصة وأنها لم تتمكن من إستِعادة الأراضي المحدودة التي فقدتها في العامين السابقين. كان هجوم الحركة الشعبية - قِطاع الشمال على الكرمك في فبراير هو الأبرز، حيث وصلتْ إلىهشار ِ ف المدينة وإحتلتْ المطار مُؤقتاً قبل أن تتراجع.

بِتمرتْ الحركة الشعبية في مُحاولاتها الطَمُ وحة لإستِعادة مدينة الكُرمُك خلال موسم الأمطار في العام 2013م، حيث هاجمتْ وسيطرتْ في أغسطس على مواقِع تابِعة للقُوات المُسلحة السودانية في المناطقالتي تقع في شمال وشمال شرق محلية قيسان. أعلن المُتحدث باسم القُوات المُسلحة السودانية العقيد/ الصوارمي خالد سعد بأن قُواته إستِعاتْ السيطرة على هذه المناطق خلال الأُ سبوع التالي.مع ذلك نفتْ الحركة الشعبية –قِطاع الشمال بيان القُوات المُسلحة السودانية، في نوفمبر 2013م وإعتْ بأنها بسطتْ سيطرتها على منطقتيدوكان وأشيمبو بهدف مُحاصرة الكرمك وقطع إمداداتها.

تركز قصفطائرات القُوات المُسلحة السودانية من طراز الأنتونوف في مناطق القِتال ولكن تراجعكثيراً أيضاً خلف خُطوطالمُ واجهة.بِتهدفتْ القُوات المُسلحةالأراضي التي تُسيطِ ر عليها الحركة الشعبية - قِطاع الشمال حيث قصفتْ بكثافة منطقة يابوس في إلُ كن الجنوبي من ولاية النيل الأزرق والكوفة الجديدة على حُدُود جنوب السودان. مع ذلك،نادراً ما تنفذ طائرات الأنتونوف ضربات جوية داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة القُواتالمُسلحة السودانية في ولاية النيل الأزرق وخاصة جبال الأنقسنا حيث لا تزال هنالك جماعات معزولة من النازحين وتقوم وَحَدات الحركة الشعبية –قِطاع الشمال بإجراء عمليات إغاثة حتى أواخر ديسمبر 2012م.

2.3 إعاءاتْ ومظالِم الحركة الشعبية – قطاع الشمال:

تمتْ مُناقشة مظالِم الحركة الشعبية - قِطاع الشمال وبرنامَ جها السياسي في الفصل الخاص بولاية جنوب كردفان(أنظر الفصل 3.2)بصفة عامة خِطاب الحركة في النيل الأزرق مُشابه

إلى حَد كبير. كذلكندد المُقابلون من الحركة الشعبية – قطاع الشمال بإنعدام التنمية والمساواة في الحقُوق بالإضافة للإعتِقالات، وفقاً لتجاربهم السابقة إن هذه المطالب لا يُمكن الحُصول عليها إلا من خلال تغيير النِظام.

مع ذلك، عكس الوضع في جنوب كردفان، مثل هذه المُعتقدات لا تسندها الأدلة على أرض المعَر َكة. كما سيتم مناقشته أدناه، الضُعف النسبي في الموقِف العسكري للفِرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية – قِطاع الشمال لا يسمح لها بتحقيق تهديد فِعلي للقُوات المُسلحة السودانية (أنظر الفصل 4.3) . نتيجة لذلك، أصبح القِتال من أجل البقاء هو السلُوك السائد للحركة الشعبية، أذا كان تحالُف الجبهة الثورية فِعلاريُ يد الإطاحة بنِظام البشير (كما يزعمون أعلاه) فعليهم أن ريُكزِواْ جهُودهم في مناطق أُ خرى مثل شمال كردفان.

هذا يعني بأن النيل الأزرق حالة جيدة والتي من خلالها يُمكِن التوسع في القضايا لمعر ِفة ما إذا كانتْ مظالِم الحركة الشعبية - قِطاع الشمال تستند على الحقائق. في الواقع، السؤال المطروح الآن في هذه الوثيقة هو، هل وراء دوافِعالقُمر ِدون مظالِم حقيقية أو محسوسة؟

إنقسم القادة في مجتمع الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في جميع أنحاء ولاية النيل الأزرق إلى مجموعتين عندما شرحواْ دوافعِهم للقِتال ضد الحكومة. أولاً، انهم يُشيِرون إلى المظالِم العِرقية والدينية مثل التمييز ضد "السُّود" وتطبيق الإسلام الأصولي. يشعُرون بأنهم ضحايا لممارسة سياسة الإضطهاد التي تَستَهدِف غير العربي. في كثير من الأحيان يستشهِدون بتصريحات الأعضاء البارزين في حزب المؤتمر الوطني. ثانياً، تدعي قيادات الحركة الشعبية – قِطاع الشمال مُحاربة التهميش ضد مناطقهم.

الأدلة على التمييز والعُنف العِرقي:

ليس هناك شك في أن القُوات المُسلحة السودانية وقُوات الدِفاع الشعبيلاحقتْ المُشتبه بهم من أنصار الحركة الشعبية – قِطاع الشمال منذ إندلاع موجة الحرب. حتى الآن، هنالك القليل من الأدلة على مُمارسة حزب المؤتمر الوطني لسياسة الإضطهاد العِرقي، رغم إرتكابهم لإنتهاكات جسيمة لحقُوق الإنسان بما في ذلك الإعتقالات التعسُفية وعمليات الإعدام بلا محاكمة. مع ذلك، لم يتم التبليغ عن حدوث عُنف إثني في المناطق الخاضعةلسيطرة القُوات المُسلحة السودانية، إلا في الحالات القُصوى مثل القتل الجماعي. دعونا نقول بأنه من الصعب إثبات إنتشار العُنف بدافِع العرق، كما أن جميع المناطق الخاضعة لسيطرة القُوات المُسلحة السودانية لا يُمسَ ح فيها بالدُخُول للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أو أي مراقبين من الخارج.

وفقاً للمعلومات المُتاحة يبدو أن العُنف الذي ثار ِسه القُوات المُسلحة السودانية وقُوات الدِفاع الشعبي ذو طابع سياسي حيث يقومون بمُمارسة العُنف ضد أعضاء المُعارضة المعروفين أو المُشتبه بهم (أنظر الفصل 3-5). هذه الهجمات المُوجهة تُغذي الفهم السائد وسط "السُّود" بأن هذه الحملات منظمة ضدهم بغرض التطهير العِرقي.

بلا شك عززتْ الحرب الوحشية مثل هذه المخاوِف، خصوصاً المخاو ِف الراسخة في أذهان أولئك السُّكان الذين يتواجدون داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية – قِطاع الشمال ويتعرضون للقصف الجوي والمِدفعي المتكرر من قِبل القُوات المُسلحة السودانية. تُشِير البيانات المُتوفِرة على الأرض وأثار الغارات والقذائف إلى أن هذه الهجمات عشوائية (أنظر خرائط الويب). ليستْ سوى بعض من القنابل العشوائية المُستخدمة حسب طبيعة التصميم الخاصة، بل أن الهجمات المُوجهة بصورة منهجية نفسها مُوجهة ضد أهداف مدنية مثل القُرى والحقُول ومواقِع التعدين.

نتيجة لذلك، أصبحتْ العديد من الأماكن غير صالِحة للسكن بسبب كُلٍّ من المخاطِر الأمنية وهدم المنازل والمحاصيل. وقد أدى ذلك إلى تشريد أعداد كبيرة من السُكان من مناطق التمُرد إلى حُدُود دولة جنوب السودان وأثيوبيا.

في دراسة حالة موثقة جيداً، كشفتْ منظمة العفو الدولية عبر صور الأقمار الصناعية التدمير والتهجير المُمنهج لعدد من قُرى منطقة جبال الأنقسنا. أوضح سُكان القُرى، الذينفرواْ من المنطقة إلى مُخيمات اللاجئين لمنظمة العفو الدولية أنه بعد عمليات التفجيرداهمتْ القُوات المُسلحة السودانية وقُوات الدِفاع الشعبيالقُرى وحرقتْ المنازل وعدد من المباني.أدتْ عمليات التشريد التي تلتْ ذلك إلى سِقوط أعداد كبيرة من الضحايا الثانوية وسط السُكان المحليين، ربما أعلى من قتلى التفجيرات أنفسهم. حيث لا يستطيع الصغار والمسنين والضعفاء في كثير من الأحيان البقاء على قيد الحياة لعدم وجود المياه ونقص الغذاء والظروف المعيشية القاسية جراء النزوح، ناهك عن ما تعرضواْله عندما كانواْ يُجاوِلون إستكمالالرِحلة الطويلة اللزمة للوصول إلى مُخيمات اللاجئين.

بالإضافة إلى ذلك، رفضتْ الحكومة السودانية السماح لأي مُراقِب من الخارج الدخول إلى المنطقة، بجانب الإستخدام المستمر للغة التحريضية مثل عبارة "الكُفار" أو "الحشرات" والتي عززتْ إلىحَد بعيد شكوك السُكانالمحليين بأن هنالك حرب عرِقية ودينية ضد جماعاتهم المحلية.

بالرغم من أن ولاية النيل الأزرق بها مُكونات عرِقية مُتنوعة، إلا أن التهديد الظاهر لبقاء مجموعاتهم ظل هو الدافِع الأبرز للحركة الشعبية - قِطاع الشمال خاصة بالنسبة للرتب الدنيا والعليا. هذا يُفسِر لماذا بإمكان القمُرِدين تجنيد مُقاتِلين جدد بسهولة من أقاربهم ويجدون المساعدة من قبل الزعماء التقليديين. يستَقطَب القمُرِدون المُواطنين من داخل مُعسكرات النازِحين واللاجئين والتي تضم الأفراد المُلقبون بالسُكان الأصليين من قبائل مثل الانقسنا واليدوك(بصفة عامة، تتلقى الحكومة مُساندة من العرب الذين ينحدرون من مناطق أُخرى من السودان أو من القبائل الإسلامية في غرب أفريقيا).

وفقاً لجميع الحسابات، يبدو أن القمُرِدين لديهم علاقة إيجابية مع السُكان المحليين في مناطق سيطرتهم في النيل الأزرق ومع أولئكالذين فرواْ إلىمُعسكرات اللجوء. في الوقت الحاضر، يبدو أن السُكان اللاجئين يَرون أن الحركة الشعبية – قِطاع الشمال تُكافِح من أجل مصالِحهم المشتركة.

الدليل على التهميش:

بالإضافة إلى التمييز، كذلك تحتل قضية تهميش الشعب "الأصلي" في ولاية النيل الأزرق مكانة بارزة في خِطاب قيادة الحركة الشعبية - قِطاع الشمال. علاوة على أن هناك أدلة كبيرة تُأكد هذا الادعاء. الحركة الشعبية - قِطاع الشمال تستنكر لِعدام فُرصة الإستثمار في ولاية النيل الأزرق، لافتةً تحديداً إلى ضعَف البِنيَّة التَحتِيَّة بشكل كبير في الولاية،كذلك الغياب الفِعلي للتعليم الثانوي والعالي.

يتضِح من البيانات المُتاحة عن التعليم والبِنيَّة التَحتِيَّة إلى أن الاستثمارات الحكومية في ولاية النيل الأزرق هي في الواقِع محدودة للغاية. على سبيل المثال، يبدو أن هناك مدرسة ثانوية واحدة فقط في جميع ربوع محلية بأو - منطقة عدد سُكانها يصل إلى 165,000، علاوة على ذلك، بغض النظر عن عدد قليل من الأحياء في الدمازين والروصيرص لا توجد هناك أي إمدادات للكهرباء العامة بالرغم من وجود أكبر محطة توليدكهرباء في السودان في سَدّ الروصيرص

(أنظر الفصل 3.3). في الواقع، 70٪ من إجمالي الطاقة المُنتجة في البلاد والتي مُعظمها يأتي من النفط والطاقة الكهرومائية تُستَهلك في منطقة الخرطوم. أخيراً، هنالك ضَعف في البِنيَّة التَحتِيَّة للطُرُق في النيل الأزرق، لا سيما في الجنوب. آخر مرة جرت فيها أعمال الطُرُق المهمة كانت في وقت مُبكِر من العام 1990م، من خلال شركة الهجرة للبناء والتنمية التابعة لأسامة بن لادن والتي شيدت الطريق بين الدمازين والكرمك.

من أهم عوامل الإحباط التي زادت من إحساس السُكان الأصليين بالتهميش هي أنهم يجدون صُعوبة في المُشاركة في الاستثمارات التِجارية التي تتم في الولاية أو السماح لهم بالاستِفادة منها. سواءً فيما يختص بالمزارِع الكبيرة أو سَدّ الروصيرص ويدعي السُكان المحليين بأنهم يُسمح لهم فقط بالحُصول على أدنى مستويات التوظيف وغالباً ما يُواجِهون ظروف عمل قاسية ومُهينة. فعلى سبيل المثال، شرح لنا عُمال المناجِم السابقين من محلية بِأ كيف كانوا يتعرضون للتفتيش الجسدي بشكل يومي.

إستنكر والي النيل الأزرق السابق ورئيس الحركة الشعبية – قِطاع الشمال مالك عقار ذهاب جميع أرباح هذه الشركات لصالح الخرطوم والشمال، دون مُراعاة لإعادة التوزيع. كثيراً ما تُؤدي مشاريع الخرطوم الواسعة النطاق إلى التشريد القسري ويمكن أن يكون بسبب الإهمال للبيئة والضرر.

بالرغم من إفتِقار عدد من مناطق السودان إلى التنمية، إلا أن ولايتي النيل الأزرق (وجنوب كردفان) في الواقِع يبدو أنهما أكثر سُوءاً وذلك لشُحمُؤشرات التنمية على مُعدلات العُمر المُتوقع والفقر ومحو الأُمية والتي يمكن أن يتم استخدامها في عملية تقييم مظالِم الحركة الشعبية - قِطاع الشمال بشأن التهميش. علاوة على ذلك، قيمة البيانات التحليلية المُتاحة مُقيدة لعِدَّة عوامل. أولاً، البيانات التي جمعت كانت محصورة بشكل كبيرة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية السابقة. ثانياً، ليس هناك سوى القليل جداً من البيانات المُتاحة التي يُمكِن أن تُساعد في تقسيم المعلومات الواردة أدناه على مُستوى الولاية. ثالثاً، التقديرات السُكانية التي تستند عليها المُؤشرات غالبا ما تكون قديمة، مع ذلك، هناك بعض الإضاءات والدراسات الحديثة نسبياً، مثل تلك التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة لقياس التَقدُم المُحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يُلاحظ دائماً أن مُؤشرات التنمية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان هي أقل من المُتوسط القومي. في عام 2008م، ظل مُتوسط العُمر المُتوقع في ولاية النيل الأزرق في 50,1 سنة وفي جنوب كردفان في 57,7 سنة، بالمُقارنة مع المُعدل الوطني السوداني وهو 60,2. سجلت هاتين الولايتين أيضاً مُعدلات الوفيات دون سن الخامسة بين أعلى المُعدلات في البلاد ومُعدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة في كُلٍ من ولاية شمال وغرب كردفان هي أقل من ذلك بكثير.

يشكل مُتوسط مُعدلات معرِفة القراءة والكتابة للمرأة السودانية حوالي 50%. مع ذلك، هنالك فقط 36,7 و 35% من النِساء فوق سن 15 تعرف كيف تقرأ على التوالي في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، كانت مُعدلات الإلتحاق بالمدارس الابتدائية في هاتين الولايتين أيضاً في أدنى المُستويات (النيل الأزرق: 27,9٪، جنوب كردفان، 36,6٪ غير مُتوازن مع المُتوسط في الدولة: 48,8٪)، رغم أن مُؤشرات عام 2008م تُشِير لإحراز تَقدُم كبير على مُؤشرات 2000م.

الاستنتاج الأولي الذي يمكن إستِخلاصهُ من هذه المُؤشرات هو أن ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بشكل مُلحوظ أقل تطوراً من مُعظم أجزاء البلاد الأُخرى. هذا يعني، أن مُعظم مُؤشرات الولايات السودانية مُنخفضة للغاية. لاتزال هناك أيضاً فجوة كبيرة في مُؤشرات التنمية بين ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان من جِهة وجنوب السودان من جهة أُخرى والتي هي أسوأ

كثير بعشرات المرات. علاوة على ذلك، فإن البيانات لا تسمح لنا أن نفرِّق بين أسباب وآثار الصراعات المُسلحة في الدولتين.

3.3 مصالِح الخرطوم في ولاية النيل الأزرق

بالرغم من صِغر حجمها نسبياً، إلا أن ولاية النيل الأزرق هي ذات أهمية إقتصادية كبيرة للسودان، فبعد أن فقدتْ البلاد ثلاثة أرباع إحتياطيات النفط بعد إستقلال جنوب السودان في عام 2011م، وضع النِظام في الخرطوم سياسات بديلة لضمان تحقيق المزيد من النُمُوّ الإقتصادي وإستمرار تدفق العُملة الأجنبية من خلال التعدين والزراعة. في هذا الجانب، تزخر منطقة شمال ووسط ولاية النيل الأزرق - محليات التضامن والروصيرص والدمازين وشمال الكرمك - بإمكانات إقتصادية كبيرة. ليستْ فقط نهر النيل الأزرق وجميع المساحات الزراعية الواسعة النطاق الواقِعة في هذا المنطقة، ولكن أكثر من ذلك هنالك مناجِم الكروم والجُزء الأكبر من مواقِع تعدين الذهب.

منذ إندلاع القِتال في سبتمبر 2011م، يبدو أن القُوات المُسلحة السودانية أمنتْ المصالِح الإستراتيجية ذات الدخل القومي والمصالِح المالية للنُخبة السودانية في ولاية النيل الأزرق. لم تكتف فقط القُوات المُسلحة السودانية بتعزيز سيطرتها على سَدّ الروصيرص والمشروعات الزراعية في الولاية، ولكن أيضاً على الكروم ومُعظم مناجِم الذهب. تُعتَبر المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية - قِطاع الشمال أقل أهمية بكثير بالنسبة للنِظام في الخرطوم. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تُبرهِن على صُعوبة السيطرة عليهم، نظراً لتمركُز قُوات الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في مناطق تَحظى فيها بولاء المجموعات السُكانية المحلية.

هذا يُفسِر جُزئياً على الأقل لماذا يبدو أن القُوات المُسلحة السودانية في الوقت الحاضر تُحافِظ على الوضع الراهِن. وهي تمنع الحركة الشعبية - قِطاع الشمال من إكتساب القوة، مع الإستمرار في تنفيذ الضربات الجوية لمنع المدنيين من العودة وزعزعة إستقرار الإنتاج الغذائي المحلي. بعد السيطرة الرمزية على الكرمك، أيضاً قطعتْ القُوات المُسلحة السودانية فِعلياً طريق إمدادات الحركة الشعبية - قِطاع الشمال عبر أثيوبيا. هكذا، مع شل القُدرة العملياتية بشكل كبير للحركة الشعبية - قِطاع الشمال وتأمين مواردها، يُمكن للقُوات المسلحة السودانية أن تُخصِص المزيد من الموارد العسكرية إلى جبهات أُخرى في جنوب كردفان ودارفور.

في هذا الصدد، فإنه من المُثير للإهتِمام أن نُلاحِظ أنه عندما أحكمتْ القُوات المُسلحة السودانية السيطرة على سالي، أعلن العديد من كِبار القادة أن هذا يعني نهاية وجود الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في النيل الأزرق، وكأن بقية الأراضي لا يستحق الذِكر.

الإستثمارات الزراعية وسَدّ الروصيرص:

تقع غالِبية مشاريع الزراعة الآلية السودانية في السُهول الواقِعة بين نهري النيل الأزرق والأبيض. في ولاية النيل الأزرق، صُدِق على حوالي 10,500 كم2 لتوزع كمُخطَّطَت زراعية بما يتجاوز رُبع مساحة الولاية. مع ذلك، المُستَخدَم بالفِعل فقط حوالي نِصف هذه المشاريع (مربع 1.3).

مربع 1.3: أمثلة للمشاريع الزراعية الواسِعة النطاق:

أكبر إمتياز في ولاية النيل الأزرق لصالح شركة النيل الأزرق الزِراعية العربية السودانية، تعود ملكية 49٪ منها إلى السودان و51% إلى الهيئة العربية للتنمية والإستثمار الزِراعي. هذا المُخَطَّط الكبير تبلغ مساحته 924 كم2 ويقع قرب مدينة الدمازين حاضِرة الولاية. لا تُسقى معظم مشاريع إنتاج الذرة والفول السوداني والسمسم والقطن والدخن من نهر النيل الأزرق بالرغم من قُربها منه ولكن عادة ما تعتمِد على المطر.

بغض النظر عن المُخَطَّط المذكور، فان الإمتيازات الكبيرة الأُخرى في ولاية النيل الأزرق ممنوحة لشركات عربية (على سبيل المثال من المملكة العربية السعودية ومصر) والشركات السودانية (مثل مجموعة البديل) والتي غالباً ما تكون لها صلات مع المُؤسسة السياسية الوطنية. لذا القِطاع الزِراعي في ولاية النيل الأزرق ليس فقط ذو أهمية إستراتيجية للناتج المحلي الإجمالي السوداني ولكن أيضاً لما له من أثر مباشر على إيرادات الدولة من خلال الشركات المملوكة للدولة وعلى الإستثمارات الخارجية الإقليمية وعلى أصول النُخْبَّة السودانية.

هنالك عنصر رئيسي في خُطَطَ الخرطوم الزراعية هو سَدّ الروصيرص، على مقرُبة من حاضِرة الولاية مدينة الدمازين. في محُاولة لزيادة الإنتاجية الزِراعية والإستثمار، بدأتْ فيه أعمال التعلية في مايو 2008م بارتفاع 10 أمتار. كان هذا المشروع ذو أهمية وطنية قُصوى – خُطَطَ التعلية مكنتْ الخرطوم من الإيفاء بوُعُودِها لتوفير المياه والكهرباء للإمتيازات في ولاية النيل الأزرق وتحسين ري المشاريع الزِراعية الكبيرة في أقصى الشمال. مُوِل صناديق وبنوك التنمية العربية المشروع بتكلفة تُقدَر بنحو 540 مليون دولار.

في يناير 2013م، إفتتح الرئيس السوداني مشروع التعلية الجديد في السَدّ، الذي بلغ عشرة أمتار إضافية مما رفع سعة التخزين لأكثر من الضِعف وزاد إنتاج الكهرباء. أكدتْ حكومة السودان أنه خلال البناء، تم نقل 20,000 أُسرة إلى المدن التي شيتْ حديثاً . مع ذلك، لم يتلقى جميع السُكان المتضررين المساعدات الحكومية. وفقاً للحركة الشعبية - قطاع الشمال، إن العدد الإجمالي للسُكان النازحين بسبب تعلية السَدّ أكثر من 20,000 دائماً لا تلي عمليات النقل آليات تعويض عادلة، لا سيما عندما تكون المُجتمعات المُتضررة من القبائل الأصلية. علاوة على ذلك، بدلاً عن التعويض عن الأراضي التي فقدوها، كان يُمكن أن تُمنَح العائلات فرص للعمل وتُشرك في الإمتيازات الزراعية الجديدة والتي تملك وَحَدة تنفيذ السُدُود حِصة فيها.

كذلك تعلية السَدّ أضافتْ قيمة من حيث إنتاج الطاقة الكهربائية وفقاً لتصريحات المسؤولين سيصل الحَد الأقصى لعدد 1,800 ميغاوات. بالرغم من أن متوسط الإنتاج الفعلي سيكون أقل بكثير، الرقم المذكور لا يُشير إلى الدور المحِوَري للسَدّ في البِنيَّة التَحتِيّة للطاقة في السودان، لأن إجمالي الطاقة الثابتة في العام 2011م، في السودان وجنوب السودان يقدر بحوالي 3,040 ميغاوات. يمثل النفط والطاقة الكهرومائية أهم مصادِر الطاقة في السودان. مع ذلك، منذ وضع الخُطة الرئيسية لإنتاج الطاقة المتجددة في 2005م، حاولتْ الخرطوم تقليل إعتِمادها على الطاقة المنتجة من النفط.

من الواضح أن الحكومة السودانية لا ترغب في أن تفقد السيطرة على مثل هذا الإستثمار المهُِم لصالِح الحركة الشعبية - قِطاع الشمال. بالتالي ليس من المُستغرب أنه في أعقاب إندلاع الحرب في ولاية النيل الأزرق، لَن تُؤمن القُوات المُسلحة السودانية بسرعة هذا الموقِع. يبدو أيضاً أن، القُوات المُسلحة السودانية وقُوات الدِفاع الشعبي بعد تنفيذ هجمات مُتتالية إستولتْ على عدداً مهُِماً من إمتيازات التعدين التي كانتْ تحت سيطرة الحركة الشعبية - قِطاع الشمال، بما في ذلك جميع مناجِم الذهب الصناعية التشغيلية والكروم في النيل الأزرق (أنظر أدناه).

الإستثمارات في تعدين الذهب:

خلال الحرب السابقة، شكل تقسيم الأراضي بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي عوائق كبيرة لتطور قِطاع تعدين الذهب الصناعي في ولاية النيل الأزرق. حتى إلى وقت قريب، لحصر التنقيب عن الذهب في ولاية النيل الأزرق تقريباً في التعدين الحرَفي وفي العديد من المواقِع وأنه لا زال. على سبيل المثال، تم الإبلاغ عن حوالي 1,400 من العُمال الحفارين ينشطون في تعدين الذهب الغريني التقليدي في جبال الأنقسنا قبل سبتمبر 2011م. ذكرتْ تقديرات تقريبية في 2003م، بأن إنتاج الذهب في المناطق المحيطة بكل من قوقوب وخور جداد وتاجا يبلغ حوالي 450 كيلو جرام في السنة.

تُشِير التقديرات الراهِنة إلى أن الإنتاج في مناطق التعدين الحرَفي تتواضع نوعا ما. مع ذلك، فإن إحتمال إستغلال الذهب في هذه المنطقة غير المُستكشفة إلى حَد كبير يكون مرتفع لأنه يقع على الحُدُود الجنوبية الغربية من الدِرع العربي النوبي. تضمُ التكوينات الجيولوجية عدد من مناجِم الذهب الغنية للغاية على نِطاق واسع. مثل: منجم حساي في ولاية البحر الأحمر – أكبر منجم للذهب في السودان، وأنتج أكثر من 28,000 أوقية في عام 2011م.

بعد نهاية الحرب الأهلية السودانية الثانية، أُعيد توجيه السياسة الإقتصادية للبلاد تجاه الزِراعة والتعدين على نِطاق واسع وإحتل التصنيع في قِطاع تعدين الذهب في ولاية النيل الأزرق المرتبة الأولى. نتيجة لذلك، في السنوات الأخيرة (على الأقل) بدأتْ شركتين سودانيتين كبيرتين عملياتهما في المنطقة (مربع 2.3). أكد المسؤولون المحليون أن من بين المُستفيدين من هذه الشركات أعضاء النُخْبَّة السياسية في الخرطوم بسيطرتْ القُوات المُسلحة السودانية على المناطق التي تقع فيها إمتيازات الشركتين في الأسابيع الأولى من الحرب. مع ذلك وحتى قبل ذلك الوقت، تم تخصيص حِراسَة مُشَدَّدة دائمة من قِبل قُوات الأمن الخاصة لهذه الشرِكات وصفها المسؤولين المحليون باسم "أفراد حزب المؤتمر الوطني".

مربع 2.3: أمثلة على مصالِح الحكومة السودانية والمصالِح الأجنبية في تعدين الذهب الصناعي:

تعمل شرِكة الصخرة الحمراء للتعدين في إمتياز يقع في منطقة بلاغوا في محلية الروصيرص على بعد 60 كيلومتر شمال شرق مدينة الدمازين. وصف السُكان المحليين مباني الشرِكة كمدينة صغيرة بها الآلات التِقنِيَّة وتستقبل زيارات مُتكررة بواسطة طائرات الهليكوبتر. الصخرة الحمراء هي شرِكة تابعة للسودان ماستر التِقنِيَّة، وهي شركة مملوكة للحكومة وضعت على قائمة العُقُوبات الأمريكية بناءً على الأمر التنفيذي رقم (13067) الخاصة بتجميد أُصول الحكومة السودانية.

شرِكة أيات للتعدين والإستكشاف لديها إمتياز نشط بالقرب منطقة عمورة وبلديبرو، في جنوب قيسان. تأسست شرِكة أيات للتعدين والإستكشاف في عام 2005 كفرع من شرِكة أيات لخدمات النفط، وهي شرِكة تعمل في قِطاعات النفط والزِراعة والبِنيَّة التَحتِيَّة في كُلٍ من السودان وجنوب السودان. يقال، بأن الشرِكة أيضاً تمتلك إمتيازات بشأن مشروع أقدي غرب الدمازين.

بالإضافة إلى الشركات السودانية المذكورة آنفا، فان فرص إستغلال الذهب في ولاية النيل الأزرق إجتذبتْ أيضاً الإهتِمام والإستثمار الأجنبي. على سبيل المثال، قد مُنِح إمتياز التنقيب عن الذهب شلرِكة أسكوم لتعدين المعادن الثمينة. الشرِكة مقرها مصر وتقوم حالياً ببرنامج

إكتشاف مُتقدم داخل مُخطَط مِساحته 3000 كم2، يقع في شمال محلية الكرمك، يمتد على طول الطريق إلى جنوب نهاية جبال الأنقسنا في محلية بأو.

دخول الحركة الشعبية - قطاع الشمال في مجال تعدين الذهب:

يوجدالذهب أيضاً في المناطق التي تُسيطِر عليها الحركة الشعبية - قِطاع الشمال، خاصة في منطقة مفو ويابوس. إستمر التنقيب عن الذهب بالرغم من فِرار العديد من المدنيين الموجودين في مناطق الحركة الشعبية - قِطاع الشمال وزاد الإنتاج في بعض المناطق. إستخدم هُال المناجِ م الكساراتوالتي زادتْ كثيراً من إنتاجيتهم.مع ذلك، يبدو أن الإنتاجية مُتواضعة. شارك حوالي 2000 شخص في تعدين الذهب في مفو، كما أن في يابوس تقدر أعدادهمتقريباً بأقل من 200. يبدو أن تعدين الذهب الموجود في هذه المناطق يمثل مسألة حياة أكثر من الإغناء.مُعظم الذهب المُستخرج يُستَخدَممحلياً في المُنتجات الأساسية. التُّجارالذين غالباً ما يكونوا إثيوبيون، يدفعون مبالغمنخفض نسبياً للذهب، مُقارنة مع أسعار السوق في أوغندا وإثيوبيا أو الخرطوم.

لا يُمثِل الإنتيلاء على أُصول التعدين الأُ خرى أولوية كبرى للحركة الشعبية - قِطاع الشمال. أصبحتْ الجماعة المُقاتِ دة في المقام الأول في موقِف دِفاعي خلال مُوسم الصيف 2012م-2013م. كماقامتْ بمُهاجمة الكرمك، حيث يقع منجم ذهب آخر.مع ذلك، كان هذا من المُرجح أن يكون قراراً إستراتيجياً: إستيلائها على المقر السابق على الحُدُود الإثيوبية يسمح للمجموعة بالسيطرة على معبر حُدُودي رئيسي والإستفادة من إمدادات أكثر إنسياباً من إثيوبيا ومن شأنه أيضاً زيادة فُرصة المُقاتِ دين من حَصرَ هم في موقِع ضيق فيالرُ كن الجنوبي من النيل الأزرق.

لا تخضع أنشطة تعدين الذهب في المناطق التي تُسيطِر عليها الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في النيل الأزرق إلىمُراقبة مُشدَّدة أومُسيطَر عليها من قِبل مجموعة مسلحة، رغم نُخُول أعداد صغيرة من عناصر الحركة الشعبية - قِطاع الشمالفي عمليات التعدين الحرَ في في مناطق مفو ويابوس.مع ذلك، يتعمدِ التعدين الحرَ في على المهارة الفردية لأعضاء الحركة الشعبية - قِطاع الشمال جنباً إلى جنب مع الأقارب أو الأصدقاء. يَنظُ ر إليه قادة المُقاتِ دين بإعتبارهِ فُرصة للأفراد لإستبدال سُبُل العيشالمُدمرة بالحرب مثل الزِّراعة أو التِّجارَ ة.

الإهتِمام بتعدين الكروم:

في أوائل عام 2012م،إستولتْ القُوات المُسلحة السودانية على منطقة تعدين مُربحة أُ خرى عندما طردتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال من جبال الأنقسنا. مما لا شك فيه، فان دوافِع العملية أبعد من عملية تأمين الأُ صول الإقتصادية: فالجِبال أيضاً تمثل أهمية إستراتيجية لأنها تقع على حُدُود حاضِ رة الولاية مدينة الدمازين. بالإضافة إلى أن خُسارة هذه المناطق وجهتْ ضربة نفسية للحركة الشعبية - قِطاع الشمال، حيث أن العديد من أبناء الأنقسنيين صِ فوفها بما في ذلك الرئيس مالك عقار. علاوة علىذلك، أعطت النتائج الناجِ حة للعملية حكومة السودان إمكانية الوصولمرة أُ خرىإلى منطقة مُربحة.

منذ عام 1960م، تطورتعدين الكروم الصناعي في جِ بال الأنقسنا، بالرغم من أن الإنتاج وصل إلى طريق مسدود أثناء الحرب الأهلية السودانية الثانية. في العِقد الماضي، قد تراوح الإنتاج الخام حوالي 15,000طن سنوياً . في عام 2010م و2011م كانت هناك زيادة مُلحوظة في الإنتاج بلغ حوالي 57,000طن سنوياً. أنتجتْمناجِ م شركة جبال الأنقسنا الغالبية العُظمى من هذا الإنتاجوهي مُؤسسة مملوكة بالكامِل للحكومة، مع شركة التعدين السودانية الكبرى.

حصلت العديد من الشركات الخاصة على تراخيص للتعدين في الكروم في المنطقة. في الوقت الحالي يبلغ الدخل السنوي بالنسبة لقطاع تعدين الكروم حوالي 16-مليون دولار أمريكي في 2010م من مُستويات الإنتاج، بناءً على أسعار خام الكروم السوداني عالمياً (جودة تصل إلى 42-44٪) ما يعادل 286 دولارا للطن المتري الواحد في شهر فبراير 2013م. حالياً، تُقدَر الاحتياطيات الموجودة في المنطقة بحوالي مليوني طن. لا توجد بيانات حديثة عن إنتاج الكروم والتي تضررت بسبب العمليات العدائية منذ عام 2011م.

أخيرا، تَجدُر الإشارة إلى منطقة تعدين الكروم الثانية في الجُزء الشرقي من ولاية النيل الأزرق في جميع أنحاء جيري و جبل كيرما. يدعي موظف الخدمة المدنية السابق من منطقة الروصيرص أنه في عام 2010م، كانت الشركات تنتج حوالي 25,000 طن من الكروم عالية الجودة من هذه المناجم (حوالي 70٪).

المصالِح الاستراتيجية الأُخرى:

بالمُقارنة مع مناطق مثل أبيي وولاية الوحدة، لم تكُن أبداً الهجرة الرعوية القضية المُثيرة للجدل في ولاية النيل الأزرق. مع ذلك، فإن التقسيم الحالي للأراضي يتناسب مع المُجتمعات الرعوية والتي غالباً ما تقف بجانب حكومة الخرطوم. تُظهر خرائط طرق هجرة الماشية أن جنوب وغرب محلية الكرمك ليست حاسِمة للرعي المُوسمي، فلديهم الطُرُق والمراعي البديلة في بقية أنحاء الولاية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة في النيل الأزرق تضُم الغالبية العُظمى من مواقِع المياه.

4.3 الحركة الشعبية - قِطاع الشمال تقنت رغم الموقِف الحرِج

باتت الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في ولاية النيل الأزرق في موقِف دِفاعي، لا يقتصر الأمر على أنه كان بسبب التنازل عن الكثير من الأراضي لصالِح القُوات الحكومية ولكن مشاكِل التموين أيضاً تركت إحتمالات ضئيلة للتحسُّن الفوري في الوضع العسكري. وصفت الدراسة الإستقصائية للأسلحة الصغيرة صعُوبات القُمرِدين في الحُصول على الأسلِحة والذخيرة منذ عام 2012م (عندما "ورثت" مخزون الكتيبة العاشرة في الجيش الشعبي). نتيجة لذلك، فإن العديد من الخيارات الإستراتيجية للحركة الشعبية تستند على حسابات ضمان البقاء على قيد الحياة.

مع ذلك من الواضِح أيضاً أن قادة المجموعة لديهم أجندة تتجاوز مُجرد البقاء على قيد الحياة. على أرض الواقِع، لا تزال المجموعة داخل حُدُود ولاية النيل الأزرق مُتمسكة بمواقِعها وتشن أحياناً هجوماً مُضادة بالرغم من القصف الجوي المُستمر. تُشِير عملياتها في أغسطس 2013م، في منطقتي دوكان وأشيمبو إلى نيتهم المُستمرة في إستِعادة الكرمك.

أيضاً تُظهِر الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في النيل الأزرق نواياها على طاولة المُفاوضات حيث تمسكت بموقفها (مربع 3.3)، بالرغم من إحتمال إطالة أمد القتال وسقوط خسائر إضافية.

مربع 3.3: موقِف الحركة الشعبية – قِطاع الشمال خلال المُفاوضات وقرار الأمم المتحدة 2046 (2012):

بعد تأخير دام شهرين، بدأتْ المُفاوضات الأولى بين الحركة الشعبية - قِطاع الشمال والحكومة السودانية في أديس أبابا في 23 أبريل 2013م والتي حققتْ نجاحاً محدوداً لأن كِلا الطرفين تمكن من حُضُور المُحادثات، مع ذلك، عُقِدتْ بعد أقل من يومين ويبدو من الصعب جداً التوفيق بين المواقف المبدئية للوفدين. بصفة خاصة هنالك أثنين من القضايا التي أثارتها الحركة الشعبية - قِطاع الشمال غير مقبولة للخرطوم.

أولاً، شددتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال على توسيع نِطاق المُفاوضات إلى ما بعد "المنطقتين" لتشمل قضايا البلاد من "سُّوء الإدارة والإصلاح المُؤسسي" وفقاً للفقرة 6 من الإتفاقية الإطارية في يونيو 2011م مع حكومة السودان". الجدير بالذكر أن هذا يمكن أيضاً أن يُفسر على أنها إعادة تأكيد ولائها لشركائها في تحالُف الجبهة الثورية السودانية.

ثانياً، جددتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال تأييدها لقرار الأمم المتحدة "2046" ومطالبته بوقف الأعمال العدائية والوصول لجهُود الإغاثة الإنسانية. في الواقِع تضمن قرار الأمم المتحدة "2046" إشارة إلى الإقتراح الثلاثي المُقدَم من قِبل الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية" الوصول إلى توفير وتقديم المساعدة الإنسانية إلى المدنيين المُتضررين من الحرب في ولاية النيل الأزرق وجنوب كردفان"، داعياً كُلٌ من الحركة الشعبية - قِطاع الشمال وحكومة السودان لقبول ذلك.أُعلِن عِدَّة مرات عن جولة جديدة من المُفاوضات في نهاية عام 2013م لكنها لم تتحقق.

بالطبع أفعال المُتمرِدين لها تبعاتها، في حين تركتْ كُلُ الأطراف المتحاربة مِساحة صغيرة للمُفاوضات، لا يزال يتعرض السُكان في المناطق لتي تُسيطِر عليها الحركة الشعبية - قِطاع الشمال لأزمة إنسانية حيث تُرِد غالبية المُواطنين وظلواْ يكابدون من أجل إيجاد الغذاء والرِعاية الصِحية والمأوى المُناسب. في يونيو 2013م،أفادتْ تقديرات وكالة السودان للإغاثة وإعادة التأهيل التابعة للحركة الشعبية - قِطاع الشمال بأن 119,220شخصاً نزحواْ داخل النيل الأزرق. في ذات الوقت، فان أكثر من 160,000 نسمة في النيل الأزرقظلواْ يعيشون كلاجئين في جنوب السودان وإثيوبيا. مؤخراًتوقعتْ تقدير الإحتياجات الإنسانية إستمرار إنعدام الأمن الغذائي في مناطق سيطرة الحركة في العام 2014م، بعد مُوسم الأمطار في 2013م التي تجمع بين مُوجة الجفاف في يونيو ويوليو والفيضانات الغزيرة في أغسطس.

5.3 أهمية النيل الأزرق في الصِراع على السُلطة القومية

من بيانات الصِراعالشحيحة المُتاحة، يبدو أن، بإستثناء عمليات القصف الجوي، فان القِتال أقل كثافة في ولاية النيل الأزرق في عام 2013م، مما كان عليه في الخُطُوط الأمامية الأُخرى مِثل جنوب كردفان أو دارفور.مع ذلك تبقى الولاية عاملاً مُهمّاً في الصِراع على السُلطة القومية بين حزب المؤتمر الوطني والمُتمرِدي الجبهة الثورية. كما أنفقدان أياً من طرفي الصراع السيطرة يزيد من موقِف قُوة الطرف الآخر من جهة أُخرى.

من ناحية، تحمل النيل الأزرق قيمة رمزيةمُهِمّة: طالما لا تزال الجبهة الثورية السودانية تنشط في الولاية، فإنه يُساهِم في مِصداقية المُتمرِدين كحركة قومية. الحالات الأكثر (هامشية) أن الجبهة الثورية السودانية يُمكِنها أن تدعي تمثيل وتقوية موقِفها عند التعامل مع الخرطوم أو المجتمع الدولي. في هذا الصدد، ولاية النيل الأزرق مُهِمّة بشكل خاص لأنها هي المنطقة الأساسية لرئيسها.

من ناحية أخرى،تكمُن أهمية النيل الأزرق بالنسبةللخرطوم في المصالِح الإستراتيجية للحكومة السودانية" في الولاية. في الفصل (3.3)أمثلة رئيسية، مثل الزِراعة الآلية وحوض النيل

الأزرق وسَدَّ الروصيرص والتيناوقشتْ من قبل. المنطقة الأخيرة، على وجه التحديد أمر بالغ الأهمية للخرطوم لتدعي فرض سُلطة الدولة كامِلة. بالرغم من أن في نوفمبر عام 2013م،كانتْ كُلُ هذه المصالِح الإستراتيجية خاضعة لسيطرتها، واصل المؤتمر الوطني الضغط العسكري على الحركة الشعبية - قِطاع الشمال وذلك لمنع المُثمِرين من مُهاجمة هذه الإستثمارات المُهِمّة.

حملة الخرطوم ضد الحركة الشعبية - قِطاع الشمال:

يتضِح إذا ما أمعنا النظر في أحداث الصِراع في ولاية النيل الأزرق، أنحِسابات السيطرة السياسية هي القضية المركزية لحزب المؤتمر الوطني وإستراتيجيةالقُوات المُسلحة السودانية. حيثشنتْ القُوات المُسلحة السودانية في المقام الأول حرب ضد الخصم السياسي العسكري، الحركة الشعبية - قِطاع الشمال، التي تشكل تهديداً مُحتملاً لسيطرة حزب المؤتمر الوطني على السُلطة. قبل إنتِخابات 2010م، كان موقِف حزب المؤتمر الوطني تجاه الحركة الشعبية - قِطاع الشمال مُتطرف بالفِعل. في أعقاب الإشتباك الأول بين القُوات المُسلحة السودانية والحركة الشعبية - قِطاع الشمال في 1 سبتمبر 2011م،أقالتْ الخرطوم على الفور الحاكم مالك عقار وحظرتْ الحركة الشعبية - قطاع الشمالوالقتْ القبض على أعضائها وإستولتْ على مُمتلكات الحزب وأعلنتْ حالة الطوارئ.

جاءتْ هذه الخُطوة في تناقض تام مع الإتفاق الإطاري لحزب المؤتمر الوطني مع الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في يونيو 2011م –المُوقع بواسطة نافع علي نافع لكنه رُفِض في وقت لاحق من قِبل الرئيس البشير – الإتفاق الذي أقر "حق الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في أن تستمر كحزب سياسي قانوني". علاوة على ذلك، لم تكُن الإجراءات ضدسياسيّ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال مَحصُورةفي النيل الأزرق ولكن وقعتْ في جميع أنحاء البلاد، مما يدل على أن حزب المؤتمر الوطني لم يستجيب فقط للوضع الأمني المحلي في ولاية النيل الأزرق ولكن على وجه التحديد إستهدف المنتمين إلى الحزب السياسي.

في الأسابيع التالية، واصلتْ القُوات الحكومية إضطهادها لأعضاء الحركة الشعبية - قِطاع الشمال وصفتْ العديد من التقارير التي جمعتهامنظمة مُراقبة حقُوق الإنسان كيف كان العديد من الأشخاص الذين قُبِض عليهم لم يُطلق سراحهم إلا بعد أن يتخلواْ عن إنتماءاتهم السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، أفادأحد المُنشقين عن حزب المؤتمر الوطني الذين تمت مُقابلتهم من قِبل الدراسة الإستقصائية للأسلحة الصغيرة بأن حزب المؤتمر الوطني إستخدم نتائج إنتِخابات عام 2010م، لرسم خريطة التأييد الشعبي للحركة الشعبية - قِطاع الشمال، حيث من خلالها تم تحديد وإستِهداف دوائر خصمهم السياسي.

إذا كان حزب المؤتمر الوطني يستَهدَف في الواقع سُكان النيل الأزرق لأسباب سياسية وليس كجُزء من الإستيلاء على الأرض كحملة العُنف العِرقي ضد الشعوب الأصلية وهذه يمكن أن يُفسر على ضوؤها التناقض في بعض الحوادث المُسجلة. من جهة ناقشنا وحشية هجمات القُوات المُسلحة السودانية على قُرى في جِبال الأنقسنا وحرق جميع المباني وطرد السُكان المدنيين (أنظر الفصل 3.1). من جهة أُخرى، هناك العديد من حِسابات القُوات المُسلحة السودانية أو قُوات الدِفاع الشعبي في مُحاولةلمنع النازِحين من الفِرار عبر الحُدُود الدولية أو إلى المناطق التي تُسيطِر عليها الحركة الشعبية - قِطاع الشمال وإبقائها تحت تأثيرهم الخاص.

في الواقع،ليس من مصلحة القُوات المُسلحة السودانية الإستراتيجية إعادة توحيد الحركة الشعبية - قِطاع الشمال مع السُكان والتي من خلالها يُمكن توظيفهموزيادة قُوتها. على ما يبدو المحافظة

على ضعف المُعارضين السياسيين العسكرين هو أكثر أولوية لحزب المؤتمر الوطني من "تطهير الدولة" من "الكُفار".

يقال أن الخرطوم لا تتردد في إستِخدام كُلُ الوسائل لمُهاجمة خُصُومها، بما في ذلك نشر الميليشيات، التي تحمس في بعض الأحيان بالخِطاب الأُصولي والعُنصُري. تم توثيق إستِخدَام القُوات المُسلحة السودانية للميليشيات في ولاية النيل الأزرق جيداً من قبل مسح الأسلِحة الصغيرة. قامتْ الخرطوم بتنشيط ميليشيات ما قبل إتفاقية السلام الشامل وإنشاء مجموعات جديدة تحت مُسمى قُوات الدِفاع الشعبي لمُحاربة الحركة الشعبية - قِطاع الشمال. نُظِم مُعظم أعضائها من مناطق شمال النيل الأزرق وهو ما يُفسِر لماذا يُشِير لهم السكان المحليين باستمرار بـ"العرب" أو "الفلاته".

بحلول نهاية عام 2011م، بلغ عدد مجموعات قُوات الدِفاع الشعبي الآلاف من الرجال، الذين حصلواْ على المُرتبات والأسلِحة والتدريب الأساسي من قِبل القُوات المُسلحة. هناك معلومات عن تجمعات لقُوات الدِفاع الشعبي حيث دعا المُشاركون إلى الإنضِمام إلى الجهاد. في الواقِع، من المعروف أن ميليشيات قُوات الدِفاع الشعبي تنشأ أحياناً لجذب الإسلاميين الأُصوليين. لكن هذه الوَحدَات أيضاً نداء إلى الانتهازيين، الذين يُؤثرون تلك المُكافآت النقدية وغيرها.

شاركتْ وَحدَات قُوات الدِفاع الشعبي في العمليات العسكرية منذ أنطلُقِ مُقاتلي الحركة الشعبية - قِطاع الشمال من جِبال الأنقسنا إلى الرُكن الجنوبي من ولاية النيل الأزرق، كما وصف الزعماء المحليين كيف ساعدتْ الميليشيات الجيش خلال هجومهم على مفو في فبراير 2013م.

بالرغم من أن الخرطوم سلحتْ الميليشيات لكنها نادراً ما تعمل بأوامرها، تَجدُر الإشارة إلى أن الحكومة السودانية لم تكن دائماً لديها السيطرة المباشرة والصارِمة عليها. ذكر المُراقبون العسكريون أنه حتى قادة القُوات المُسلحة المحليين في بعض الأحيان يتصرفون دون إستشارة القيادة العسكرية وخاصة عندما لا تتفق مع قرارات أو سياسات العاصِمة.

الجبهة الثورية السودانية كراعية لأهداف الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في النيل الأزرق:

من قبل نُوقِشتْ قضية تحرُر الفِرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية - قِطاع الشمال المُحاصرة جغرافيا والمُفتقرة إلى القوة العسكرية من ضغط القُوات المُسلحة السودانية. مع ذلك، يُشِير النشاط السياسي والتعنتْ البيرُوماسي والعمليات العسكرية المُتفرقة للقُمُرِدين بوضوح إلى وُجُود أهداف أبعد من مُجرد البقاء على قيد الحياة. في المُمارسة العملية، فإنها تُظهِر بإستمرار التمسُك بأجندة الجبهة الثورية السودانية الرامية إلى تغيير النِظام وبالتالي الهدف التأثير على النُفُوذ السياسي لقادة الخرطوم أنفسهم.

في الواقِع، بالرغم من الموقِف العسكري الضعَيف، فقد كانتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في النيل الأزرق، على الأقل حتى نوفمبر 2013م، هي عضو الجبهة الثورية السودانية المُخلِص، من خلال دعم إستراتيجية التحالُف الداعية لربط القضايا في مُفاوضاتها مع الخرطوم (أنظر الفصل 4.3). حافظتْ على خِطابها الذي يتناول قضية تهميش السودانيين خارج الخرطوم، وأظهرتْ التعنت المُلحوظ –زعزعتْ الوضع العسكري - بمطالبتها بتوسيع النطاق الجغرافي والسياسي للمُفاوضات.

في ذات الوقت، تواصل أيضاً الفِرقة الثانية التابعة للحركة الشعبية - قِطاع الشمال في تقديِم مُساهمة مُعقولة لدعم إستراتيجيات الجبهة الثورية السودانية من خلال الحِفاظ على جبهة ثالثة للقُوات المُسلحة السودانية وزيادة النِطاق الجغرافي للجبهة الثورية السودانية من خلال كونها

جزءاً من تحالُف قوي، تسعى الحركة الشعبية - قِطاع الشمال في ولاية النيل الأزرق لتقوية موقِفها في طاولة المفاوضات. نتيجة لذلك، استِفاد مالك عقار الكثير بصفته رئيس الجبهة الثورية السودانية.

يقال أن، الحركة الشعبيةفي ولاية النيل الأزرق معزولة عسكرياً تماماً عن الشُركاء الآخرين في الجبهة الثورية وبالتالي لا يمكنها الإعتِماد عليهمفي الحُصول على أي مُساعدة لتحقيق أهدافها على أرض المعَركة. علاوة على تشكيك العديد من المصادر في معنويات القُمر ِدين في النيل الأزرق، كذلك يُلاحظ أن شُركائهم في الجبهة الثورية السودانية المدعومين على نِطاق واسع، في جميع المُستويات الدنيا والعليالم يحققوا ْ نتائج ملموسة تدل على التعاون بين القُمر ِدين.

4. أبيي

المُلَخَّص

- نجحتْ قُوات الأمم المتحدة المُؤقتة في أبيي في إدارة هِجرات الماشية ولكن على الرغم من إنشاء منطقة عازلة، لا يمكن منع جميع مظاهر العُنف بين المجتمع؛
- يقوم إدعاء المسيرية في أبيي على إستراتيجية البقاء على قيد الحياة وعدد من المظالِم؛
- عانى الدينكا ونزحواْ بعد هجوم القُوات المُسلحة السودانية في مايو 2011م على مدينة أبيي، وظلوا يستخدمون مجموعة واسعة من الإستراتيجيات لضم أراضيها إلى الجنوب، والذي أصبح هو تركيزهم الوحيد؛
- برغم أن حقل دفرا النفطي لا ينتج الكثير من النفط من حيث القيمة الكُلية، إلا أنه مُهِم لحكومة السودان من الناحية النسبية.

تستضيف منطقة أبيي عادةً دينكا نقوك والرعاة العرب المسيرية شبه المُستقرين، الذين يُهاجرون إلى المنطقة بصورة مُوسمية لتمكين مواشيهم من الرعي. بعد إندلاع الحرب الأهلية الأولى، أصبحتْ علاقتهما المُتوترة تزداد عُنفاً منذ عام 1960م، حيث كانتْ هنالك إشتباكات مُتكررة بين الدينكا والمسيرية وهُرِعتْ العديد من مُستوطنات الدينكا في الناحية الشمالية.

وضع إتفاق أديس أبابا عام 1972م، حَدّاً للحرب الأهلية الأولى ولكن لم يفعل الكثير لتخفيف هذه التوتُّرات. وعَدَ دينكا نقوك بإمكانية الإنضِمام إلى الإقليم الجنوبي من خلال الإستِفتاء وقد أُدرجتْ المنطقة الواقِعة جنوب كيري/ بحر العرب تحت إدارة إقليم الجنوب. بالرغم من يقين الخرطوم بعدم قيام الإستفتاء، لكن أدتْ هذه التطورات إلى قلق المسيرية الحمر، الذين وجدواْ صُعوبة كبيرة في الوصول إلى المراعي الجنوبية في وقت إقامة المشاريع الزِّراعية والتعدي على مراعيهم في الناحية الشمالية. بحلول عام 1980م، نظم أفراد قبيلة المسيرية أنفسهم في مجموعات غير نِظامية وقاموا بهدم مُستوطنات الدينكا الشمالية بهدف إعادة إستيطانها من قِبل أقاربهم وبالتالي تأمين المراعي. تلقتْ هذه الميليشيات دعم كبير من الحكومة المركزية، خاصة عندما أُكتُشِف النفط في شمال أبيي في أواخر 1970م. خلال الحرب الأهلية الثانية، واصلتْ القُوات المُسلحة السودانية والميليشيات التهجير القسري لدينكا نقوك، الذين أصبحواْ نُشَطا بشكل كبير داخل الحركة الشعبية /الجيش الشعبي.

في عام 2004م، في نهاية الحرب الأهلية الثانية، أُبرم برتوكول أبيي في نيفاشا بكينيا. وفقاً للبرتوكول، فإن سكان أبيي لهم الحق في التصويت (بالتزامن مع إستفتاء إستقلال جنوب السودان) على الإنضِمام لإقليم الجنوب أو البقاء ضِمن الشمال. عَيَنَ البرتوكول كذلك منطقة أبيي باسم "منطقة مشيخات دينكا نقوك التسعة التي قُلتْ لكردفان في عام 1905م".

لتحويل التعيين إلى ترسيم، وافق الطرفان على إنشاء لجنة ترسيم حُدُود أبيي، التي قدَمتْ تقريرها في يوليو 2005م. مع ذلك، وفقاً لحكومة السودان، فان اللجنة تجاوزتْ تفويضها ووافق الطرفان على إحالة المسألة إلى محكمة التحكيم الدائم في لاهاي. أصدرتْ محكمة التحكيم الدائمة حُكمها النهائي في 22 يوليو 2009م، خفضتْ مِساحة المنطقة التي عرّفتها لجنة ترسيم حُدُود أبيي. نتيجة لهذ الحُكم، فان العديد من الحقُول النفطية الإستراتيجية، مثل هجليج، وضعتْ خارج منطقة أبيي، التي يُشار إليها أيضا باسم "مربع أبيي".

1.4 أحداث الصراع

إندلع القتال مجدداً في أبيي في مطلع العام 2011م، تقريباً في نفس الوقت الذي أُجرِ ى فيه الإستفتاء في جنوب السودان. كما تزامن مع وصول الرعاة الرحل من قبيلة المسيرية في مُوسم الجفاف السنوي إلى المناطق المأهولة بالدينكا الأنواك شبه المُستقرين. إستمر العُنف على مدار العام بسبب التوتر بين المجموعتين، مما أدى لسقوط مئات من الضحايا، وراجتْ على نِطاق واسع الإتهامات للجانبين بتلقي دعم عسكري.

بالرغم من الجُهُود الدِبلُوماسية المبكرة لحل الأزمة الناشئة، تصاعد الوضع في مُوسم الجفاف، مع وقوع عِدَّة إشتباكات في القُرى الواقِعة شمال مدينة أبيي بين الجيش الشعبي والقُوات المُسلحة السودانية وكلاهما بالوكالة، ما يُشِير لتورط قُوات الحكومتين، كما تُشِير الروايات المتعددة والتقارير إلى أن الجيش الشعبي عزز "الشرطة" الموجودة في المنطقة، حيث إرتفعتْ من 300 إلى 1,200 من المُقاتلين المُدججين بالأسلِحة الثقيلة، من ناحية أُ خرى، قامتْ القوات المسلحة السودانية بإجلاء الجرحى بطائرة مروحية وأُنشِرتْ الآليات العسكرية مثل السيارات والدبابات.

يتضِ ح من خلال الإنتقال السريع لخط المُواجهة إلى الجنوب بأن القُوات المُسلحة السودانية والمسيرية هم الذين يبادرون بالهجوم. القِتال لم يكُن مُقتصِراً على المُواجهة العسكرية: حيث تم حرق بضع مئات من المُؤسسات المدنية خلال تنفيذ هجمات القُوات المُسلحة السودانية على مُستوطنات الدينكا في توداتش ودونجوب وتيلي ماكير.

في 21 مايو 2011م، شنتْ القُوات المُسلحة السودانية وحلفائها هجوماً منسقاً على مدينة أبيي، جاء ذلك بعد تنفيذ سلسلة من عمليات القصف الجوي ومن ثَم الهجوم البري. إستخدم المُهاجمون الأسلِحة الثقيلة مِثل الدبابات ومدافع الهاون والرشاشات الثقيلة. عندما تمتْ السيطرة على أبيي، حل الرئيس البشير إدارة أبيي وأعلن عن فرض الحُكم العسكري بقيادة لواء.

نتيجة لهذا الهجوم، أُفرِ غت مدينة أبيي تماماً. حيث فر حوالي 30,000 مُواطن أغلبهم من الدينكا الأنواك عبر نهر كير نحو الحُدُود مع جنوب السودان في ذات الوقت، نهبتْ ميليشيات المسيرية والقُوات المُسلحة السودانية المدينة بأكمِلها، بما في ذلك مجمعات المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة. تمتْ تسوية جميع المساكن والمباني التِّجارية بالأرض. بالإضافة إلى ذلك، دُمِرتْ البِنيَّة التَحتِيَّة لمدينة أبيي بصورة كبيرة عندما نُهبتْ الكابلات الخاصة بالشبكة. في 26 مايو، فجرتْ القُوات المُسلحة السودانية جسر "بأنتون" على نهر كير/ بحر العرب، تقريبا عُزِلتْ منطقة أبيي بصورة كامِلة عن جنوب السودان.

في مايو 2012م، تقريبا تُ ِع السِلاح من منطقة أبيي كلياً بعد وساطة من الإتحاد الأفريقي. في ذات الوقت تُشِر 4,000 من قُوات حِفظ السَّلام الإثيوبية في إطار مُهِمّة جديدة للأمم المتحدة بعنوان قوة الأمم المتحدة الأمنية المُؤقتة في يبيي (أونيسفا). أونيسفا أُعطيتْ صلاحيات قوية، بما في ذلك إستخدام القوة، ويعتبرها مُراقبون دوليون من الأمم المتحدة بأنها أكثر بعثات حِفظ السَّلام فعالية حتى الآن.

لجئ حوالي 85,000 إلى 120,000 من الدينكا الأنواك في مايو 2011م، في أعقاب إجتياح القُوات المُسلحة السودانية وميليشيات قُوات الدِفاع الشعبي لمنطقة أبيي، إلى منطقة جنوب نهر كير/ بحر العرب للبحث عن ملاذ أمن لهم، خاصة حول منطقة أجوك في جنوب غرب أبيي ومُقاطعة تويك في وأراب. بحلول يونيو عام 2013م، عاد حوالى 27,000 من المُشرَدِين. إستقر مُعظمهم حول مدينة أبيي في منطقة مايك بايام وهي وَحَدة إدارية تقع في الناحية الشرقية لمنطقة أبيي.

مع ذلك، لاتزال مُعدلات العودة مُنخفضة نسبياً ، بسبب إنعِدام الأمن الملحوظ وعدم القُدرة على الحُصول على الخدمات الأساسية في منطقة شمال النهر؛ هذه الخدمات تقوم بتقدِيمها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. حتى الآن هنالك تردُّد بين هذه المنظمات في توسيع التعليم والدعم الغذائي والمُساعدات الطبية إلى المنطقة الشمالية. أوضح عُمال الإغاثة هذا بقولهم إن الحالة في المنطقة لا تزال مُتقلبة. علاوة على ذلك، فان زيادة مُعدل العائدين بعد توفير الخدمات في المنطقة قد تنظُ ر إليه الخرطوم كخطوة سياسية لزيادة عدد ناخبين الدينكا في الإستفتاء.

الأحداث الأخيرة:

إتسم موسم الجاف للفترة 2012م-2013م وما تلاه من هِجرة المسيرية بالهدوء النسبي. مع ذلك، وقعتْ عدد من الحوادث اللافِتة للنظر.

في نوفمبر 2012م، ذكرتْ أونيسفا دخول مجموعة من الميليشيات التابعة لحركة العدل والمساواة إلىمنطقة أبيي. تباينتْ تقديرات أعدادهم؛ بينما أفادتْ تقارير أونيسفا بوجود 35 من المُسلحين، ذكر عُمال الإغاثة الدوليين بأن الأرقام أعلى بكثير. في الأشهُر التي تلتْ ظهورهم، يبدو أن المجموعة أنشقتْ. مع ذلك، ظلتْ المجموعة طوال مايو 2013م، مُتمركِزة في قاعدة بالقرب من أم حارث.

لم تكن المجموعة التابعة لحركة العدل والمساواة،المجموعة المُسلحة الوحيدةالتي تعدتْ على منطقة أبيي المنزوعة السِلاح. في الأشهُر التالية أفاد تقريرمن أونيسفا عن مُرُور وَحَدات كبيرة للجيش الشعبي لتحرير السودان/ قِطاع الشمال وأحياناوجود القُوات المُسلحة السودانية والجيش الشعبي.

زادتْ الحوادث الأمنية بصورة كبيرة بعد وصول المسيرية رعُاة الماشية في رحلتهم المُوسمية إلى الجنوب في يناير 2013م، حيثبلَغ زعماء قبيلة الدينكا الأنواك عن عِدَّسر ِ قات للماشية من قبل قبيلة المسيرية في فبراير وقُتِل ما لا يقل عن خمسة من الدينكا في أبريل. بالإضافة إلى ذلك، بلُغواْ عن حالة واحدة للتدمير المُنظم حين أُحر ِ ق 21 كوخاً ، في ليلة 27 أبريل بغارة على جالار. أما خلال هذه الفترة، ذكرتْ أونيسفا أن الدينكا الأنواك شاركواْ في عدد ثلاث حالات منها سر ِقة المواشي ومقتل واحد من الر ُ عاة المسيرية.

وقعتْ الحادثة الأكثر إثارة للإهتِمام في العُنف بين القبائل في 4 مايو 2013م، عندماأُ علِن عن مقتل زعيم قبيلة الدينكا الأنواك/ كول دينق كول على يد شباب المسيرية، حيث كان الزعيم في زيارة إلىحقل دفرا ضِمن قافلة نظمتها "لجنة الرقابة المُشتَ َ كة في أبيي" تحت حماية أونيسفا. في طريق العودة إلى مدينة أبيي أوقفتْ مجموعة مُسلحة صغيرة من المسيرية القافلة. جلب الحادث حشداً كبيراً، حيث تطورتْ المُواجهة إلى إشتباك بدأها أحد أفراد الميليشيا الذين فتحوا النار، ما أسفر عن مصرع زعيم الدينكا وبعض من قوة الحماية التابعة لقُوات أونيسفا وإحتسب المسيرية أيضاً قتلى في الحادث. نتيجة لهذا الحادث، هرب أبناء المسيرية من مدينة أبيي وغولي إلى منطقة دفرا. في 5 مايو، في عمل إنتِقامي، أحرق مجموعة من شباب الدينكا الأنواك سوق أبيي والمسجد.

في 13 يونيو 2013م، فجر مُهاجمون مجهولون خط أنابيب النفط قرب منطقة عجاج في الر ُ كن الشمالي الشرقي لمنطقة أبيي. يربط خط الأنابيب بين حقل دفرا النفطي في أبيي ووَحَدات المُعالجة في هجليج. بالرغم من أن أياً من المجموعات المُقر ِ دة الرئيسة لم تُعلِن مسؤوليتها عن هذا الهجوم إلاأنه موُجه بوُضوح ضد النِظام الحاكِم في الخرطوم.

بعد مُوسم الهِجرة، أُبلِغ عن عددقليل فقط من الحوادث الأُخرى. مع ذلك، تصاعد التوتر في سبتمبر وأكتوبر 2013م، في الفترة التي سبقتْ الإستفتاء على الإنضِمام إلى الجنوب، الذي نظمه دينكا نقوك من جانب واحد.

2.4 المسيرية: من ميليشيا تابعة للخرطوم إلى أقلية ذات مظالِم واضحة

يتضِح بجلاء من خلال الهجوم الذي تم بالتنسيق بين قُوات الدِفاع الشعبي والقُوات المُسلحة السودانية على أبيي في مايو 2011م، كيف أن الخرطوم تمكنتْ من تعبِئة قبيلة المسيرية لمُساعدتها في خوض معَارِكها. من ناحية أُخرى، بالتأكيد في هذه الحالة، التعاون مع الخرطوم يسمح لهم برفع سقف مطالبهم الخاصة. مطالبهم التي تقوم على إستراتيجيات البقاء ومجموعة واضحة من المظالِم .

سُبُل العيش المسيرية والشكاوى ذات الصِلة

يُعتبَر دينكا نقوك والمسيرية الحمر هما أصحاب المصلحة الرئيسيين في إتخاذ القرار المُتعلِق بالوضع النهائي لمنطقة أبيي. تكمن الفائدة الرئيسة في حقيقة أن أبيي هي بوابة حاسِمة إلى المراعي التقليدية في مُوسم الجفاف. ذكرتْ تقديرات أونيسفا أنه في نهاية مُوسم الجفاف للعام 2013م، أن حوالي 140,000من المسيرية الرُحل و1,65 مليون رأس من الماشيةعادواْ من أبيي. بعض منهم مكثواْ في المنطقة لبِضعة أيامو البعض الآخر لعِدَّة أشهُر.

تعتمِد قبيلة المسيرية بشكلٍ كبير على المراعي الجنوبية بسبب الضُغُوط على الرُعاة وسُبل كسب العيش في غرب كردفانو هي منطقة تتميز بأنماط الطقس المُتقلب وتعاني من موجات الجفاف المُتزايد. علاوة على ذلك، تتَعَرَّض المنطقة لزحف مُستمر من صناعة النفط. في حين حُظِرتْ طُرُق الهِجرة التقليدية في بعض الأحيان بسبب البِنيَّة التَحتِيَّة النفطية، حيث أن تشييد الطُرُق وبناء خطوط الأنابيب أثر سلباً على مستويات المياه. كذلك تدهورتْ المراعي ومصادِر المياه في غرب كردفان بسبب الإستِخدام المُفرط للموارد المتبقية وزيادة نسبة عدد السُكان.أدى ذلك إلى التنافُس على الموارد الأساسيةبين الجماعات الرَعوية والمُزارعين.

في الوقت الذي تُعتبَر فيه الهِجرة المُوسمية إلى وعبر مربع أبيي ضرورية لقبيلة المسيرية، يُسمَح لهم بالوصول تحت إجراءاتمُشَدَّدة منذ إتفاقية السَّلام الشامل؛ بالرغم من الإعتِراف الصريح بحُقُوق المسيرية في الرَعي التقليدي في بروتوكول أبيي، في الواقع خضع الرُعاة للقيود المُشَدَّدة المُفروضة على حركتهم فيحين يتعرضون للمُضايقات والضرائب الباهِظة التي فرضها عليهم الجيش الشعبي. مِثل لذلك، ظل مُعظم المسيرية في منطقة شمال كيري/ بحر العرب في الأعوام 2008 -2011م، يُعانون من نقص في المياه والمرَاعي وضعُف مُتزايد في قُطعَانهم. خلال مُوسم الجفاف في العام 2010م-2011م، فإنها لم تَكُن حتى تتمكن من الوصول إلى النهر.

تحسنتْ فُرص نُخُول المسيرية إلى أبيي في السنوات الأخيرة، في أعقاب إجتياح القُوات المُسلحة السودانية وميليشيات قُوات الدِفاع الشعبي التابعة للمسيرية في أبيي في عام 2011م وما تلاها من نشر لبعثة أونيسفا.مع ذلك، علاقتهم مع دينكا نقوك لم تتطور. لولا سيطرتْ بعثة أونيسفا على حركة الهِجرة ومنع المسيرية من سلكالمَمر الدائري الذي يضُم أكثر المناطق إكتظاظاً بالسُكان ، لدخلتْ الهِجرة المُوسمية في العام 2012م-2013م، في حالة من العُنف أو لم تتم على الإطلاق. بالإضافة إلى إستمرار الدينكا التوريك في رفض وصول المسيرية إلى المرَاعي في جنوبي أبيي وفي ولاية وأراب وهي منطقة خارج مُهِمَّة عمل أونيسفا.

زاتْ الإحتِقانان الموروثة من إتفاقية السَّلام الشامل من شعُور المسيرية بالظلم وعززتْ مخاوِ فهم من حيث إعتراض سبيلهم في الوصول إلى المرَاعي الأساسية لو أصبحتْ أبيي جزُءاً رسمياً من جنوب السودان وإذا لم تكُن بَعثة أونيسفا موجودةً. مثل لذلك، فإن قبيلة المسيرية هي مُعادية جداً لإحتمال إجراء إستفتاء على النحو المُقترح في بروتوكول أبيي.

في سبتمبر 2012م، قمَتْ الآلية الأفريقية التنفيذية رفيعة المُستوى خُطة لتنظيم مثل هذا الإستفتاء. حدد الإقتراح بأن آخِر مُوعِد للإستفتاء في أكتوبر 2013م وجعل حق التصويت مقصوراًلتلك الأُ سر التي لديها "مسكن دائم" في المنطقة. يقدر عدد الدينكا الأنواك المُستقرين في أبيي بأكثر من 100-ألف،كان من المُتوقع أن يصوتواْ بشكل جماعي للإنضِ مام إلى الجنوب. من ناحية أُ خرى، يُقدَر عدد المسيرية الذين لديهم "مسكن دائم" في المنطقة فقط بـ15-ألف ؛ أي أن أصواتهم لن تكون كافيةلضمان أن تبقى أبيي ضِ من السودان.لهذا السبب طالبتْ قيادة المسيرية أيضا بضرورة منح (بعض) الأقرباءالمُهاجرين حق التصويتوخصوصاً أولئك الذين يمكثون في أبيي لمدة ثلاثة أشهُر أو أكثر من كل عام.

ظَهرَ سخط المسيرية أيضاً في إنتِقادهم لقرار محكمة التحكيم الدائمة حول ترسيم حُدُود منطقة أبيي، حيث رفضتْ قبيلة المسيرية بالإجماع حكم محكمة التحكيم الدائمة عام 2009م، مُؤكدةً أن ملكية أراضيهم كانتْ على المحك وليس فقط جُ يَّة الوصول إليها (أنظر المربع 1.4). علاوة على ذلك، زعمواْ أن لجنة ترسيم حُدُود أبيي ومحكمة التحكيم الدائمة لم تستشيرهم طوال عملية ترسيمالحُدُود.

مربع 1.4 الوصول إلى الأراضي مُقابل مِلكية الأراضي

اعترفتْ كُلٌ من الحركة الشعبية وحكومة السودان بـ "قرار التحكيم النهائي" وفي نهاية المطاف عُيين مربع أبيي ونادراً ما يكونهوضِ ع شك من قبل المجتمع الدولي. بالتالي، يعتبر هذا إعتِرف ضِ مني بالملكية التقليدية للدينكا على المنطقة بأكملِها ورفضاً لإدعاءات المسيرية.

مع ذلك أُثيرتْ مسألة مِلكية المسيرية للأراضي برأي مُخالف لقرار التحكيم النهائي من قِبل سعادة القاضي عون شوكت الخصاونة، أحد المحكمين الخمسة وقاض في "محكمة العدل الدولية". قال أنه يُؤيد الرأي القائل بمِلكية المسيرية على جُزء من أرضي منطقة أبيي، على الأقل، على أساس موضوعي وأنه لم يُؤخذ في الإعتبار من قبل المحكمة.

في إستنتاجهِ يقول: "نحن اليوم إبتعدنا كثيراً عن تحقيق السَّلام الدائم بتقديم هذا الحكم، نظراً لحقيقة بسيطة جداً وهي أن هذا الحكم فشلتماماً في أن يُراعِي حقُوق المسيرية [...] ولذلك، فإن السؤال الذي يظل في الأذهان مَنْ الذي [...] أعطى الخُبراء أو هذه المحكمة الحَقّ في تحويل المسيرية إلى مُواطنين من الدرجة الثانية في أرضهم وتهيئة الظروف التي قد تمنعهم من الوصول إلى المياه".

المسيريةليس مُجرد قوة بالوكالة عنالقُوات المُسلحة السودانية:

تسبب حكم محكمة التحكيم الدائمة، في زيادة غضب المسيرية من حزب المؤتمر الوطني، حيث رأواْ بأنه لم يُدافِع عن مصالِحهم خلال العملية. كذلك فإن الخسارة المُحتملة لأبيي لصالِح جنوب السودان ستُخرِ م من سيطرة المسيرية على منطقة نُفُوذهم التقليدية بعد أن هَ جت الحكومة السودانية ولاية غرب وجنوب كردفان.

نتيجة لذلك، فإن قبيلةالمسيرية قد تجاوزتْ بشكل كبيرمَرحَلة ما قبل إتفاق السَّلام الشامل كمُجرد قوة وكيلة عن القُوات المُسلحة السودانية. إنهم لا يقِفُون فيالحركة الشعبية لرِ عاية مصالِحهمولكن على نحو مُتزايدعُارِ ضون حزب المؤتمر الوطني بصورة كُليةٍ سياسياً، نادواْ بعدد من القضايا مثل إفتِقار مناطقهم للتنمية.أوضح المسيرية بأنهم لم يستلمواْ حتى الآن عائد التنمية 2% من عائدات النفط في أبيي بمُوجب إتفاقية السَّلام الشاملوقد نظمواْ العديد من المُظاهرات التي تندد بغياب فُرص العمل داخل قِطاع النفط. علاوة على ذلك، إشتكى العديد من الأعضاء السابقين في قُوات الدِفاع الشعبي من المسيرية منذ إتفاق السَّلام الشامل من عدم وجود وتلقى الدعم المالي الذي وعدتهم به الحكومة.

نتيجة لهذا، تزايد الإستياء من حزب المؤتمر الوطني، حيثإنضمتْ عِدَّة جماعات من المسيرية إلىالقُمرِ دين الذين يُقاتِلون النِظام، لا سيما الحركة الشعبية - قِطاع شمال السودان وحركة العدل والمساواة. في مايو 2012م،ذكرتْ الحركة الشعبية - قِطاع الشمال وجود 1000مُقاتِل تحت لواء المسيرية في منطقة جِبال النوبة. أما في أبيي، فقد شكل شباب المسيرية ما يُسمى بمجموعة ' تورا بورا '، وهي مُناهضة للحكومة ومُرتبطة بصوة كبيرة بحركة العدل والمساواة. نتيجة لذلك، أيضاً وجد النِظام صُعوبة كبيرة في حشد المسيرية في هجماته ضد الحركة - قِطاع الشمال أو حركة العدل والمساواة، لأن قادة المسيرية لاريُ يدون لمليشياتهممُحاربة أبناء جِلدتهم.

بالرغم ممسبق، فإن المسيرية لا يترددون في التعاون مع الخرطوم إذا رأواْ بأن هذا سوف يَخدِم مصالِحهم. كما حدث في المرة السابقة، حيث تمكن حزب المؤتمر لوطني والقُوات المُسلحة السودانية من الإستفادة من مظالِم المسيرية وتمتْ تعبِئة الميليشيات التابعة لها في الفترة التي سبقتْ الهجوم المُشتَرَك في أبيي في مايو 2011م، عندما على حَد سواء قرر الطرفان بسط السيطرة الكامِلة والدائمة على أبيي عبر الوسائل العسكرية. منذ إنشاء أونيسفا، تَمكَن المسيرية من الوصول مُؤقتاً وجُزئياًلمناطق الرَعي الخاصة بهم، في ذات الوقتفان القُوات المُسلحة السودانية إنسحبتْ من المنطقة، ما عدا "شُرطة النفط" في دفرا. أنشأت قُوات حِفظ السَّلام الإثيوبية منطقة عازِلة لمنع وصول المسيرية إلىالمَمّر الدائري، الذي يَمُر عبر مناطق يسكنها الدينكا في جميع أنحاء مدينة أبيي، مع الحفِاظ على فتح المَمرات الشرقية والغربية في أبيي. بالرغم من أن أونيسفاأزالتالصِراعالأساسي للمسيرية في مُوسم الجفاف، إلا أن دوافِع الإحباط لم تنتهي بعد.

يعكس سلوك المسيرية طوال مُوسم الهجرة للفترة 2012-2013م، الموقِف الغامض للقبيلة بالمُقارنة مع غض الطرف مُؤقتاً عن شكواهم. فبينما هم يواصلون الإصرار على الوصول إلى الأراضي والإستمرار في المُشاركة في سلسلة من حوادث العُنف، لكن حالياً لا توجد أية مُؤشرات على تورطهم في إدارة حملة منظمة للإستيطان في أبيي ودفع جيرانهم الدينكا الأنواك للخروج. إن عدد الحوادث بين المسيرية وقبيلة الدينكا الأنواك خلال مُوسم الجاف 2012م-2013م، كانتْ محدودةنسبياً؛ وقعتْ مُعظم الحوادث حول القُرى والمُستوطنات داخل منطقة أونيسفا، مِثل توداك - نوونج، دوكورى- تيلي - عاشق ماريال- مابوك، حيثكانتْ تتصل بسرِقة الماشية.

مع ذلك، فقدأُبلِغ عن حالاتمُتفرِقةمن الهجمات المُوجهة ضد مُستوطنات الدينكا. أدعى زعيم الدينكا الجديد دينق كول، أنه في 27 أبريل 2013م، قُتِل عدد 21 كوخاً في منطقة جالاري وكار علي وكارمنيوير وأفادتْ الأنباءأن المُهاجمين يرتدون زِياً عسكرياً . بعد خمسة أسابيع، يقال إن مجهولين يرتدون زِياً عسكرياً هاجمواْ جالاري للمرة ثانية. بالرغم من الأثر الكبير على المجتمع المُحتقن، إلا أنمثل هذه الحوادث المتفرِقة هي غير كافية للإشارة إلى أن المسيرية يواصلون حملة إرهابية ضد دينكا نقوك.

كان أهم حادث أمني هومَ لف إغتيال الزعيم كول دينق كول، الذي لا يزال موضوع التحقيق المُشتَ َك للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والسودان وجنوب السودان، الحادث كان غير مقصود نتيجة للمُواجهة بين الوفدومجموعة المسيرية المُسلحة وإدعائهم تأمين منطقة شمال أبيي. في هذه الحالة، فإن التصعيد السريع سيكون مثالاً آخر على إرتفاع مُعدل التذبذب في المنطقة والإنتشار الواسع للأسلِحة الصغيرة والسهُولة التي يتم من خلالها تَعبِ ئة شباب المسيرية (أنظر مربع 2.4). بينما، لا يُمكِن تفسير الوفاة المأساوية لزعيم الدينكا على أنها إغتيال بتدبير سياسي ولا يُؤشِر الحادث على وجود خُطَّ ة عُدوانيَّة للمسيرية لإستِهدَاف قيادة الدينكا وأراضيهم.

المربع 2.4 عِصَابَات المسيرية

خَدَمَ كثير من أبناء المسيرية في قُوات الدِفاع الشعبي ولكن ليس لهم ولاء واضح، فهممُدربون على إستِخدَام الأسلِحة وأصبحواْ عناصر شديدة التقلُ ب. هذا هو الحال بالنسبة لأعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل. وصلتْحالات السر ِقة والسطو المُسلح إلىمُستوى خطير في غرب كردفان، حيث إنضم عدداً كبيراً من شباب المسيرية إلى الميليشيات دون أهداف أو أغراض واضحة. بشكل خاص التكالُب والتنافُس على الموارد غير المُتجددة. في ديسمبر 2013م، على سبيل المثال، قتل 80 من المسيرية أثر إشتباكات بين عَشِيرة أولاد سرور وأولاد متانين في مدينة الفولة حول ملكية قِطعة أرض.

دعُ ِ كحزب المؤتمر الوطني جيداً تراجع شعبيته وسط المسيرية وقد حاول إستِعادتها لصالِحه. كانت إعادة ولاية غرب كردفان، واحدةمن التعهُدات الإنتِخابية لحزب المؤتمر الوطني خلال الإنتِخابات لمنصب الوالي في ولاية جنوب كردفان في عام 2011م. دخل قانون إعادة إنشاء الولاية حيز التنفيذ في أبريل 2013م، في يوليو عام 2013م، تم تعيين أحمد خميس بخيت من أبناء المسيرية، نائبا للوالي.

الجدير بالذكر، دعتْ حكومة السودان عدداًمن وكالات الأمم المتحدة لعقد إجتِماع في الخرطوم لتقديم خُطَطَ ها لإستثمار حوالي 5,000,000 دولار في تطوير شمال أبيي بما في ذلك بناء المدار ِس والمُستشفيات. بالرغم من أن المسيرية الحمر هم ليس أكثر عدداًمن حيث العر ِ ق في السودان ولكن لأهمية الدائرة الإنتخابية، حيث إن حكومة السودان بحاجة إلى الإستقرار في المنطقة الإستراتيجية، المنتِجة للنفط.

3.4 دينكا نقوكيُركِزون على هدف واحد

ظل الدينكا الأنواك يحافظون علىخِ طابهمالمُؤثر كضحايا نتيجة لتَعَرُضهم للعُنف في الفترات السابقة وعادة ما يُشِيرون إلى إستراتيجية المسيرية والحكومة السودانية المُستمرة لإخراجهم من أرضهم بإستِخدَام العُنف و لا زال الهجوم على منطقة أبيي في مايو 2011حاضِ ر في أذهانهم، وهذا ليس من المُستَغرب. كذلك يُمثِل مقتل زعيمهم في مايو 2013م من قبل أفراد المسيرية المُسلحين تذكير صلَ ِخ لمُواصلة المطالبة بالأراضي سابقة الذِكر والتنديد بإعدام الأمن في المنطقة.

يدعي دينكا نقوك أيضاً أن المسيرية يُحاو ِلون التأثير على نتائج الإستفتاء عن طريق الإنتِشار بأعداد كبيرة في شمال أبيي. هذا ما قاد دينكا نقوك لتفسير تقريباًكل حادث أمني، مثل سر ِ قة المواشي، كجُزء من مُحاولة مُدبرة من قبل المسيرية والحكومة السودانية في إستبقاء السيطرة على المنطقة. بالرغم من أن مثل هذه الإستراتيجية كانت بالتأكيد موجودة في الماضي ولكن أرقام وطبيعة الحوادث المُسجلة منذ تولي أونيسفا سيطرتها على المنطقة تُشير إلى أن الوضع مُختلِف

الآن، كما هو مُبين أعلاه. علاوة على ذلك، حالياً لا تُوجد أي مُؤشِرات على أن هنالك أفواج جديدة من المُستوطِنين المسيرية يتوافدون إلىداخل مُربع أبيي.

بعد تاريخ طويل من صدمات الماضي الناجمة عن القُوات المُسلحة السودانية وميليشيا قبيلة المسيرية، فإن الأولوية القُصوَى للدينكا الأنواك هي أن ضُبِح أبيي جُزءاً من جنوب السودان. بغض النظر عن تعريف أنفسهم ثقافياً مع أياً من البلاه أيضاً يرلْ لُ هذا هو الضامِن الأفضل لأمنهم. يَعلَمدينكا نقوك بأنهم الآن هم أكثر عدداً من قبيلة المسيرية التي قَطُن في الجُزء الشمالي من أبيي وسيكسبون الإستفتاء، إذاسُمِح فقط بمُشاركة "السُّكان المُقيمين" ولذلك، تَستَمِر بشكل كبير في الجُهُود السياسية والدبلوماسية لدفع هذا الإستفتاء من خلال ما ذكر أعلاه، في 21 سبتمبر 2012م، في خُطوة تَهدُف لكسر الجُمُود في المُفاوضات في المنطقة، اقترحتْ الآلية الأفريقية التنفيذيةرفيعة المُستوى تنظيم الإستفتاء حول الوضع النِهائي لأبيي في أكتوبر عام 2013م. في هذا الإستفتاء، فإن كُلٌ من أولئك الذين لديهم مسكن دائم في المنطقة سيحصلون على حَقّ التصويت. بيدا أن حكومة السودان رفضتْ على الفور هذا الإقتِراح وإدعتْ بأن إشتراط 'الإقامة الدائمة'، يدُل على أن الآلية الأفريقية التنفيذيةرفيعة المُستوى قد تبنتْ موقِف الحركة بشأن هذه المسألة.

عندما إقترب المُوعِد المُقترح لإجراء الإستفتاء مع عدم وجود إتفاق بين البلدين لُ وفي الأُ فق، بدأ مُجتمع الدينكا الأنواك في تصعيد الضغط على مجلس السِلم والأمن الأفريقي وحكومة جنوب السودان. في رسالة إلكترونية إلى مجلس السِلم والأمن الأفريقي المُؤرخة في 20 أغسطس، قال مُجتمع الدينكا الأنواك إن "الإستفتاء أبيي، [...] هو حَقّ لمُجتمع دينكا نقوك والسودانيين الآخرين المُؤهلين وفقاً لما جاء في إتفاق السَّلام الشامل في 2005م وليس مرهوناً بمُوافقة أو تنفيذ أي حكومة"في رسالة أُ خرى إلىالرئيس الأمريكي باراك أوباما، طلبواْ منه تشجيع مجلس السِلم والأمن الأفريقي على وضع الخُطُوط العريضة لجدول زمني مُحدد لإجراء الإستفتاء "تشمل التدابير التي سيتم إتخاذها في حالة عدم الإلتزام بالجدول الزمني المُعلَن، مثل أن يطلب من مجلس الأمن الدولي إتخاذ قرار بإعلان أبيي كمنطقة محمية للأمم المتحدة".

في أعقاب هذا الضغط من دينكا نقوك، اتخذتْ حكومة جنوب السودن عِدَّة خُطُوات للتحضير للإستفتاء. شَملتْ هذه الخُطُوات إرسال عدد من مُوظفي الخِدمة المدنية للتسجيل للإستفتاء وإطلاق حملة هِلُ وماسية بأن يكون الإستفتاء وفق مُقترح مجلس السِلم والأمن الأفريقي ومجلس الأمن الدولي. ذكر مجلس السِلم والأمن الأفريقي في بيان له في 24 أكتوبر 2012م، أنه إذا فشلتْ الأطراف في التوصل لإتفاق حول الوضع النهائي لمنطقة أبيي خلال فترة ستة أسابيع، "سوف يُصادق في 21 سبتمبر على إقتراح عام 2012م كحل نهائي ومُلزموسيسعى للحُصول على تأييد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة نفسه". تهدُف حملة حكومة جنوب السودان لإقناع مجلس السِلم والأمن الأفريقي للعمل على هذا البيان وبالتزامن مع اجتِماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2013م وفي ذات الوقت أيضاً سيُعقَد مجلس السِلم والأمن الأفريقي. لكن مجلس السِلم والأمن الأفريقي في اجتِماعه أعرب عن تأييده لاقتراح الآلية الإفريقية التنفيذيةرفيعة المُستوى ودعا الأطراف لمُواصلة المُفاوضات، بينما حثهم على عدم القيام بأي إجراءات أُ حادية الجانب بشأن منطقة أبيي.

في 18 أكتوبر 2013م، مع عدم تحقيق إفراج دبلوماسي، قرر مُجتمع الدينكا الأنواك الضُ ي قُهُاً في الإستفتاء من جانب واحد. بعد خمسة أيام في وقت لاحق، في إجتِماع مع الرئيس البشير، أعلن سالفا كير أن جنوب السودان لا يُؤيد هذا الإستفتاء الأحادي وأن حكومة جنوب السودان لم تُشارِ ك في أي من عمليات الإعداد. على الرغم من الموقِف الذي إتخذته حكومة جنوب السودان والمُجتمع الدولي، فقد فتحتْ "لجنة إستفتاء منطقة أبيي" صناديق الإقتِراع في 27 أكتوبر

2013م. صوت أكثر من 63 ألف شخص، مع اثني عشر صوتا فقط لصالِح الإنضمام إلى السودان من جُملة الأصوات المُدلى بها.

يَهدُف مُجتمع دينكا نقوك من تنظيم الإستفتاء من جانب واحد إلى وضع قضية أبيي مرة أُخرى على الطاولة الدولية وزيادة الضغط على حكومة جنوب السودان لإعطاء الأولوية لهذه المسألة وإتخاذ موقِف حازِم في المُفاوضات. بالإضافة لتحقيق الهدَف المُتمثل في الحُصول على تأييد إقتراح الآلية الإفريقية التنفيذية رفيعة المُستوى بشكل واسع داخل مجلس السَّلام والأمن الأفريقي أو فُرَض على الأطراف، بموجب "الفصل السابع" من مِيثاق الأمم المتحدة؛ هذا يُعتَبر غير واقعي وفقاً للمراقبين الدوليين. يُشدِّد مجلس الأمن الدولي بإستمرار على أهمية إيجاد حل عن طريق التفاوض.

على الصعيد الوطني، يُمثِل الحُصول على دعم المجلس الوطني ومجلس الوزراء جانباً مُهِماً في إستراتيجية دينكا نقوك، أعضاء البرلمان في هذا الجانب أقل عُرضه لتقديم مزيد من التنازلات من أولئك الذين في السلطة التنفيذية. على سبيل المثال في بيان مشترك من الأحزاب السياسية الرئيسية، بما في ذلك الحركة الشعبة لتحرير السودان، أعربوا عن دعمهم للإستفتاء ودعوا سالفا كير والسودان والإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للاعتِراف بنتائجه.

بهذه الطريقة، أيضاً أظهر التراكم السياسي لتداعيات الإستفتاء الصِراع على السُّلطة داخل الحركة الشعبية. نائب الرئيس السابق ريك مشار، الذي كان مُؤيداً بقوى للإستفتاء، ذكر أن "البرلمان يجب أن يعتِرف الآن بنتيجة إستفتاء أبيي. موقِف السُّلطة التنفيذية ليس بالضرورة هو موقِف البرلمان (...)". هذا يُبين جُهُود مشار لإعادة نفسه في كلٍ من السُّلطة التشريعية والحزب للضغط على سلفا كير.

علاوة على ذلك، أقدَم دينق ألور الذي يتمتع بنُفُوذ سياسي بين الدينكا الأنواك وهو رئيس اللجنة الوطنية العليا لإستفتاء أبيي، على تنظيم الإستفتاء بغض النظر عن الدعم المُقدَم من حكومة السودان أو حكومة جنوب السودان، كان ألور وزير لشُؤون مجلس الوزراء في السابق حيث أقالهُ سالفا كير من منصبه في يونيو عام 2013م، بعد فضيحة مالية مزعومة.

مربع 3.4: اقتراح البشير لتفادي إجراء الإستفتاء

عندما أصبح من الواضِح بشكل كبير اذا لم يقبل السودان بإقتِراح الآلية الإفريقية التنفيذية رفيعة المُستوى، فان السودان سيتَعرَض لضغط من مجلس السِلم والأمن الأفريقي أو مجلس الأمن الدولي للقيام بذلك، يقال إن الرئيسين إقتربا من التوصل لإتفاق لتقسيم أبيي بحكم الواقِع إلى قِسمين لمُدة خمسين عاماً خلال مُؤتمر القِمة في أكتوبر 2013م.

بموجب خُطَة قدمها البشير، يُدِير الشمال نسبة 40 % بما في ذلك حقل نفط دفرا ويُدِير الجنوب نسبة الـ60 % الباقية، التي يقطُنها غالبية الدينكا الأنواك، حيث تضمُ أفضل المرَاعي. ذُكِر أن الصفقة لم تمضي بسبب ممانعة سالفا كير، الذي إعتبر الصفقة غير مُقبولة للرأي العام وهو يخشى من المُقاومة السياسية للرِسة في الوقت الذي يَشعُر فيه بالخطر.

4.4 أبيي (ليست) مهِمّة من حيث النفط

منطقة أبيي، كما حددتها المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي في يوليو 2009م، هي ليستْ منطقة غنية ولا سيما من حيث الموارد الطبيعية، لا توجد أي معادِن يمكن إستغلالها بإستثناء كمية صغيرة من النفط في دفرا. بالرغم من أن هناك دلائل تُشير إلى رواسب نفطية إضافية، بصفة عامة لا يُوجَد دليل على أن إستِخرَاجها سيكون مُجدي إقتصاديا. مع ذلك، من الواضح أن الإحتياطي الصغير للنفط في دفرا أصبح يشكل جزءاًمن حِسابات الطرفين. الرئيس البشير، على سبيل المثال،وفقاً لما ورد، إقترح على الرئيس كير أنه يُمكِن أن يتخلى عن الجُزء الجنوبي من منطقة أبيي وهو ما يُمثِل نسبة 60٪من إجمالي المِساحة وأفضل المرَاعي ولكن باستثناء حقل دفرا. من ناحية أُخرى، لاريُ يد الساسة من أبناء الدينكا الأنواك في الحركة الشعبية، الوصول إلى حل وسط بشأن الحُدُود التي رسمتها محكمة التحكيم الدائمة، بالرغم من أن الدينكا لا يبدو أن لهم إرتباط قوي بالأرض الشمالية لتي تُمثِل نسبة 40٪ (أنظر الفصل 3.4).

يُقدَر إنتاج حقل دفرا بحوالي 4,000-5,000برميل يومياً . في عام 2010م، قبل إستقلال جنوب السودان، أنتج السودان أكثر من 450,000برميل يومياً في الإجمالي. بالتالي، فإن حقل دفرا يمثل حوالي 1٪ من إنتاج النفط في السودان في ذاك الوقت. مع ذلك، بعد الإنفِصال في عام 2011م، إنخفض إنتاج السودان لحوالي 130,000برميل يومياً. ولذلك فقد زادتْ الأهمية النسبية لأبيي من حيث إنتاج النفط في الخرطوم من 1٪ إلى حوالي 4% من إنتاجها اليومي.

علاوة على ذلك، يقُل السودان النفط الخام من آباره في حقل نيم من مُربع (4) في جنوب كردفان عبر أبيي إلى هجليج. في عام 2006م، ذُكِر أن حقُول نفط نيم تنتج حوالي 24,000 برميل يومياً ، نتيجة لذلك، بما في ذلك الإنتاج في دفرا نفسها، يعتِمد حوالي 25٪ من إنتاج النفط في السودان على البِنيَّة التَحتِيَّة في أبيي ليتم نقله مرة أُخرى إلى الخرطوم وبور سودان. يجب أن تُضَم أبيي لجنوب السودان، لأنها تَخلِق إنعكاس جُزئي للوضع الحالي، حيث يعتمِد جنوب السودان تماماً علىالبِنيَّة التَحتِيَّة في الشمال لتصدير إنتاجه من النفط (أنظرمُربع 4.4).

يتم تداول النفط المنتج من حقُول النفط في كل من دفرا والنيم في السوق الدولية باسم "مزيج النيل" وهو أفضل أنواع النفط التي يُمكِن العثور عليها في دولتي السودان. في يوليو 2013م، كان سعر البرميل الواحد من "مزيج النيل" بسعر 104,16 دولار.

بناءً على هذا الرقم، يبلُ غ حجم المبيعات اليومية من حقل دفرا حولي 500,000 دولار لتصل إلىمبلَ غ 182,5 مليون دولار في السنة. يبلغ دخل السودان السنوي حوالي 5,675 مليار دولار ومن المُتوقع أن يصل العجز إلى 1,5مليار دولار في مشروع مِيزانيَّة 2013م.

مُربع 4.4: المُفاوضات الشاقة على النفط بين جوبا والخرطوم:

بالرغم من إقتِسام إحتياطيات النفط مع بقية البلاد في يوليو 2011م، إلا أن المسألة لا تزال خلافِية للغاية،بَيع الصِراع من حقيقة أن كِلا الدولتين لاتزال تُؤثِر على عائدات النفط في الدولة الأُخرى. في الوقت الذي إحتفظ فيه جنوب السودان بأكثر من 70٪من إنتاج النفط المُشتَرك، ما زال الشمال يُسيطِر على القناة الوحيدة لصادرات النفط وثلاثة من المصافي. لكي يحقق كِلا البلدين أقصى قَدر من الأرباح، فإنهما بحاجة إلى التعاون. لا زال تفاعلها مع القضايا بصورة مُعادية إلى حَد كبير بعد مرُور عامين من الإستقلال.

أصبحتْ التوتُرات واضحة بعد أقل من سبعة أشهُر من الإستقلال، عندما أعلن جنوب السودان في يناير 2012م، أنه سيوقِف إنتاجه من النفط. قام المسؤولون في جوبا والخرطوم بهذا الإجراء

بعد أن إجتجزتْ الأخيرة عِدَّة شَحنَات من النفط من جنوب السودان. أوضح السودان من جانبه بأن تعامله جاء بناءاً على أدعاء بأن جنوب السودان لم يدفع "رسوم عبور النفط" الضرورية للإستفادة من البِنيَّة التَحتِيَّة في مجال النقل.

تحول خلاف تجارة النفط مؤخراً إلى عمل عَدائي في أبريل 2012م، عندما إشتبك الجيش الشعبي لتحرير السودان مع القُوات المُسلحة السودانية حول هجليج في ولاية جنوب كردفان. أحكمتْ الحركة الشعبية السيطرة على هجليج لأكثر من أُسبوع وهُو البِنيَّة التَحتِيَّة الحيوية بما في ذلك مبنى غُرفة التَحكُم. تَراجَع الجيش الشعبي بعد ضغط دولي كبير ولكن الهجوم خَفَض مُؤقتاً القُدرة التصديرية للنفط السوداني بأكثر من نسبة50٪.

في نوفمبر 2012م، بعد وساطة من الإتحاد الإفريقي، إتفق الطرفان على "رسوم عُبُور النفط" من مبلغ 9,1 دولار إلى 11 دولار للبرميل الواحد لتصدير النفط الجنوبي عبر الشمال. بالإضافة إلى ذلك، وافقتْ جوبا على دفع أكثر من مبلغ 3 مليار دولار إلى الخرطوم لتعويض خسارتها من إنتاج النفط بعد إنفِصال الجنوب. مع ذلك، فإن قرار إستئناف إنتاج النفط لم يُتَخذ إلا بعد جولة أُخرى من المُفاوضات في مارس 2013م، عندما تم تنفيذ المصفوفة، بما في ذلك إعتِماد يوم 20 كموعِد نِهائي لضخ النفط. في البداية ضخ جنوب السودان حوالي 150,000 إلى200,000 برميل يومياً - حوالي نِصف إجمالي طاقته الإنتاجية. بنِهاية مايو، ستصل أول كِميَّات من النفط إلى بور سودان للتصدير. من المتوقع أن تتحصل الخرطوم على مبلغ 1,2 مليار دولار في شكل رسوم عُبُور للفترة المتبقية من عام 2013م.

مع ذلك، طفحت مرة أُخرى صِراعات النفط بعد أقل من شهرين عندما هدد الرئيس السوداني البشير بمنع تصدير كافة أنواع نفط جنوب السودان إذا واصلتْ جوبا "إيواء المُرتدون السودانيون التابعين للحركة الشعبية - قِطاع الشمال أو دارفور". يبدو أن تَجَدُد الأزمة لا يُمكِن تجنبها عندما نفى الرئيس السوداني الجنوبي كير المزاعم، في المُقابل اتهم الخرطوم بدعم المُرتدين في ولاية جونقلي الغنية بالنفط.

بعد ضغُوط دبلُوماسية من الإتحاد الأفريقي والصين، مدد الرئيس البشير المُهلة الأولية لمُدة 60 يوما. في يوليو 2013م، تم تفادي مزيد من التصعيد عندما وصل الطرفان لإتفاق على وقف كافة أشكال الدعم للجماعات المُرتدة، بما في ذلك إنشاء فريق تحقيق مُشتَرَك.

يتضح مما ورد أعلاه أن إحتمال فقدان أبيي سيكون له تأثير سلبي كبير على إقتصاد السودان، على وجه التحديد، من خلال فقدان عائدات النفط. مع ذلك، هذه الخَسارة يجب أن تُوضَع في الحُسبَان. فقتْ الخرطوم أكثر من 70٪ من صادرات النفط لصالِح جوبا، عندما أصبح جنوب السودان دولة مستقلة. الخَسارة الإضافية في أبيي سيكون لها تأثير هامشي إلى حَد ما.

بالنسبة لحزب المؤتمر الوطني، يُعتَبر فقدان عدد قليل من الآبار الإضافية ربما أكثر مشقة لإستيعابه سياسياً من الناحية الاقتصادية. بعد إعلان إستقلال الجنوب، دبَّ الخوف وسط الكثير من السودانيين حيث يتم بلقنة السودان (حالة الإنقسام في دول البلقان). التخلي عن أبيي بالتأكيد يعزز هذا القلق وسيُفقِد حزب المؤتمر الوطني إحترامه لنفسه كحزب إن فَقَدالبلاد تدريجياً .

في غُضُون ذلك، طالما فشلتْ الأطراف في تنظيم الإستفتاء على الوضع النِهائي لمنطقة أبيي، الخرطوم مُرتاحة مع الوضع الراهن، حيث يستطيع السودان مُواصلة إستِغلال حقل دفرا وإستِخدَام أبيي لنقل النفط من حقل نيم إلى هجليج. لرغم من صِغر حجم الموقِع نسبياً إلا أنه لا زال ذو قيمة إستراتيجية للخرطوم، يتضِح ذلك من خلال تصميم السودان على الإبقاء على قوة

من الشُرطة تصل إلى عدد 150من الضباط المُسلحين في مُجمع نفط دفرا، في إنتهاك لخمسة قرارات لمجلس أمن الأمم المتحدة على التوالي.

كما هو الحال مع حزب المؤتمر الوطني، فان الحركة الشعبية لديها مصلحة ضئيلة في إحتياطات النفط الصغيرة الموجودة في أبيي والتي تمثل حوالي 1.5٪ من إجمالي إنتاجها هناك مِيزة ثانوية لإحتِفاظ دولة جنوب السودان بحقل دفرا حيث يُمكِنهامن زيادة حجم إنتاجها من نفط مَ زيج النيل. تَسمَ ح كُلُ تسعة براميل من مزيج النيل من مربع (1) و (2) و (4) لجنوب السودان بتصدير برميل واحد من خام دار من مربع (5-أ). يتميز نفط مربع (5-أ) بأنه غني بالشُموع وذو حُمُوضة عالية للغاية، خام دار بحاجة إلى أن يتم خلَ طه مع 90٪ من مزيج النيل قبل عملية النقل، نظراً إلىأن سَعة خُطُ وط الأنابيب غير كافية. السيطرة على موقِع هجليج الأكثر إنتاجية وبالتالي فهو مهُمّ من الناحية الإقتصادية بالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان الجنوبي وربما يُفسر جزُئياً جهُود جوبا للمُطالبة بالمنطقة خلال مُفاوضات الحُدُود.

5.4 الإشتباه حول وجود حركة العدل والمساواة

بالإضافة إلى عِصَابَات صغيرة منالرُعاة المغيرين المُسلحين، أفادتْ أونيسفبوُجُود عدد آخر من الجماعات المُسلحة في مُربع أبيي. في مُعظم الحالات، يبدو أن هذه الجماعات تأتي بغرض المرُور عبر هذه المنطقة لكن هنالك مجموعة واحدة لديها وجود دائم.

في نوفمبر 2012م، رصدتْ أونيسفوُجُود عدد 35رجل مُسلح في شرق أبيي قُرب دمبلويا وأم الحارث. في وقت لاحق، تم تحديد هؤلاء الرجال كمجموعة من (أبناء) المسيرية التابعين لحركة العدل والمساواة. أوضح عُمال الإغاثة الدوليين أن مجموعة تتكون ما لا يقل عن بِضع عشرات من المقاتلين (يُعتَقد أنها نفس المجموعة)كانواْ في المنطقةحتى وقت مُتأخر من أبريل 2013م. أيضاً أشارت أونيسفا إلى المجموعة بأنها "تورا بورا"وأكدتْ على أن المُمرِدين لم ينشطواْ في منطقة أبيي وإنما إستِخدَموها للعُبُور أو التراجُع. كماأُبلِغ عن إبتزاز المُمرِدين للمال من السيارات التي تسير على طريق دفرا- ثورأباد.

في مطلع عام 2012مأُبلِغ عن تسلل عدد كبير من حركة العدل والمساواة إلى شمال غربي منطقة أبيي. أوضحت أونيسفاأنه من الصعب جداً تعقُب ومرُاقبة تحركُات وحَدات حركة العدل والمساواة فهي تتواصل عبر التلفونالمحمول. حيث يمكن لوحَدات حركة العدل والمساواة عُبُور أبيي من حُدُودها مع جنوب دارفور في الشرق، للغرب، في بِضع ساعات.

خِلافاً لبعثة أونيسفا، تتهم الخرطوم حركة العدل والمساواة بأنها تنشط داخل منطقة أبيي، حيث وقع إنفِجار في خط أنابيب النفط المُتجهة إلى هجليج في 13 يونيو بالقرب من منطقة عجاج، التي تبعد حوالي 62 كيلومتر من جِهة الشرق من منطقةدفرا. جزمتْ الخرطوم بأن ذلك كانهجوماً مُتعمَداً، نُفِذ من قِبل حركة العدل والمساواة، التي إنطلقتْ من قاعدة في ولاية الوحدة في جنوب السودان، بدعم لوجستي من الجيش الشعبي. لا تزال المسألة قيد التحقيق ولكن المُراقبين يَعتَقِدون بأن الحادث المُبلَغ عنه كان في الواقِع هُجُوماً. في يوليو 2013م، نظمتْ أونيسفا الدوريات الوقَائيَّة بالقرب من دمبلويا، حيثأُبلِغ عن نشاط لمجموعات المُسلحة قُرب خط أنابيب آخر. لم يَتناول التقرير الصلات المحتملة لنشاط المُشتَرك بين تورا بورا وحركة العدل والمساواة في نفس المنطقة.